

بُغْيَةُ الْإِضْطِحَاجِ

لِلدَّخِيصِ الْفِتَاحِ .

فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ

تأليف

عبد المتعال الصعيدي

الأستاذ بكلية اللغة العربية من كليات الجامع الأزهر

الجزء الأول

ملتزم الطبع والنشر

مكتبة الآداب مطبعة الجواميز ٩١٨٦٧١١-٩١٩٣٧٧

المطبعة النموذجية

أشكة الشانوري بالحلقة الجديدة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم للناشر :

أردت قبل الشروع في شرح كتاب - الإيضاح لتلخيص المفتاح -
لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني ، بكتابي بغية
الايضاح لتلخيص المفتاح - أن أضع هذا التقديم ، لأيسّن فيه منزلة كتاب
الايضاح بين كتب البلاغة ، ولماذا أثرته من بينها بشرحى له ؟

والكلام في هذا يرجع بي إلى المدرسة التي ينتمي إليها كتاب الايضاح
من بين مدارس علوم البلاغة ، وهي مدرسة الشيخ الامام عبد القاهر الجرجاني
الذي ذهب بالثورة في هذه العلوم ، حتى عدوه بحق شيخ البلاغة ، لأنه هو الذي
وضع أساسها الصحيح بكتابه - دلائل الاعجاز ، وأسرار البلاغة - وكان
يسمى مسائل البلاغة علم البيان ، وقد ذكر أن هذا العلم لقي من الضيم ما لقي ،
ودخل على الناس من الغلط في معناه ما دخل ، فأراد أن يوفيه حقه ويقرر
قواعده تقريراً يليق به ، فوضع فيه هذين الكتابين .

وهو يسميه علم البيان بالمعنى الذي يشمل علوم البلاغة الثلاثة الآتية :
المعاني ، والبيان ، والبديع - لأن البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في
الضمير ، والعلوم الثلاثة لها تعلق بالكلام الفصيح تصحيحاً وتحسيناً ، على
ما سيأتي من الفرق بينهما في ذلك ، وإذا كان عبد القاهر لم يفصح عن هذا الفرق
بين مباحثها ، فقد أشار إليه بتخصيص كتابه - دلائل الاعجاز - لمباحث نظم
الكلام من ذكر وحذف وتقديم وتأخير ونحوها ، فإنه لا يتعرض لغيرها فيه
إلا نادراً ، وهذه المباحث هي : مباحث علم المعاني ، وبتخصيص كتابه - أسرار
البلاغة - لمباحث الدلالة من الحقيقة والمجاز والتشبيه والاستعارة ونحوها ،

وهذه المباحث هي مباحث علم البيان بمعناه الذى صار إليه أخيراً، ثم ذكر المحسنات التى اختص بها أخيراً علم البديع وأشار إلى منزلتها من البلاغة من رجوعها إلى التحسين لا غير، فلا تطلب فيها على سبيل الوجوب كما يطلب ما يتعلق منها بالنظم والدلالة، وقد ذهب إلى أن الحسن لا يمكن أن يكون لللفظ فى ذاته من غير نظر إلى المعنى، حتى ما يتوهم فى بدء الفكرة أن الحسن فيه لا يتعدى اللفظ والجرس كالجنيس، لأنك لا تستحسن تجانس اللفظين إلا إذا كان موقع معنيهما من العقل موثقاً حميداً ولهذا استصح قول أبى تمام:

ذهبت بمذهبه السحابة فالتوت فيه الظنون أم مذهب أم مذهب
لأنه لم يزد على أن أسمعك حروفاً مكررة تروم لها فائدة فلا تجدها
إلا بمجولة منكورة.

وكان أسلوب عبد القاهر فى كتابيه أسلوباً بليغاً ممتازاً، يساعد على تربية ملكة البلاغة ولا يفسدها، ولا عيب فيه إلا أن يسرف فى العبارات المترادفة حتى تغطي على تقرير القواعد وعلى ما عنى به من استخلاص أسرارها من الشواهد النثرية والشعرية، وهو فيما عنى به من الأمرين الناقد الأديب، والبليغ الممتاز، وقد طفر بهذا فى علم البلاغة طفرة لم يسبق إليها، ولم يأت بعده من سار على هديها حتى لا تقف عند هذا الحد، لأن شمس العلم فى عصره كانت آخذة فى الأفول، كما يقول فى ذلك:

كبر على العلم يا خليلي ومل إلى الجهل ميسل هائم
وعش حمراً تعيش سعيداً فالسعد فى طالع البهائم
وإذا كان هذا حال عصره فإن حال ما بعده من العصور كان أسوأ،
فتقدم علم البلاغة بعده ولم يتقدم.

ثم جاء أبو يعقوب السكاكى بعد عبد القاهر فليح ما أشار إليه فيما سبق من الفروق الثلاثة بين مباحث علم البلاغة، فيبرز بعضها عن بعض تمييزاً تاماً، وجعل لكل مبحث منها علماً خاصاً، فكان من هذه علوم البلاغة الثلاثة السابقة

ثم جراه في تقرير قواعدها ، وزاد عليه زيادات كثيرة في تقريرها ، وهذا في قسم البيان من كتابه — مفتاح العلوم — وقد جرى على ترتيبه لهذه المباحث من أنى بعده من المتأخرين ، فسكان عملتهم في هذا الترتيب ، ولم يستنيدوا إلا قليلاً من كتب قبله أو بعده في علم البلاغة ، ممن لم يجر فيها على منواله ، ولم يفتح فيها نحوه .

ولا شك أن السكاكي بهذا يعدُّ إلى حد ما من تلاميذ مدرسة عبد القاهر ، ولكنه كان ناقداً ولم يكن أديباً ، لأن أسلوبه في كتابه لم يكن أسلوب البليغ الممتاز مثل عبد القاهر ، لأن العجمة كانت غالبية على أسلوبه ، وكان الأسلوب التقريرى الذى لا يعنى إلا بتقرير القواعد غالباً عليه ، فكان في أسلوبه كثير من الغموض والتعقيد وضعف التأليف ، ومثل هذا قد يفيد الناظر فيه علماً ، ولا يفيد أسلوباً بليغاً ، بل يفسد فيه ملكة البلاغة ، وبهذا يكون ضرره أكبر من نفعه .

وقد جاء بعد السكاكي عالمان كبيران أرادا أن يخذوا في علم البلاغة حذوه : أولهما : ابن مالك النحوى المشهور ، في كتابه — المصباح لتلخيص المفتاح — وثانيهما الخطيب القزوينى في كتابه — تلخيص المفتاح ، والإيضاح لتلخيص المفتاح — وثانيهما كالشرح للأول ، فأما مصباح ابن مالك فإنه لم يهذب كثيراً من مفتاح السكاكي في علم البلاغة ، لأن ملكة النحو كانت غالبية عليه ، وكان هذا سبباً في إعراض المتأخرين عن كتابه ، وأما تلخيص الخطيب القزوينى فإنه هذب كثيراً في مفتاح السكاكي ، فقدّم في مباحثه وأخّر ، وزاد عليه ما نجب زيادته من كتب البلاغة ، وكان أسلوبه فيه أوضح من أسلوب السكاكي ، ولكنه جعله أسلوباً تقريرياً لا يعنى إلا بجمع القواعد في أوجز لفظ ، حتى أسرف في الإيجاز إسراف عبد القاهر في الإطناب ، وجعل من تلخيصه متناً يحتاج إلى شروح وحواشٍ وتقارير ، ولكن عيبه هذا كان موضع تقدير المتأخرين وإعجابهم .

فلما فرغ من تلخيصه شعر هو أيضاً بحاجة إلى شرح ، فوضع كتابه الإيضاح كشرح له ، يجرى على ترتيبه في إطناب يختصره أحياناً من كتابي عبد القاهر ، وأحياناً من كتاب السكاكي مع شيء من التهذيب فيه ، ومع كثير من النقد الذي يفصله أحياناً ، ويرمز إليه أحياناً بقوله : وفيه نظر ، وبهذا جاء الإيضاح وسطاً بين إيجاز التلخيص وإسهاب عبد القاهر ، وكان بهذا هو الكتاب الممتاز على غيره من كتب البلاغة القديمة .

ولكنه على هذا لم يرزق من الخطوة عند المتأخرين مارزق التلخيص ، لأنهم سُغِفُوا بالمتون حفظاً وشرحاً ، وقد نظروا إلى التلخيص على أنه متن من المتون ، فشغِفُوا بحفظه وشرحه ، وكان من السابقين إلى شرحه سعد الدين التفتازاني ، من علماء العجم ، فوضع له شرحاً مطولاً سماه « المطول » ، وشرحاً مختصراً سماه « المختصر » ، وكان سعد الدين من علماء العجم الذين تأثروا بالسكاكي في طريقته التقريرية ، وفي ضعف أسلوبه لضعف سليقته العربية ، بل كان هو وأمثاله ممن أتى بعد السكاكي من علماء العجم أضعف منه ذوقاً أدبياً ، وسليقة عربية ، فمضوا في الطريقة التقريرية إلى أن وصلوا إلى نهايتها في البعد عن الذوق الأدبي ثم أخذوا ينشرونها هنا وهناك إلى أن غزت علماء العرب ، وغزت جميع العلوم من عربية ، إلى دينية ، إلى غيرها من العلوم ، وصارت عنايتها بتقريب عبارات المتون أكثر من عنايتها بتقرير مسائل العلوم .

ثم تهافت المتأخرون من علماء البلاغة على شرحي سعد الدين على التلخيص يضعون عليهما الحاشية بعد الحاشية ، ويضعون على الحاشية التقرير بعد التقرير وشغِفَ المدرسون بتلك الكتب في الجامع الأزهر وغيره من الجامعات الإسلامية في الأقطار المختلفة ، يتعمقون في درسها إلى أقصى حدود التعمق ، ويتنقلون في درسها من المتن ، إلى الحاشية إلى التقرير ، في استقصاء غريب ، وتفنن في الفهم والبحث ، ولو أن كل هذا في صميم مسائل البلاغة لكان الخطيب ، ولكن أكثره في بحوث خارجة عن هذه المسائل ، وفي أسلوب ركيك يفسد ملكة البلاغة ،

فإذا كانت فيه فائدة قليلة ، فإنها تضيع في هذا الحضم* الذى لا فائدة فيه .
وقد تأتى كتاب الإيضاح وطريقته السابقة على المتأخرين من علماء البلاغة
فلم يضعوا عليه من الشروح والحواشى والتقارير مثل ما وضعوا على كتاب
التلخيص اللهم إلا شرحاً ضعيفاً الأقسرائى لا يزال مخطوطاً بدار الكتب
المصرية ، ومن الخير أن يبقى مخطوطاً فيها ، لأنه يذهب مذهب غيره في الطريقة
التقريرية ، وينأى عن طريقة كتاب الإيضاح السابقة ، فيكون ضرره فيها
أكثر من نفعه .

ولما كان كتاب التلخيص كالأصل لكتاب الإيضاح ، كان هذا مما
يدعو قارئه إلى أن يرجع في كثير من مسأله إلى ما وضع على كتاب التلخيص
من شروح وحواش وتقارير ، فإذا رجع إليها غرق في ذلك الحضم* من
البحوث التى لا طائل تحتها ، وضاع به ما يكتسبه من كتاب الإيضاح من ذوق
أدبى ، لأن تلك الشروح والحواشى والتقارير تغطى عليه .

فرايت أن أنأى بقارىء كتاب الإيضاح عن تلك الشروح والحواشى
والتقارير بوضع تعليقات عليه تشتمل على ما يأتى :

١ - اختيار ما تلزم إضافته إليه ، بما هو من صميم مسائل البلاغة من تلك
الشروح والحواشى والتقارير ، واختيار هذا من ذلك الحضم* من المباحكات
اللفظية ليس بالأمر السهل ، لأنه يحتاج إلى فهم صحيح لها ، وإلى ذوق أدبى
يميز الصالح للاختيار من غيره .

٢ - شرح شواهد النظامية شرحاً موجزاً ينسبها إلى قائلها ، ويفسر غريبها
ويبين ما فيها من فوائد بلاغية ، وموضع الشاهد فيها ، ويعلم الله كم تعبت
في ذلك كله ، ولا سيما في نسبتها إلى قائلها .

٣ - وضع عناوين كل باب من أبوابه لموضوعاته المختلفة ، ليسهل
الرجوع إليها ، ووضع تمرينات آخر كل موضوع منها للاختبار فيها ، ولفت
طالب علوم البلاغة إلى أم ناحية فيها .

٤ — نقد ما يجب نقده من مسائله ، ولا سيما المسائل التي ينقلها عن السكاكي ، وفيها من التكلفات والتعقيدات ما ينأى عن ذوق الأدب والبلاغة .

٥ — صياغة التعليقات في أسلوب لا يكون فيه تعقيد ، ولا تطويل مُمِلٌ ، ولا إيجاز مُنْخِلٌ ، حتى تكون ملائمة لذوق موضوعها من علوم البلاغة وقد سَمَّيْت ما وضعته من هذه التعليقات : « بغية الإيضاح لتأخير المفتح » .

والله أسأل النفع بها ، وأن تكون خطوة في هذه العلوم لما بعدها .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خطبة الربيع :

قال الشيخ الإمام العالم العلامة خطيب الخطباء مفتي المسلمين جلال الدين أبو عبد الله محمد ، ابن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمد عبد الرحمن ، ابن إمام الدين أبي حفص عمر القزويني الشافعي ، متع الله المسلمين بمجيئه ، وأحسن عقباه .

الحمد لله رب العالمين ، وصلاته على محمد وعلى آل محمد أجمعين - أما بعد -
فهذا كتاب في علم البلاغة وتوابعها ، ترجمته - بالإيضاح - وجعلته على ترتيب مختصر الذي سميته - تلخيص المفتاح - وبسطت فيه القول ليكون كالشرح له ، فأوضحت مواضع المشكلة ، وفصلت معانيه المجهمة - وعمدت إلى ما خلا عنه المختصر بما تضمنه - مفتاح العلوم - وإلى ما خلا عنه المفتاح من كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني رحمه الله في كتابيه - دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة - وإلى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرهما ، فاستخرجت زبدة ذلك كله ، وهذبته ورتبتها حتى استقر كل شيء منها في محله ، وأضفت إلى ذلك ما أدي إليه فكري ، ولم أجده لغيري ، فجاء بحمد الله جامعاً لأشتات هذا العلم ، وإليه أروغ أن يجعله نافعاً لمن نظر فيه من أولى النظم ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

مقدمة

في الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علم المعاني والبيان^(١)

المؤلف في تفسير الفصاحة والبلاغة :

للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوال مختلفة^(٢) لم أجد فيما بلغني منها ما يصلح

(١) إنما حصر علم البلاغة في علم المعاني والبيان لأن علم البديع يبحث في المحسنات التي تكون بعد رعاية وجوه البلاغة والفصاحة في الكلام ، وقدم الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة على بيان انحصار علم البلاغة في هذه العلوم ، لأن معرفة انحصاره فيها تتوقف على الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة ، وهذا كان صنيعه أحسن من السكاكي . لأنه ذكر الكلام على الفصاحة والبلاغة في آخر علم البيان .

(٢) منها قول أ كثم بن صيفي : البلاغة الإيجاز . وقول أرسطو : البلاغة حسن الاستعارة . وقول ابن المقفع : البلاغة قلة الحصر ، والجرادة على البشر . وقول بعضهم : البلاغة تصوير الحق في صورة الباطل ، وتصوير الباطل في صورة الحق . والاول كقول محمد بن عبد الملك الزيات : الرحمة خور في الطبيعة ، وضعف في المسنة . والثاني كقول الحارث بن حلزة :

عيشي بجد لا يضر كِ النوك ما لا قيت جدأ

والعيش خير في ظلا ل النوك من عاش كدا

وأقوال المتقدمين كثيرة في البلاغة ، والظاهر أن جمهورهم لم يكن يفرق بينها وبين الفصاحة ، وقد نقل عن أفلاطون أن الفصاحة لا تكون إلا لموجود ، والبلاغة تكون لموجود ومفروض ، ولعله يعني بالموجود اللفظ ، وبالمفروض المعنى . وقال العاص بن عدي : الشجاعة قلب ركين ، والفصاحة لسان رزين . =

لتعريفهما به^(١) ولا يشير إلى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم، فالأولى أن تقتصر على تلخيص القول فيهما بالاعتبارين، فنقول :

كل واحدة منهما تقع صفة لمعنيين : أحدهما الكلام ، كما في قولك — قصيدة فصيحة أو بليغة ، ورسالة فصيحة أو بليغة — والثاني المتكلم^(٢) كما في قولك —

= وهو يعنى باللسان اللفظ ، وبالرزين ما فيه نخامة وجوالة ، وقال بعضهم : الفصاحة تمام آلة البيان . وهى عنده مقصورة على اللفظ أيضاً ، لأن الآلة — وهى اللسان — تتعلق باللفظ دون المعنى .

(١) لأن هذه الأقوال يقصد منها ذكر أوصاف البلاغة والفصاحة ، ولا يقصد منها حقيقة الحد والرسم ، وقد قصد بعض العلماء بعد هذه الأقوال إلى حقيقة الحد والرسم ، فقاربوا ولم يصلوا إليهما ، ومنهم أبو هلال العسكري فى — الصناعتين — فعرف البلاغة بأنها كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع لتكمنه فى نفسه — تكمنه فى نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن ، وذكر أنه اختلف فى الفصاحة ، فقيل : إنها مأخوذة من قولهم : أفصح عما فى لسانه إذا أظهره ، وعلى هذا ترادف البلاغة وقيل : إنها تمام آلة البيان ، فلا يكونان مترادفين ، لأن الفصاحة تكون حينئذ مقصورة على اللفظ ، وكذلك كان السكاكى — فى المفتاح — كما سيأتى فى كلامه عليهما .

(٢) يرى أبو هلال العسكري أن البلاغة من صفة الكلام لا المتكلم : ولهذا لا يجوز أن يسمى الله تعالى بليغاً ، إذ لا يجوز أن يوصف بصفة كان موضوعها الكلام ، وأما تسمية المتكلم بليغاً فتوسع ، وحقيقته أن كلامه بليغ ، ثم كثر استعمال ذلك حتى صار كالحقيقة ، ويرى أيضاً أنه لا يجوز أن يسمى فصيحاً ، لأن الفصاحة تتضمن معنى الآلة وهى اللسان . هذا ، وقد اعتمد الخطيب فى ذلك التقسيم على ما جاء فى — حسن التوسل — لأبى الثناء الحلبي ، وكذلك اعتمد عليه فى كثير من الموضوعات الآتية فى العلوم الثلاثة .

شاعر بليغ أو فصيح ، وكاتب فصيح أو بليغ — والفصاحة خاصّة تقع صفة
للمفرد فيقال — كلمة فصيحة — ولا يقال — كلمة بليغة .

﴿ فصاحة المفرد ﴾ : أما فصاحة المفرد فهو خلاصه من تنافر الحروف
والغرابة ومخالفة القياس اللغوي .

فالتنافر منه ما تكون الكلمة بسببه متناهية في النقل على اللسان وعسر
النطق بها^(١) كما روى أن أعرابياً سئل عن ناقتة فقال تركتها ترعى الهُمُخُج^(٢)
ومنه ما هو دون ذلك ، كلفظ — مستشزر — في قول امرئ القيس :

(١) ذكر ابن الأثير أن المعول في ذلك على الذوق الصحيح ، فما يعده ثقيلًا
عسر النطق فهو متنافر ، سواء أكان ذلك من قرب مخارج الحروف أم من بعدها
أم من غيرهما ، وذكر ابن سنان الخفاجي أن قرب المخارج يكون سبباً في قبح
اللفظ وبعدها يكون سبباً في حسنه ، وذلك غير صحيح ، لأن الكلمتين قد تركبان
من حروف واحدة وتكون إحداها ثقيلة دون الأخرى ، وذلك مثل (علتم
وسامع) فالأولى خفيفة على اللسان ولا يذو عنها الذوق بخلاف الثانية مع اتحاد
حروفهما ، وقد تألف الكلمة من حروف متقاربة ولا ثقل فيها مثل (ذقته بغمى)
فالباء والفاء والميم أحرف شفوية متقاربة ولا ثقل فيها ، ولكنه مع هذا لا يمكن
إنكار ما لمخارج الحروف وصفاتها وهيئة تأليفها من الأثر في خفة الكلمة وثقلها ،
وإنما عول على الذوق دونه لأنه لا يجري على قاعدة معروفة ، وقد زعم الزوزني
أن في قوله تعالى - ي ٦٠ س ٣٦ (ألم أعهد إليكم يا بني آدم) ثقلًا قريباً من
اللتهاهي لقرب مخرج الهمزة والعين والهاء ، مع أن الكلمة خفيفة في الذوق ، وهي
سقطه من الزوزني .

(٢) قيل إنه اسم شجر . وقيل : إنه معايضة لا أصل لها . ومثله كل كلمة يجمع
فيها بين العين والحاء أو بين الغين والحاء أو بين الجيم والصاد أو بين الجيم والقاف
أو بين الدال والزاي ونحو ذلك ، مثل عَقَشَجْتُ والظش والشصاصاء ونحوها ،

غداثره مُستَشْزراتٌ إلى العلا^(١)

والغرابة أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها^(٢) فيُحتاجُ في معرفته

(١) هو من قول مُخَنَّدج بن حجر الكندي المعروف بامرئ القيس في معلقته :

وفرع يزين المثني أسودَ فاحم أثيث كقنوب النخلة المُستَشْشِكل

غداثره مستشزرات إلى العلا تعضلُ المدارى في مُشْتَى ومُرْسَل

وفرع المرأة شعرها ، والمثنى الظهر ، والأثيث الكثير الشعر ، والقنوب

العنقود ، والمتعش كل المتراكم ، والغداثر الذوائب ، والمستشزرات المرتفعات ،

والمدارى الأمشاط جمع مدزى ، والمثنى المقتول . والمرسل غير المقتول ، وسبب

ثقل — مستشزر — توسط الشين المهموسة الرخوة بين التاء المهموسة الشديدة

والزاي المهجورة . ومثل مستشزرات — اطلختم — في قول أبي تمام :

قد قلت لما اطلختم الأمر وانبعث عشواً تالية غُيساً دهاريساً

وكذلك — سويداواتها — في قول المثني .

إن الكريم بلا كرام منهم مثل القلوب بلا سويداواتها

وقد نشأ نقلها من طولها ، وهي مفردة أيضاً لأنها مركب إضافي .

(٢) عدم ظهور المعنى ينشأ عن وحشية الكلمة . ومعنى وحشيتها كونها غير

مأنوسة الاستعمال عند العرب الخلف ، فلا يعول في ذلك على غيرهم من المحدثين

الذين ظهروا بعد فساد اللغة ، ولا يردُّ على هذا متشابه القرآن وبجمله ، لأن المراد

عدم ظهور المعنى الموضوع له ، والمعنى الوضعي في التشابه والمجمل ظاهر لا خفاء

فيه ، وإنما الخفاء في مراد الله تعالى منهما ، ومن التشابه في القرآن قوله تعالى

ي ١٠ س ٤٧ (يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ) ومنه في الحديث قوله صلى الله عليه وسلم :

« ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا ، ومنه في الشعر قول أبي تمام :

ولمَـتْ فأظلمَ كُلُّ شَيْءٍ دُونَهَا وأضاءَ مِنْهَا كُلُّ شَيْءٍ مَظْلِمٍ

فالولة والظلمة والإضاءة ألفاظ ظاهرة المعنى ، ولكن البيت بجملة يحتاج =

إلى أن ينسَقَرَّ عنها في كتب اللغة المبسوطة ، كما روى عن عيسى بن عمر النحوى أنه سقط عن حماد فاجتمع عليه الناس ، فقال : ما لكم تكأ كأتكم على تكأ كؤكم على ذى جَنَّة ، افرثقـعوا عني ، أى اجتمعتم ، تَشَدَّجُوا ، أو يخرج لها وجه بعيد ^(١) كما في قول العجاج :

وفاحاً ومرسناً مسرجاً ^(٢)

فإنه لم يُعرف ما أراد بقوله — مسرجا — حتى اختلف في تخريجهِ ^(٣) ،

= فهمه إلى استنباط ، ومراده أنها ولدت فأظلم ما بينه وبينها من جزعه لولها ، وظهر له ما خفى عنه من حبها له .

ولأنى أرى أن الغرابية وحدها لا تغل بفصاحة الكلمة ، وقد بينت هذا في كتابي البلاغة العالمة — وكذلك أرى أن ابتذالها لا يعيها ما دامت معانى الكلام جيدة ، وهو ما اختاره ابن شرف القيروانى ، وعليه بعض نقاد الإنجليز الذين يرون أن الابتذال يكون في الفكرة لا في الكلمة .

(١) إنما يلجأ عندهم على تخريجها على وجه بعيد إذا وقعت من عربى عارف باللغة ، لأنه لا يصح حمل كلامه على الخطأ ، والحق أن العربى قد يخطئ في لغته ، وأن الحمل على الخطأ خير من تكلف ذلك التخريج البعيد .

(٢) هو لعبد الله بن ربيعة التيمى السعدى المعروف بالعجاج من قوله :

أيام أبدت واضحا مُفـنـجـجا أغـرَّ بـراقا وطرفاً أبرجـجا
ومـقـلة وحاجباً مزجـجـجا وفاحاً ومرسناً مسرجـجا

والفاحمُ الشعرُ الشديدُ السواد ، والمرسن اسم لحل الرِّسَنِ وهو أنف البعير ثم أطلق وأريد به الأنف مطلقاً على سبيل المجاز المرسل . وقيل : إن الشاهد لربيعة بن العجاج .

(٣) سبب اختلافهم أن مسرجاً اسم مفعول من — سرَّج — وصيغة فعل تأتى للنسبة إلى مصدرها ، كما تقول — كَرَّمْتُهُ — بمعنى نسبته إلى الكرم ، ولما

ف قيل : هو من قولهم للسيوف **سُرَيْجِيَّةٌ** منسوبة إلى **قَيْن** يقال له **سُرَيْجٌ** ، يريد أنه في الاستواء والدقة كالسيف السريجي ، وقيل من السراج ، يريد أنه في البريق كالسراج ، وهذا يقرب ^(١) من قولهم — **سُرَجَ وجهه** — بكسر الراء : **أى حسُنَ ، وسَرَجَ الله وجهه : أى بهجته وحسنه .**

ومخالفة القياس ^(٢) كما في قول الشاعر :

= كان هذا غير ممكن في — **سُرَجَ** — تكلفوا له أصلاً ينسب إليه ، وهو السيوف السريجيَّة أو السراج ، وهذا إلى أن — **سرجا** — في قول العجاج بمعنى شبيه بالسراج أو السيوف السريجية ، وهو في أصل وضعه يدل على النسبة إلى أصله ، ولا يستفاد منه التشبيه إلا بتكلف . والحق أن أخذه من السراج لا غرابة فيه من جهة الاشتقاق والتشبيه ، لأن الاشتقاق من الاسم الجامد قد جاء في كلام العرب ، كما في قول ابن المفسَّرَع :

وَبُرُودٌ مَدُنَرَاتٌ وَقَزَرٌ وَمُمْلَاءٌ مِنْ أَعْتَقَ السَّكَنَانِ

فالغنى في ذلك التشبيه ، أى برود وشئيهما كالدنانير .

(١) إنما كان قول العجاج قريباً من هذا الاستعمال ولم يكن منه ، لأنه كما جاء في — **التاج** — استعمال غريب أو ممولد ، والعجاج شاعر إسلامي ، فلا يقال في كلبته إنها مولدة ، والحق أن هذا الاستعمال من الغريب لا المولد ، لأن العجاج شاعر إسلامي ، ولكن غرابته لا تكون من غرابة التخريج على وجه بعيد ، وإنما هي القسم الأول .

ومن الكلمات الغريبة **الخلِّقْدُ** بمعنى السوء **الخلُّق** ، والابتشاك بمعنى الكذب كما في قول الشاعر :

وما أَرْضَى لِمُقَلَّتِهِ بِحُلْمٍ إِذَا انْتَهَتْ تَوَهَّمَتِهِ ابْتِشَاكَ

(٢) المراد به القياس اللغوي كما سبق ، ومخالفته بأن تكون الكلمة على خلاف ما ثبت عن الواضع ، وقد حمله بعضهم على القياس الصَّرْفِيّ وهو خطأ ، =

الحمد لله العلى الأجلل

فإن القياس الأجل بالإدغام .

وقيل : هي خلوصه بما ذكر ومن الكراهة في السمع : بأن تمنج الكلمة ويتبرأ من سماعها كما يتبرأ من سماع الأصوات المنكرة ، فإن اللفظ من قسبيل الأصوات ، والأصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ، ومنها ما تنكره سماعه .

= لأن مخالفة القياس الصرفي لا تخل دائماً بالفصاحة ، إذ توجد كلمات كثيرة فصيحة على خلافه ، وذلك مثل آل وماء ويأني وعور يثور ، هذا ويدخل في مخالفة القياس اللغوي كل ما تنكره اللغة لما أخذ لغوي أو صرفي أو غيرهما . وذلك كالمقراض في قول أبي الشيص :

وجناح مقصوص تحييف ريشه ريب الزمان تحييف المقراض
لأنه لم يسمع في كلامهم إلا مثق خلافاً لسيبويه ، وكالايم في قول أبي عبادة :
يشق عليه الريح كل عشيّة مجيوب الغمام بين بكر وأيم
لأنه وضعها مكان الثيب مع أن الايم هي التي لا زوج لها ولو كانت بكراً .
وكحذف النون من — لكن — في قول النجاشي :

فلست بآنية ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان مأوك ذا فضل
أراد — ولكن اسقني .

(١) هو لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي من قوله في مطلع أرجوزته :

الحمد لله العلى الأجلل الواهب الفضل الكريم المجزل
والذي أُلجأ إلى فك الإدغام ضرورة الشعر ، ولكن ذلك لا يمنع الإخلال
بالفصاحة ، لأن من الضرورات الشعرية ما هو مستقيم ، وقد روى مطلبها .

الحمد لله الوهب المجزل أعطى فلم يبخل ولم يبخل

فلا يكون فيه شاهد لمخالفة القياس ، ومنه قول الشاعر :

مهلاً أعاذلُ قد جربت من خلقي أني أجود لأقوام وإن صَنَسُوا

كلفظ - الجرشي - في قول أبي الطيب :

كريم الجرشي شريف النسب ^(١)

أى كريم النفس ، وفيه نظر ^(٢)

ثم علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق بعريتهم لها كثيراً ^(٣) أو أكثر من استعمالها بمعناها ^(٤) .

فصاحة الكلام : وأما فصاحة الكلام فهي خلوصه من ضعف التأليف وتناثر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها ^(٥) .

(١) هو لأحمد بن الحسين الجعفي الكندي المعروف بأبي الطيب اللتلي ، من قوله في مدح سيف الدولة :

مُبَارَكُ الاسْمِ أَغْرُ الْقَبِّ كَرِيمُ الْجَرِشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ
وقد أخذ الدسوقي في حاشيته على المختصر من قوله - شريف النسب - أن سيف الدولة من بني العباس ، وهو خطأ ظاهر ، لأن سيف الدولة من تغلب .
(٢) وجه النظر أن السكراهة في السمع لا تكون إلا من تناثر حروف الكلمة أو بغيراتها ، فليست شيئاً آخر غيرها ، والجرشي في بيت اللتلي تدخل في الغرابة .
(٣) هذا إذا لم يكن لها مرادف .

(٤) هذا إذا كان لها مرادف ، ولكن هذا يقتضى نفي الفصاحة عن مرادفها .
مع أن مراتب الفصاحة متفاوتة ، فلا مانع من أن يكون كل منهما فصيحاً ولو كان أحدهما أكثر استعمالاً ، فالأولى الاختصار على الشق الأول من هذه العلامة .

(٥) أى مع فصاحة الكلمات لأن فصاحة الكلمة شرط في فصاحة الكلام ، فلو خلا من الثلاثة واشتمل على كلمة غير فصيحة لم يكن فصيحاً ، وذلك كقول أبي الطيب :

مُبَارَكُ الاسْمِ أَغْرُ الْقَبِّ كَرِيمُ الْجَرِشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ

قالضعف^(١) كما في قوانا — ضرب غلامه زيدا — فإن رجوع الضمير إلى المفعول المتأخر لفظاً ممتنع عند الجمهور ، لثلا يلزم رجوعه إلى ما هو متأخر لفظاً ورتبة ، وقيل : يجوز^(٢) كقول الشاعر :

جزى ربّه عنى عدّى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات ، وقد فعل^(٣)

وأجيب عنه بأن الضمير لمصدر — جزى — أى رب الجزاء ، كما في قوله^(٤) تعالى (اعدّوا هو أقرب للتقوى) أى المذل .

والنفائر منه ما تكون الكلمات بسببه متناهية في الثقل على اللسان وعسر النطق بها متتابعة ، كما في البيت الذى أنشده الجاحظ :

(١) ضعف التأليف هو أن يكون تأليف الكلام على خلاف المشهور من قواعد النحو ، وإنما قيد الخلاف بالشهور من القواعد لأن خلاف الجمع عليها خطأ لاضعف تأليف .

(٢) هذا مقابل قوله — ممتنع عند الجمهور — فهو قول بعض النحاة أيضا ، وليس قولاً لبعض علماء البلاغة ، لأنهم متفقون على أن ذلك ضعف تأليف .

(٣) هو لرباد بن معاوية « المعروف بالنابغة الذبياني » ، وقيل : إنه لأبى الأسود الدؤلى . وقيل : إنه مولد مصنوع ، وجزاء الكلاب الضرب بالحجارة ، وجملة — جزى ربه — دعائية ، يعنى أنه يدعو عليه بذلك وقد حقق الله دعاءه ، ولا يخفى ما في هذا من عدم التلاؤم ، والأولى أن يعود ضمير — فعل — إلى عدى ، وللمراد ما مله معه من الإساءة إليه ، والحق أن هذا البيت ليس للنابغة ، وإنما هو اشتباه بقوله :

جزى الله عبساً عبس آل بغيض جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

(٤) — ٨ س ٥ — وهذا قياس مع الفارق ، لأن الضمير في الآية ظاهر المود إلى المذل ، أما البيت فضميره ظاهر المود إلى عدى ، ولاداعى إلى تكاف عوده إلى الجزاء .

وقبرٌ حرب بمكان قمرٌ وليس قربَ قبر حرب قبر^(١)
ومنه ما دون ذلك ، كما في قول أبي تمام :

كريم متى أمدحه أمدحه والورى مى وإذا ما لمته لمته وحدى^(٢)
فإن في قوله — أمدحه — ثَقَلًا مَّا ، لما بين الحاء والهاء من التنافر^(٣)
والتقيد ألا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد به^(٤) وله سببان :

= ومن ضعف التأليف وقوع ضمير الوصل بعد — إلا — في قول الشاعر :
وما علينا إذا ما كنت جارتنا ألا يحاورنا إلاك ديتار
ومنه حذف — أن — مع بقاء عملها ، كقول طرفة :

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت غلدى

(١) هو فيها زعموا البعض الجن ، وكان قد صاح على حرب بن أمية في فلاة فبات
بها ، والقفر الخالي ، وهو مرفوع صفة لمكان على القطع ، أو خبر للبدا وهو قبر ،
والغنى أنه مع مكانه قمر ، وفي هذا الوجه تكلف .

(٢) هو لحبيب بن أوس الطائي المعروف بـ « أبي تمام » يمدح به موسى بن إبراهيم
الرافقي ، والورى الخلق ، ولا يخفى نبو الشطر الثاني عن المدح ولا سيما مع — إذا
— للفيدة للتحقق ، وأخذ عليه أيضاً مقابلة للمدح بالوزن لا الهجاء ، ولعله أراد أن
ينزهه عنه .

(٣) الحق أنه لا تنافر في ذلك لأنه ثقل محتمل ، وقد جاء في قوله تعالى (فسبحه) .
وقيل إن الذى أوجب التنافر في البيت هو التكرير في قوله — أمدحه — مع الجمع
بين الحاء والهاء ، ومع هذا لا يقال إن هذا التعليل يقبل لو كان يتحدث عن تنافر
الحروف ، ولكنه بصدد الحديث عن تنافر الكلمات .

ومن تنافر الكلمات قول الشاعر :

وازور من كان له زائراً وعافى عافى لعرف عرفاته

(٤) أى لا للوضوع له كما في القرابة ، ولا يدخل في التقيد للتشابه والمجمل ، لأن =

أحدهما ما يرجع إلى اللفظ ، وهو أن يختل نظم الكلام ^(١) ولا بدري السامع كيف يتوصل منه إلى معناه ، كقول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حي أبوه يقاربه ^(٢)

كان حقه أن يقول : وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك أبو أمه أبوه ، فإنه مدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان فقال : وما مثله — يعني إبراهيم المدوح — في الناس حي يقاربه — أى أحد يشبهه في الفضائل ^(٣) إلا مملكا — بفتح هشاماً — أبو أمه — أى أبو أم هشام — أبوه — أى أبو المدوح ، فالضمير في — أمه — للملك ، وفي — أبوه — للمدوح ، ففصل بين — أبو أمه — وهو مبتدأ و — أبوه — وهو خبره ، بحى ، وهو أجنبي ، وكذا فصل بين حي ويقاربه وهو نعت حي ،

== عدم ظهور المراد فيهما ليس لاختلال النظم أو نحوه مما يأتى ، وقد اختلف في دخول اللغز والمعنى في التعميد ، فقليل : إنهما منه ، وقيل : إنهما من الحسنات البديعية إن كانت الدلالة فيهما ظاهرة للفظن ، وكل منهما قول يدل ظاهره على خلاف المراد ، ولكن اللغز يكون على طريق السؤال ، كقول الحريري في الميل :

وما ناكح أختين سراً وجهرة وليس عليه في النكاح سبيل

(١) قد يكون اختلاله باجتماع أمور فيه توجب صعوبة الوصول إلى معناه وإن كانت جائزة في النحو ، وهذه الأمور كالتقديم والتأخير والحذف والإضمار ونحو ذلك ، وبهذا يكون التعميد اللفظي غير ضعف التأليف ، ولكنهما قد يجتمعان في مثال واحد ، كما في بيت الفرزدق ، ويتفرد ضعف التأليف في مثل — ضرب غلامه زيدا — ويتفرد التعميد في مثل — إلا عمراً الناس ضارب زيد — بتقديم المفعول والمستثنى وتأخير المبتدأ ، وهذا جائز في النحو ، والأصل — زيد ضارب الناس — إلا عمراً .

(٢) هو لهمام بن غالب التميمي المعروف بالفرزدق ، وقيل : إن البيت ليس له

(٣) فيقاربه في البيت بمعنى يضاويه ويشبهه ، ويجوز أن يكون من قرب القسب

وقدّم المستثنى على المستثنى منه ، فهو كما نراه في غاية التعقيد ^(١) .

فالكلام الخالي من التعقيد اللفظي ما سلم نظمه من الخلل ، فلم يكن فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو إضمار أو غير ذلك إلا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية أو معنوية ، كما سيأتى ذلك كله . وأمثاله الثلاثة به .

والثانى ما يرجع إلى المعنى ، وهو ألا يكون انتقال الذهن من المعنى الأول إلى المعنى الثانى الذى هو لازمه والمراد به ظاهراً ^(٢) كقول العباس بن الأحنف .

سأطلب بُعْدَ الدارِ عَنْكُمْ لِتَقْرَبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدَّمْعَ لِتَجْمُدَا ^(٣)

(١) جملة بعضهم على وجه لا تعقيد فيه ، فبجعل الاستثناء من الضمير المستتر في متعلق الجار والمجرور قبله ، وجعل قوله — حى — خبراً لقوله — أبو أمه ، وكذلك قوله — أبوه — فهو خبر بعد خبر ، وجملة ذلك صفة قوله — مملكا — وكذلك جملة — يقاربه — فهى صفة بعد صفة ، ويكون المعنى — إلا مملكا يقاربه أبو أمه حى ، وهو أبو المدوح ، ولا يخفى ما فى الإخبار بحى من التهافت . ومن التعقيد اللفظي قول أبى تمام :

ولقد هنى الأحياء من برحائها أن صار بابك جار مازيار

ثانيه فى كبد السماء ولم يكن كائنين ثابت إذ هما فى القار

يريد أنه لم يكن كثنائى اثنين ، وقيل : إن — ثانية — خبر ثان لصار ، وثان اسم يكن وكائنين خبره ، والأولى جعل ثانيه خبراً لابتداء محذوف تقديره هو .

(٢) للمعنى الأول هو المعنى الأصلى ، والمعنى الثانى هو لازمه هو المعنى المجازى أو الكنائى .

(٣) قوله — وتسكب — بالرفع ، ونصبه بالعطف على — بعد — أو على —

تقربوا — وم ، والحق أنه لا شئ فى عطفه على — تقربوا — ولحين فى قوله —

سأطلب — لجره التأكيد ، ومعنى الشطر الأول أنه يفارقه رجاء أن يختم فى سفره

فيعود إليه فيطول اجتماعه به .

كنى بسكب الدموع عما يوجبه الفراق من الحزن^(١) وأصاب، لأن من شأن
البكاء أن يكون كناية عنه، كقولهم — أبكاني وأضحكني — أى ساءنى
وسرنى . وكأ قال الحماسي :

أبكاني الدهرُ ويارُبنا أضحكى الدهرُ بما يَرْضَى^(٢)

نم طرد ذلك في نقيضه ، فأراد أن يكفى عما يوجبه دوام التلاقى من السرور
بالجود ، لظنه أن الجود خلو العين من البكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر ،
وأخطأ^(٣) لأن الجود دخلو العين من البكاء في حال إرادة البكاء منها ، فلا يكون
كناية عن المسرة ، وإنما يكون كناية عن اللبخل ، كأ قال الشاعر :

ألا إن عَيْنًا لم تَجْدُ يوم واسِطَ عليك بجمارى دمعها لَجَمُودُ^(٤)

(١) قيل : إنه لا حاجة إلى الكناية بسكب الدموع عن هذا ، لأنه يجوز أن
يراد به حقيقة .

(٢) هو لخطّان بن العلى من شعراء الحماسة ، وقد كفى فيه بإبكاء الدهر له عن
إساءته ، وبإضحاكه له عن سروره .

(٣) أى فى نظر علماء البيان وإن كان لكلامه وجه من الصحة بأن يكون
استعمل جود العين وهو يبسها فى خلوها من الدموع وقت الحزن مجازاً مرسلاً علاقته
للازومية ، ثم استعمله فى خلوها من الدموع مطلقاً مجازاً مرسلاً من استعمال للتقيد فى
اللطاق ، ثم كنى به عن دوام السرور ، وفى ذلك من البعد والتعقيد بكثرة الوسائط ما
يجعله خطأ فى نظر علماء البيان .

(٤) هو لأفصح بن يسار وقيل مرزوق بن يسار المعروف بأبى عطاء الخراساني فى
رثاء ابن هبيرة ، وبعده :

عشية قام التناحمت وشققت جيوب بأيدى ماتم وخدود
وواسط مدينة بالأراق بناها الحجاج بن يوسف ، وقد قتل ابن هبيرة فى معركة وقعت
فيها ، وقد كنى فيه بجمود العين عن بخلها بالدمع فى الوقت الذى يجب فيه أن تدمع . =

ولو كان الجود يصلح أن يراد به عدم البكاء في حال للسرة لجاز أن يُدعى به للرجل فيقال — لا زالت عينك جامدة كما يقال — لا أبكي الله عينك — وذلك مما لا يُشكُّ في بطلانه ، ومن ذلك قول أهل اللغة — سنة جاد لا مطر فيها ، وناقة جاد لا ابن لها — فكما لا تجعل السنة والناقة جاداً إلا على معنى أن السنة بخيلة بالقطر والناقة لا تسخو بالدر لا تجعل العين جموداً إلا وهناك ما يقتضى إرادة البكاء منها ، وما يجعلها إذا بكيت محسنة موصوفة بأنها قد جادت ، وإذا لم تبك مسينة موصوفة أنها قد ضنّت .

فالكلام الخالي عن التعقيد للمعنى ما كان الانتقال من معناه الأول إلى معناه الثانى الذى هو المراد به ظاهراً ، حتى يُخَيَّل إلى السامع أنه فهمه من حاقّ اللفظ ^(١) كما سيأتى من الأمثلة المختارة للاستعارة والكناية .

وقيل فصاحة الكلام هى خلوصه عما ذُكرَ ومن كثرة التشكرار وتتابع الإضافات ، كما فى قول أبى الطيب :

سَبَّوحَ لها منها عليها شواهد ^(٢)

= ومن التعقيد المعنى قول أبى تمام :

من الهيف لو أن الخلاخل صيرت لها وشحاً جالت عليها الخلاخل
أراد وصفها بدقة الخصر فكفى عنه بأن الخلاخل لو جعلت لها وشحاً لجالت عليها ، وهذا لا يدل على مراده ، بل يدل على بلوغها غاية القصر ، لأنه أمكن أن تكون الخلاخل وشحاً لها ، والوشاح يضرب لها من العائق إلى الكشف .
(١) حاقّ الشيء وسطه .

(٢) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب التتبي فى وصف فرسه :

وتسمدنى فى غمرة بمد غمرة سبوح لها منها عليها شواهد
والغمرة الشدة ، والسبوح السريعة ، والشواهد العلامات ، وهو فاعل قوله — لها —
لاعتماده على الموصوف قبله أو مبتدأ مؤخر ، والشاهد فى كثرة الضمائر وتكرارها .

وفي قول ابن بابك :

حمامة جرجا حومة الجندل اسجعى^(١)

وفيه نظر ، لأن ذلك إن أفضى باللفظ إلى النقل على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بما تقدم^(٢) وإلا فلا يخل بالفصاحة ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق ابن إبراهيم »^(٣) .

قال الشيخ عبد القاهر^(٤) قال صاحب^(٥) : إياك والإضافات المتداخلة فلها لا تحسن ، وذكر أنها تستعمل في المجاء ، كقول القائل :

يا علي بن حمزة بن عماره أنت والله ثلجة في خيارة^(٦)

(١) هو لعبد الصمد بن منصور البغدادي المعروف بابن بابك من قوله :

حمامة جرجا حومة الجندل اسجعى فأنث بحرأى من سعاد وتسمع

والجرجاء مؤنث الأجرع وهو المكان ذو الرمل لا ينبت شيئاً ، وحومة الشيء معظمه ، والجندل الحجارة ، ومرأى وسمع اسما مكان أى عمكان تراك منه سعاد وتسمعك ، والشاهد في إضافة حمامة إلى جرجا ، وجرجا إلى حومة ، وحومة إلى الجندل .

(٢) يعنى بالتنافر .

(٣) في الحديث كثرة تكرار وهي ظاهرة ، وفيه تنابع إضافات ، لأن الإضافات تشمل المتداخلة كما في قول ابن بابك ، وغير المتداخلة كما في الحديث ، والمتداخلة هي التي يضاف فيها الأول للثاني ، والثاني للثالث .

(٤) ٧٠ — دلائل الإعجاز — للطبعة العربية .

(٥) هو إسماعيل بن عباد العروف بالساحب لصحبه ابن العميد .

(٦) لا يعرف قائله ، وفي قوله — ثلجة في خيارة — قلب ، والأصل خيارة في ثلجة ، واعترض على الخطيب بأنه سيذكر هذا البيت في الإطراد من أنواع البديع فكيف يصح هنا ، والحق أنه ليس فيه تنابع إضافات ، وإنما هذا اشتباه نظر =

ثم قال الشيخ : ولا شك في ثقل ذلك في الأكثر ، ولكنه إذا سلم من الاستكراه ملح ولطف ، ومما حسن فيه قول ابن المعتز أيضاً ^(١) :

وطلّت ندير الراح أيدى جاذِرٍ عَتَاقٍ دَنَائِرِ الوجوه مِلَاحٍ ^(٢)
ومما جاء فيه حسناً جميلاً قول الخالدي يصف غلاماً له :

ويعرفُ الشعر مثل معرفتي وهو على أن يزيد مجتهدُ
وصير في القريض وزانُ ديب ناز المغانى الدقاق منتقد ^(٣)

فصاحة التكلم وأما فصاحة التكلم فهي ملكة يُقَدَّرُ بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ، فالملكة قسم من مقولة الكيف التي هي هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة ^(٤) وهو مختص بذوات الأنفس راسخ في موضوعه .
وقيل - ملكة - ولم يُقَلْ صفة ليُشعر بأن الفصاحة من الميئات الراسخة ،

= من عبد القاهر . وقد ترجم ياقوت لعلى بن حمزة في الجزء الخامس من معجم الأدباء
(١) أى حسن فيما ذكره له قبل ذلك ، وهو قوله :

يا مسكة العطار وخال وجه السَّهَارِ

(٢) هو لعبد الله بن لثمة ، والراح الحجر ، والجاذر جمع جَوْدَر وهو ولد البقرة الوحشية ، والعَتَاق جمع عَتِيق بمعنى كريم ، وإضافة دَنَائِرِ إلى الوجوه من إضافة التشبه به إلى التشبه ، والشاهد في قوله — عَتَاقٍ دَنَائِرِ الوجوه .

(٣) هما لأبي عثمان سعيد بن هاشم المعروف بالخالدي ، والصيرفي : الختال في الأمور ، والقريض الشعر ، وللتقد في الأصل الخبير بتمييز الدراهم ، ثم أطلق على تمييز الدراهم وغيرها ، ولشاهد في قوله — وزان دينار للمغانى .

(٤) خرج بهذا القيد مقولة الكَمِّ ، كالمديد ، وكذلك مقولة بالإضافة كالأبوة ، وهذا تعريف فلسفي للكيفية ، وهي صفة وجودية إن اختصت بالأنفس الناطقة فهي نفسانية ، فإن رسخت بتوالي أمثالها فهي ملكة ، وهذا التعريف أليق بعلوم البلاغة .

حتى لا يكون للمبر عن مقصوده بلفظ فصيح فصيحاً إلا إذا كانت الصفة التي اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راسخة فيه ، وقيل — يقتدر بها — ولم يقل يُعبرُ بها ليشمل حالتى للنطق وعدمه ، وقيل — بلفظ فصيح — ليعمَّ المفرد والمركب .

بلاغة الكلام وأما بلاغة الكلام فهي مطابقتها لمتنضى الحال ^(١) مع فصاحتها ^(٢) ومقتضى الحال مختلف ، فإن مقامات ^(٣) الكلام متفاوتة ، فمقام التنكير يبين مقام التعريف ، ومقام الإطلاق يبين مقام التقييد ، ومقام التقديم يبين مقام التأخير ، ومقام الذكر يبين مقام الحذف ، ومقام القصر يبين مقام خلافه ، ومقام الفصل يبين مقام الوصل ، ومقام الإيجاز يبين مقام الإطناب والمساواة ، وكذا خطاب الذكـى يبين خطاب الغنى ، وكذا لكل كلمة

(١) الحال هو الأمر الداعى للتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به أصل المراد خصوصية ما ، ومقتضى الحال هو تلك الخصوصية ، ومطابقة الكلام له بمعنى اشتاله عليه ، فإذا كان المخاطب ينكر قيام زيد مثلاً ، فإنكاره حال يدعو للتكلم إلى أن يخبره بقيامه مؤكداً — إن زيدا قائم — وتأكيده الخير هو مقتضى الحال .

(٢) فصاحته تكون بخلوه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد ، على ما سبق فى بيان فصاحة الكلام ، وهذا قيد يخرج به كل كلام غير فصيح ، فلا يكون بليغاً وإن كان مطابقاً لمقتضى الحال ، ويجب عندى أن يزداد فيها قيد آخر أى مع فصاحته وأصالته ، لأن للمنى إذا لم يكن أصيلاً لم يكن بليغاً ، على نحو ما أتى فى السرفات الشعرية آخر الكتاب ، وبهذا يكون الكلام فيها عندى من علم العانى .

(٣) اللقائات جمع مقام وهو اسم مكان من — قام — والمراد به الحال السابق . وذلك أن البلقاء كانوا يلقون خطبهم وأشعارهم وهم قيام ، فأطلق للمقام على الحال الداعى إليها لأنه سبب فيه .

مع صاحبها مقام^(١) إلى غير ذلك كما سيأتى تفصيل الجميع .
وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول^(٢) بمطابقته للاعتبار المناسب ،
والمحاطة به بدم مطابقته له ، فقتضى الحال هو الاعتبار المناسب^(٣) وهذا —
أعنى تطبيق الكلام على مقتضى الحال — هو الذى يسميه الشيخ عبد القاهر
بالنظم^(٤) حيث يقول : النظم تأخى^(٥) معانى النحو^(٦) فيما بين الكلم
على حسب الأغراض التى يصاغ لها الكلام .

(١) هذا كالفعل الذى يقترن بالشرط ، فله مع — إن — مقام ليس له مع
— إذا — وهكذا . ومن ذلك ما روى أن رجلاً أشد ابن هرمة قوله :
بالله ربك إن دخلت فقل لها هذا ابن هرمة قائماً بالباب
فقال له : ما هكذا قلت ، أكنت أتصدق ؟ قال : فقاعدا . قال : أكنت أبول ؟
قال : فماذا ؟ قال : واقفاً ، لينك علمت ما بين هذين من قدر اللفظ والمعنى . ولعل
ابن هرمة يعنى من ذلك أن القيام يقتضى الدولم والثبوت بخلاف الوقوف ، تقول :
وقف الحاج بعرفة . ولا تقول : قام .

وتحقيق هذا أن الألفاظ للركبة فيها جمال وقبح كالألفاظ للمفردة ، حتى إنه قد
يحدث أن يتألف للكلام من ألفاظ جميلة في ذاتها قبيحة في تركيبها لفقدها ما يسمى
جمال الانسجام ، وهذا هو ما يرضون بقولهم — ولكل كلمة مع صاحبها مقام .

(٢) عطف القبول على الحسن ليدل على أن المراد الحسن الذاتى الداخلى فى
البلاغة لا الحسن الخارجى الحاصل بالمسنات البديعية .

(٣) أى الأمر الذى اعتبره التكلم مناسباً بحسب السليقة أو بحسب ماعرفه
من أساليب البلاء .

(٤) — دلائل الإعجاز .

(٥) تأخيت الشيء تحريره وتبليغه .

(٦) يريد بمعانى النحو الخصوصيات التى هى مقتضى الحال من التقديم والتأخير =

فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند التركيب^(١) وكثيراً ما يسمى ذلك^(٢) فصاحة أيضاً ، وهو مراد للشيخ عبد القاهر^(٣) بما يكرره في — دلائل الإعجاز — من أن الفصاحة صفة راجعة إلى المعنى دون اللفظ ، كقوله في أثناء فصل منه علمت أن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري في طريقة هما أوصاف راجعة إلى المعاني ، وإلى ما يدل عليه بالألفاظ دون الألفاظ أنفسها^(٤) وإنما قلنا مراده ذلك لأنه صرح في مواضع من — دلائل الإعجاز — بأن فضيلة الكلام

= وغيرهما ، والأغراض في قوله — على حسب الأغراض — هي الأحوال الداعية إليها ، أو المعاني الثانوية التي يقصد من الخصوصيات إفادتها ، وقيل : إن عبد القاهر لا يقف في هذا بالنحو عند وظيفته التي قصر أخيراً عليها ، وهي الحكم بالصحة والخطأ في المعاني الأصلية ، بل يجعل له حكماً أيضاً في المعاني الثانوية ، ولهذا عرفه ابن جني بأنه اتساع كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ليلتحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة .

(١) أى لا باعتبار أنه لفظ وصوت ، ولا باعتبار الألفاظ المفردة والكلمة المحررة ، والمراد بالمعنى الذي تعتبر به البلاغة المعنى الثانوى ، وهو مدلول الخصوصيات السابقة في علم المعاني ، والمعاني المجازية وللكنائية في علم البيان ، أما المعنى الأصلي وهو مجرد ثبوت السند للسند إليه فلا تعتبر به البلاغة أصلاً ، وقد تطلق المعاني الثانوية على نفس الخصوصيات .

(٢) أى الوصف المذكور وهو البلاغة ، وعلى هذا تكون مرادفة للفصاحة .

(٣) فهو يريد بالفصاحة في كلامه البلاغة ، لأن الفصاحة بمعناها السابق ترجع في اقتناصها والتعريف والقياس والتعميد اللفظي إلى اللفظ وحده ، ولا ترجع إلى المعنى إلا في التعميد المعنوي ، وكذلك يريد من رجوع الفصاحة بمعنى البلاغة إلى المعنى أنها صفة اللفظ باعتبار المعنى ، ولا يريد أنها لا ترجع إلى اللفظ أصلاً .

(٤) ١٦٩ — دلائل الإعجاز .

لفظ لا لعناء ، منها أنه حكى قول من ذهب إلى عكس ذلك^(١) فقال : فأنت تراه لا يقدم شعراً حتى يكون قد أودع حكمة أو أدباً ، أو اشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر^(٢) ثم قال : والأمر بالضد إذا جئنا إلى الحقائق وما عليه المحصلون ، لأننا لا نرى متقدماً في البلاغة مُبرِّزاً في شأوها إلا وهو ينكر هذا الرأي . ثم نقل عن الجاحظ في ذلك كلاماً منه قوله : والمعاني مطروحة في الطريق ، يبرفها المعجمي والعربي ، والقروى والبدوى ، وإنما الشأن في إقامة الوزن ، وتخير اللفظ وسهولة المخرج ، وصحة الطبع ، وكثرة الماء ، وجودة السبك . ثم قال^(٣) : ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصباغة ، وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير فيه ، كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم وأسوار ، فكما أنه مُحَال إذا أردت النظر في صوغ الخاتم وجودة العمل وردائه أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة أو الذهب الذي وقع فيه ذلك العمل ، كذلك محال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام أن تنظر في مجرد معناه ، وكألو فضلنا خاتماً على خاتم بأن تكون فِضَّة هذا أحوَد أو فضة أنفس لم يكن تفضيلاً له من حيث هو خاتم ، كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتاً على بيت من أجل معناه ألا يكون ذلك تفضيلاً له من حيث هو شعر وكلام . هذا لفظه ، وهو صريح في أن الكلام من حيث هو كلام لا بوصف بالتفضيلة باعتبار شرف معناه ، ولا شك أن الفصاحة^(٤) من صفاته الفاضلة ، فلا نكون راجعة إلى المعنى ، وقد صرح فيما سبق بأنها راجعة إلى المعنى دون اللفظ ، فالجمع بينهما بما قدمناه يحمل كلامه ، حيث نفى أنها من صفات اللفظ ، على نفي أنها من صفات

(١) عكسه هو أن فضيلة الكلام للمعنى لا للفظ .

(٢) ١٦٤ — دلائل الإعجاز .

(٣) ١٦٦ — دلائل الإعجاز .

(٤) يريد من الفصاحة ما يرادف البلاغة ، جرياً على مذهب عبد القاهر .

المفردات من غير اعتبار التركيب^(١) وحيث أثبت أنها من صفاته على أنها من صفاته باعتبار إفاذته المعنى عند التركيب^(٢).

وللبلاغة طرقتان: أعلى، إليه تنهى، وهو حد الإعجاز وما يقرب منه^(٣). وأسفل، منه تبتدىء^(٤) وهو ما إذا غُير الكلام عنه إلى ما هو دونه النعق عند البلغاء بأصوات الحيوانات وإن كان صحيح الإعراب، وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة. وإذا قد عرفت معنى البلاغة في الكلام وأقسامها ومراتبها، فاعلم أنه يتبعها وجوه كثيرة^(٥) غير راجعة إلى مطابقة مقتضى الحال ولا إلى الفصاحة تورث الكلام حسناً وقبولاً^(٦).

(١) أى من غير اعتبار ما يفيد التركيب من اللغى الثانوية.

(٢) فالمعنى الذى أوجع الفصاحة إليه هو المعنى الثانوى باعتبار استفادته من اللفظ عند تركيب، والمعنى الذى نفى البلاغة عنه هو المعنى الأصلى للفظ للتفرد والكلام المجرد عن الخصوصيات.

(٣) حد الإعجاز منتهاه، لأن الحد فى اللغة منتهى الشيء، وما يقرب من الإعجاز هو مادونه من مراتب الإعجاز، لأن الحق أن القرآن متفاوت الإعجاز وليس كل آياته فى درجة واحدة من البلاغة، وبهذا يكون قوله - وما يقرب منه - معطوفاً على حد الإعجاز وقيل: إنه معطوف على قوله - وهو - على معنى أن حد الإعجاز هو الطرف الأعلى وما يقرب منه كما قال السكاكى، ولكن حمل ما هنا عليه لا يخلو من تكلف.

(٤) من العلماء - كالنحوى الرازى - من يرى أن هذا ليس من البلاغة، فيلحق بأصوات الحيوانات أيضاً، والحق أنه منها لأنه لا بد من اشتغالها على خصوصية ما، فيدخل فى تعريف البلاغة.

(٥) هى المحسنات البديعية الآتية فى علم البديع.

(٦) للراد بالقبول هنا ما يرادف الحسن لا القبول بمعنى الصحة، لعدم توقف صحة الكلام عليها.

بلاغة المتكلم : وأما بلاغة المتكلم فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ

حصر علوم البلاغة : وقد عُلِمَ بما ذكرنا أمران :

أحدهما : أن كل بليغ - كلاماً كان أو متكلماً - فصيح ، وليس كل فصيح بليغاً^(١) .

للتاني : أن البلاغة في الكلام مَرَجِعُها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد^(٢) وإلى تمييز الكلام للفصيح من غيره^(٣) . والثاني - أعني التمييز - منه ما يتبين في متن اللغة أو التصريف أو النعير أو يُدْرَكُ بالحس وهو ماعدا التعقيد المعنوي^(٤) وما يُحْتَرَزُ به من الأول - أعني الخطأ - هو علم

(١) مما هو فصيح وليس يبلغ قول نصيب :

فإن تصلي أصلاك وإن تعودى لهجر بمد وصلك لا أبالي

لأنه نسب ردى ، ومنه أيضاً قول جميل :

فلو تركت عفى معى ما طلبتها ولكن طلبتها لما فات من عفى

زعم أنه يهواها لذهاب عقله ، وأنه لو كان عاقلاً ما طلبها ، وأين هذا من قول بعضهم :

وما سرق أتى خلى من الهوى ولو أن لى من بين شرق إلى غرب

فإن كان هذا الحب ذنبى إليكم فلا غفر الرحمان ذلك من ذنب

(٢) هو للمعنى الثانوى ، والاحتراز عن الخطأ فيه بمراعاة مقتضى الحال .

(٣) لأن الفصاحة شرط في البلاغة كما سبق ، وتميز ذلك يكون بمعرفة الأمور

الحقة بالفصاحة من التناثر والغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف وغير هذا مما سبق .

(٤) ماعدا التعقيد للمعنى ، هو الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعقيد

اللفظي والتناثر ، والأول يعرف بعلم متن اللغة ، والثاني بالتصريف وغيره لأنه

لا يختص به ، والثالث والرابع بالنعير ، والخامس يدرك بالحس والتوق ، وبهذا

تنوقف علوم البلاغة على هذه العلوم ، وعلى تربية الحس والتوق بمطالعة كلام العرب .

المعاني . وما يحتز به عن الثاني - أعني التعميد المعنوي - هو علم البيان .
وما يُعرف به وجوه تحمين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال
وفصاحته هو علم للبديع ^(١) . وكثير من الناس يُدعى الجميع - علم البيان ^(٢)
وبعضهم يسمى الأول علم المعاني ، والثاني والثالث علم البيان ، والثلاثة علم
البديع ^(٣) .

-
- (١) بهذا تنحصر علوم البلاغة في العلوم الثلاثة ، وإنما لم تجعل علوم اللغة
والتصريف والنحو من علوم البلاغة مع توقف الفصاحة عليها أيضاً ، لأنها تفصل لأغراض
غير لفصاحة ، ومعرفة بعض نواحي الفصاحة منها تأتي بطريق العرض .
- (٢) لأن البيان هو للنطق الفصيح للعرب عما في الضمير ، وهذه العلوم لها تعلق
بالكلام الفصيح تصحيحاً وتحسيناً .
- (٣) إما البداعة مباحثها ، أولاً لأنها يعرف بها أمور مبتدعة بالنسبة إلى تأدية أصل
للراد الذي يعرفه الخاصة والعامة . ولا يظهر أن القدي يسمى الثلاثة علم البديع بعض
آخر غير من ذهب إلى ما قبله .

تمريبات على النفاحة والبلاغة

تمرين — ١

١ — وازن بين هذين البيتين من جهة النفاحة :

لا يَرْقَعُ النَّاسُ مَا أَوْهَتْ أَكْفُهُمْ عند الدفاع ولا يُوْهُونُ مَا رَقَعُوا
فلا يُبْرِمُ الْأَمْرَ الَّذِي هُوَ حَالِلٌ ولا يُجَلِّلُ الْأَمْرَ الَّذِي هُوَ يُبْرِمُ
٢ — يَبَيِّنْ مَا فِي هَذَا الْبَيْتِ مِمَّا يُخِلُّ بِالنَّفَاحَةِ :

وَشَوْءَ تَرْقِيشِ الرُّقْشِ رَقْشُهُ فَأَسْبَاغُهُ بِشَكُونِهِ وَمَعَاثِيرُهُ

تمرين — ٢

١ — قَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ :

خَلَّتِ الْبَسْلَادُ مِنَ الْغَزَالَةِ لَيْلَهَا فَأَعَاضَهَاكَ اللَّهُ كَيْ لَا تَحْزَنَّا
وقال آخر :

فَكُلُّكُمْ أَتَى مَا تَى أَبِيهِ فَكُلُّ فِعَالٍ كَلَّكُمْ مُجَابٌ
فَبَيِّنْ مَا فِيهِمَا مِمَّا يُخِلُّ بِالنَّفَاحَةِ .

٢ — لَمَّاذَا كَانَ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخِّرِ لَفْظًا غَيْرِ غُلٍ بِالنَّفَاحَةِ فِي قَوْلِ

الشاعر :

جاء الخِلافةَ أو كانت له قَدَرًا كما أتى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ
وكان مغلَّابها في قول الآخر :

ولو أن مجدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا من الناس أبْنَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

تمرين — ٣

قال الأخطل في مدح عبد الملك بن مروان :

وقد جعل الله الخِلافةَ منهم لأَبْلَجَ لَا عَارِي الْخِرَانِ وَلَا جَدْبِ

فأخذ هذا عليه ، فبين ما رجع إليه هذه المؤاخذه من البلاغة أو الفصاحة .

تمرين — ٤

١ — من أى التمجيدين قول الشاعر :

أنى يكون أبا البرأبآ آدم وأبوك والثقلان أنت مُحَمَّدُ
٢ — قال قاضٍ لرجل خاصمته امرأة : أئن سألتك ثمن شكرها وشبرك
أخذت تطلبها وتضمرها .
فبين مافيه مما يحل بالفصاحة والبلاغة .

تمرين — ٥

١ — لماذا لم تعد علوم اللغة والتصريف والنحو من علوم البلاغة مع توقف
الفصاحة عليها ؟

٢ — ما الفرق بين القياس اللغوى والصرفى ؟ وأيهما نخل مخالفته بالفصاحة ؟

٣ — ما الذى يرجع إلى اللفظ من الفصاحة ؟ وما الذى يرجع منها إلى المعنى ؟

تمرين — ٦

١ — وازن بين لفظ — شيء — من جهة البلاغة فى هذه الأبيات :

ومن مالى عينيه من شيء غيره إذا راح نحو الجرة البيض كالدمى

إذا ما تقاضى المرء يوم وليلة تقاضاه شيء لا يمل التماضيا

لو القالك الدوار أبفضت سعية لوقه شيء عن الدوران

٢ — أى الأمرين أنفع : جمع علوم البلاغة تحت اسم واحد ، أم توزيع

مسائلها على علومها الثلاثة ؟

الفن الأول علم المعاني

تعريف علم المعاني : وهو علم يُعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال^(١) قيل — يعرف — دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات ، كما قال صاحب

(١) المراد بأحوال اللفظ ما يشمل أحوال الجملة وأجزائها ، فأحوال الجملة : كالفصل ، والوصل ، والإيجاز ، والإطناب ، والمساواة . وأحوال أجزائها : كأحوال للسند إليه ، وأحوال المسند ، وأحوال متعلقات الفعل ، وهذه الأحوال هي التي تقتضيها الحال في اللفظ ، فهي بعينها مقتضى الحال ، وبهذا يكون في التعريف تنافى ظاهر ، ويمكن أن يجاب عنه بأنه نظر إليها أولاً من حيث ذاتها لا من حيث أنها مقتضى حال ، وإنما قيد أحوال اللفظ بما يطابق بها مقتضى الحال لتخرج الأحوال التي ليست بهذه الصفة ، كالإعلال والإدغام والرفع والنصب وغير ذلك مما لا بد منه في تأدية المعنى الأصلي . وكذلك المحسنات البديعية لأنها تكون بعد رعاية المطابقة ، ويخرج أيضاً علم البيان لأنه لا يبحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الجهة . وقد تبحث أبوابه من هذه النجاة فيكون ذلك من علم المعاني ، كما قال الأخطل في مدح عبد الملك بن مروان :

وقد جمل الله اخلافة منهم لأباج لا عارى الخوان ولا جند
فكنى بهذا عن كرمه ، وهو لا يليق في مدح الملوك ، وإنما تمدح الملوك بمنزل قول الشاعر :

له هم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر

هذا وبض الأحوال التي يبحث عنها في علم المعاني قد يبحث عنها في علم النحو كالتدكير والحذف ، ولكن علم النحو يبحث عنها من جهة صحتها وفسادها ، أما علم المعاني فيبحث عنها لبيان الأحوال التي يرجع بعضها على بعض ، فلا تظهر للزينة فيها إلا إذا احتل للكلام وجهاً غير الوجه الذي جاء عليه ، فيكون الحال مرجعاً له .

القانون^(١) في تعريف الطب : الطلب علم يعرف به أحوال بدن الإنسان . وكما قال الشيخ أبو عمرو^(٢) رحمه الله : التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلام . وقال السكاكي^(٣) علم المعاني هو تتبع خواص^(٤) تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره^(٥) ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره . وفيه نظر ، إذ التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه ، فلا يصح تعريف شيء من العلوم به ، ثم قال : وأغنى بالتراكيب تراكيب البلغاء . ولا شك أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقعة على معرفة البلاغة ، وقد عرفها في كتابه^(٦) بقوله : البلاغة هي بلوغ للتكلم في تأدية المعنى حداً له اختصاص بقافية خواص التراكيب حقها^(٧) وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والسكناية على وجهها^(٨) . فإن أراد بالتراكيب في حد البلاغة تراكيب البلغاء

(١) هو كتاب في الطب للحسين بن عبد الله المعروف بابن سينا .

(٢) هو عثمان بن عمرو العرفي بابن الحاجب صاحب الشافية - في التصريف .

(٣) ٨٦ - الفتاح - المطبعة الأدبية .

(٤) المراد بها أحوال اللفظ في تعريف الخطيب .

(٥) غير الاستحسان هو الاستمجان ، ويريد بذلك أن تراكيب الكلام لها خواص مستحسنة وخواص مستهجنة وكل منهما يبحث في علم المعاني .

(٦) ٢٠٨ - الفتاح .

(٧) هذا يكون بإيرادها مطابقة لمقتضى الحال .

(٨) بأن تكون خالية من التقيد المعنوي ، وبهذا يرجع عنده عام البيان إلى البلاغة لا إلى الفصاحة كما ذكر الخطيب في المقدمة ، وإنما لم يقيد تعريف البلاغة بفصاحة الكلام ليحترز به عن غير التقيد أيضاً كما سبق في تعريفها ، لأنه يرى =

وهو الظاهر فقد جاء الدور^(١) وإن أراد غيرها فلم يبينه ، على أن قوله وغيره -
مبهم لم يبين مراده به^(٢) .

أبواب علم المعاني : ثم للقصود من علم المعاني منحصراً في ثمانية أبواب :
أولها أحوال الإسناد الخبري ، وثانيها أحوال المسند إليه ، وثالثها أحوال المسند ،
ورابعها أحوال متعلقات للفعل ، وخامسها القصر ، وسادسها الإنشاء ، وسابعها
الفصل والوصل ، وثمانها الإيجاز والإطناب والمساواة .

ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء ، لأنه إما أن يكون لنسبته خارج^(٣)
تطابقه أولاً تطابقه أولاً يكون لها خارج ، الأول الخبر ، والثاني الإنشاء ، ثم الخبر
لا بد له من إسناد ومسند إليه ومسند ، وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة
الأولى ، ثم المسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو متصلاً به أو في معناه^(٤)
كاسم الفاعل ونحوه ، وهذا هو للباب الرابع ، ثم الإسناد والتعلق كل واحد منهما
يكون إما بقصر أو بغير قصر ، وهذا هو الباب الخامس ، والإنشاء هو الباب
السادس ، ثم الجملة إذا قرئت بأخرى فتكون الثانية إما معطوفة على الأولى
أو غير معطوفة ، وهذا هو الباب السابع . ولفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل
المراد لفائدة أو غير زائد عليه ، وهذا هو الباب الثامن .

== أنها غير لازمة لها ، وسيأتي زيادة بيان لهذا في آخر علم البيان .

(١) لأن معرفة البلاغة على هذا تتوقف على معرفة البلغاء ، مع أن معرفة
البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة .

(٢) يجاب عنه بأنه سبق بيان مراده به فلا شيء عليه فيه ، ومع هذا أرى
أن تعريف الكاكي ركيكة العبارة ، وأنه كان الأجدر بالخطيب إهماله .

(٣) للراد بالخارج الواقع ونفس الأمر ولو لم يكن له وجود خارجي .

(٤) يريد بالتصل الفعل اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما ، ويريد بما في معنى
الفعل المصدر ، لأنه يدل على الحدث كالفعل .

تلييه

انحصار الخبر في الصادق والكاذب : اختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب^(١) فذهب الجمهور إلى أنه منحصر فيهما، ثم اختلفوا، فقال الأكثر منهم : صدقه مطابقة حكمه للواقع ، وكذبه عدم مطابقة حكمه له ، هذا هو المشهور وعليه التعويل .

وقال بمض الناس^(٢) : صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد الخبير صواباً كان أو خطأ ، وكذبه عدم مطابقة حكمه له^(٣) واحتجَّ بوجهين :

أحدهما أن من اعتقد أمراً فأخبر به ثم ظهر خبره بخلاف الواقع يقال - ما كذب ، ولكنه أخطأ - كما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت فيمن شأنه كذلك : ما كذب ، ولكنه وهم . وردُّ بأن المنفى تعمّد الكذب ، لا الكذب ، بدليل تكذيب الكافر كاليهودي إذا قال - الإسلام باطل - وتصديقه إذا قال - الإسلام حق - فقولها - ما كذب - متأول بما كذب عدماً .

الثاني قوله^(٤) تعالى (والله يشهد إن المنافقين لكاذبون) كذبهم في قولهم (إنك لرسول الله) وإن كان مطابقاً للواقع ، لأنهم لم يعتقدوه ، وأجيب عنه بوجوه : أحدها أن المعنى^(٥) نشهد شهادة واطأت فيها قلوبنا ألسنتنا كما يترجم

(١) مثل هذا لا يصح الاشتغال به في علوم البلاغة . لأنه لا فائدة فيه .

(٢) هو إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام .

(٣) أي لاعتقاده ، وهذا بأن يكون له اعتقاد يخالفه أو لا يكون له اعتقاد

أصلاً ، فيدخل خبر الشاك عند النظام في الكذب ، ويكون من يقول - محمد رسول - وهو شاك فيه ، كاذباً عنده ، وهو صادق عند الجمهور ، وقيل : إن خبر الشاك ليس خبراً ، فهو خارج عن اللقسم ، ولكن هذا لا يأتي مع ما صيغني عن الجاحظ .

(٤) - ي - ا - ن - س - ٦٣ .

(٥) يريد معنى قولهم (نشهد إنك لرسول الله) .

عنه - إن واللام وكون الجملة اسمية^(١) في قولهم (إنك لرسول الله) فالتكذيب في قولهم (نشهد) وادعائهم فيه المواطأة ، لافي (إنك لرسول الله) . وثانيها أن التكذيب في تسميتهم إخبارهم بشهادة لأن الإخبار إذا خلا عن المواطأة لم يكن شهادة في الحقيقة ، وثالثها أن المعنى لسكاذبون في قولهم (إنك لرسول الله) عند أنفسهم ، لاعتقادهم أنه خبر على خلاف ما عليه حال الخبر عنه^(٢) .

وأنكر الجاحظ انحصار الخبر في القسمين ، وزعم أنه ثلاثة أقسام : صادق ، وكاذب ، وغير صادق وكاذب ، لأن الحكم إما مطابق للواقع مع اعتقاد الخبر له أو عَدَمِهِ^(٣) وإما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه^(٤) . فالأول أى المطابق مع الاعتقاد^(٥) هو الصادق . والثالث أى غير المطابق مع الاعتقاد^(٦) هو الكاذب . والثاني والرابع أى المطابق مع عدم الاعتقاد^(٧) وغير المطابق مع عدم الاعتقاد^(٨) كل منهما ليس بصادق ولا كاذب^(٩) . فالصدق عنده مطابقة

-
- (١) لأن كل واحد من الثلاثة يفيد تأكيد الخبر كما مبين .
 - (٢) فيكون الكذب راجعاً إلى الواقع في زعمهم كما عليه الجمهور لا إلى الاعتقاد ، وعلى هذا يكون التكذيب في الشهود به لا في الشهادة كما في الوجه الثاني .
 - (٣) أى مع اعتقاد الخبر بأنه مطابق أو عدم اعتقاده بأنه مطابق .
 - (٤) أى مع الاعتقاد بأنه غير مطابق أو عدم الاعتقاد بأنه غير مطابق .
 - (٥) بأنه مطابق .
 - (٦) بأنه غير مطابق .
 - (٧) بأنه مطابق ، وعدم الاعتقاد بهذا تحته صورتان : ألا يكون عنده اعتقاد أصلاً ، وأن يكون عنده اعتقاد بأنه غير مطابق ، والصورة الأولى تأتي في خبر الشاك ، والثانية كقول للناطق — محمد رسول .
 - (٨) بأنه غير مطابق ، وعدم الاعتقاد بهذا تحته صورتان أيضاً : عدم الاعتقاد أصلاً ، والاعتقاد بأنه مطابق ، كقول الكافر — محمد غير رسول .
 - (٩) بهذا يكون بين الصدق والكذب واسطة عند الجاحظ بخلاف الجمهور والنظام

الحكم للواقع مع اعتقاده ، والكذب عدم مطابقته مع اعتقاده ، وغيرهما ضربان :
مطابقته مع عدم اعتقاده ، وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده ، واحتج بقوله ^(١) تعالى
(أفترى على الله كذباً أم به جنة) فإنهم حصروا دعوى النبي صلى الله عليه
وسلم الرسالة في الافتراء والإخبار حال الجنون ، بمعنى امتناع الخلو ^(٢) وليس
إخباره حال الجنون كذباً ، لجعلهم الافتراء في مقابلته ، ولا صدقاً لأنهم لم يعتقدوا
صدقه ، فثبت من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب . وأجيب عنه بأن الافتراء
هو الكذب عن عمد ، فهو نوع من الكذب ، فلا يمتنع أن يكون الإخبار حال
الجنون كذباً أيضاً ، لجواز أن يكون نوعاً آخر من الكذب ، وهو الكذب
لاعن عمد ، فيكون التقسيم للخبر الكاذب لا للخبر مطلقاً ، والمعنى أفترى أم
لم يفتري ؟ وعبر عن الثاني بقوله : (أم به جنة) لأن الجنون لا افتراء له ^(٣) .

تنبيه آخر

وهو مما يجب أن يكون على ذكر الطالب لهذا العلم ، قال السكاكي ^(٤) : ليس
من الواجب في صناعة وإن كان المرجع في أصولها وتفاصيلها إلى مجرد العقل
أن يكون الدخيل فيها كالناتئ عليها في استفادة الذوق منها ، فكيف إذا
كانت الصناعة مستندة إلى تحككات وضعية ، واعتبارات إلغية ، فلا على الدخيل
في صناعة علم المعاني أن يقلد ^(٥) صاحبه في بعض فتاواه إن فاته الذوق هناك ، إلى

(١) — ي — ٨ — ص — ٣٤ .

(٢) أى والجمع ، لأن قوله — وليس إخباره حال الجنون كذباً — يدل على أنها
ماعة جمع أيضاً . ولو كانت ماعة خلو فقط لجاز أن يكون إخباره حال الجنون كذباً ،
لأن ماعة الخلو تجوز الجمع ، فلا تثبت الواسطة بين الصدق والكذب .

(٣) رأى في هذه الخلافات بعد الانتهاء منها أنها خلاقات لأطائل تحتمل .

(٤) ٩٠ — الفتح .

(٥) خبر له عندي ألا يقلد في ذلك إلى أن يربى له الذوق فيذوق بنفسه . =

أن يتكامل له على مَهَل موجبات ذلك الذوق .

وكثيراً ما يشير الشيخ عبد القاهر في — دلائل الإعجاز — إلى هذا، كما ذكر في موضع^(١) ما تلخيصه هذا : « اعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقفاً من السامع ، ولا يجد لديه قبولا ، حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة ، ومن تحدثه نفسه بأنَّ لِمَا تُؤمى إليه من الحسن أصلا ، فيختلف الحال عليه عند تأمل الكلام ، فيجد الأرتجحية نارة ، ويمر منها أخرى ، وإذا عجبته تعجب ، وإذا نهته لموضع المزية انتبه ، فأما من كان الحالان^(٢) عنده على سواء ، وكان لا يتفقد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة ، وإلا إعرابا ظاهرا ، فليكن عندك بمنزلة من عديم الطبع الذى يدرك به وزن الشعر ، ويميز به مُزاحفه من سألته ، في أنك لا تتصدى لتعريفه ، لعلك أنه قد عظم الأداة التى بها يعرف^(٣) واعلم أن هؤلاء وإن كانوا هم الآفة العظمى في هذا الباب ، فإن من الآفة أيضا من زعم أنه لا سبيل إلى معرفة العلة فى شيء ما تُعرف المزية فيه ، ولا يَعْلَمُ إلا أن له موقعا من النفس ، وحظا من القبول^(٤) فهذا يتقوا نيه فى حكم القتل الأول^(٥) . واعلم أنه ليس إذا لم يمكن معرفة الكل وجب ترك النظر فى الكل ،

لأن التقليد مذموم فى كل علم ، على أن دعواه أن هذه الصناعة مستندة إلى تحكيمات وضعية لاتصح فى علم للعانى ، وإنما تصح فى علم النحو ، كما ذكره ابن الأثير فى —

لئلل السائر .

(١) ١٩٠ ، ١٩١ - دلائل الإعجاز .

(٢) يعنى الحال التى توجب الأرتجحية والحال التى تعرى منها .

(٣) عبد القاهر فى هذا يخالف السكاكى فى تجويزه التقليد عند تمذير للمعرفة .

(٤) فلا يعرف لذلك علة وسبباً ، لأنه لا سبيل إلى معرفة ذلك عنده ، وإنما

هو ذرق لا غير .

(٥) هو من كانت الحالان عنده على سواء .

ولأن تعرف العلة في بعض الصور فتجعله شاهداً في غيره أخرى من أن تسد باب المعرفة على نفسك، وتعوّدها الكسل والهوى^١. قال الجاحظ: وكلام كثير جرى على السنة الناس وله مضرة شديدة، وثمرة مرة^٢، فمن أضرّ ذلك قولهم: لم يدع الأول للآخر شيئاً. فلو أن علماء كل عصر مذّجرت هذه الكلمة في أسماعهم تركوا الاستنباط لما لم يذتقوا إليهم عن قبلهم، رأيت العلم مختلاً.

القول في أحوال الإسناد الخبري

أغراض الخبر: من المعلوم لكل عاقل أن قصد الخبر بخبره إفادة المتخاطب إما بنفس الحكم، كقولك — زيد قائم — لمن لا يعلم أنه قائم، ويسمى هذا ^(١) فائدة الخبر، وإما كون الخبر عالماً بالحكم، كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك — زيد عندك — ويسمى هذا ^(٢) لازم فائدة الخبر.

(١) اسم الإشارة يعود إلى إفادة المخاطب نفس الحكم، لأن هذا هو الذي يُسمى فائدة الخبر، وقيل إنه يعود إلى نفس الحكم، ورُدّ بأن الحكم ركن من أركان الخبر، وفائدة الشيء لا تكون جزءاً منه. وهذه الفائدة هي المقصد الأول من مقاصد الإسناد الخبري.

(٢) أى كون الخبر عالماً بالحكم، وإنما سُميَ هذا لازم فائدة الخبر لأنه يلزم من إفادة المخاطب الحكم إفادته أن عنده علماً أو ظناً به، ولازم فائدة الخبر هو المقصد الثاني من الإسناد الخبري.

وللإسناد الخبري مقاصد وأغراض أخرى: منها إظهار التحسر، كما في قوله تعالى: حكاية عن امرأة عمرانَ (رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى) — ي ٣٦ — س ٣ ومنها إظهار الفرح، كما في قول الشاعر:

هَنَاءٌ نَحْنَا ذَاكَ الْعَزَاءُ الْمُقَدَّمَا فَمَا عَبَسَ الْحَزُونُ حَتَّى تَبَسَّ مَا

ومنها إظهار للضعف والخشوع، كقول الآخر:

قل الشكاكى^(١) والأولى^(٢) بدون هذه^(٣) تمتنع ، وهذه بدون الأولى لا تمتنع ، كما هو حكم اللازم المجهول للمساواة^(٤) أى بمتنع ألا يحصل العلم الثانى من الخبر نفسه عند حصول الأول منه ، لامتناع حصول الثانى قبل حصول الأول ، مع أن سماع الخبر من المخبر كافى فى حصول الثانى منه^(٥) ولا بمتنع ألا يحصل الأول من الخبر نفسه عند حصول الثانى منه ، لجواز حصول الأول قبل حصول الثانى^(٦) وامتناع حصول الحاصل .

وقد ينزل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم ، فيأتى إليه الخبر كما يلقى إلى الجاهل بأحدهما^(٧)

= إلهى عبداك العاصى أبناكا مقرأ بالذنوب وقد دعاكا
ومنها توييخ السامع ، كقول الحامسة :

وانت الذى أخلقتى ما وعدتتى واشمتت بى من كان خيك يلوم
والفرض الأول وهو فائدة الخبر يستفاد من ذات الخبر ، وما عداه من الأغراض يدل عليها الخبر دلالة تبعية ، فهى من مستتبعات الكلام ، ولا توصف بأنها حقيقة ولا مجاز ولا كناية .

(١) ٨٨ - الفتح . (٢) هى فائدة الخبر .

(٣) اسم الإشارة يعود إلى لازم فائدة الخبر ، وقد أتته باعتبار كونه فائدة أيضاً .

(٤) كلزوم الحيوانية للإنسانية ، لأن الحيوانية أعم ، فيلزم من العلم بالإنسانية العلم بالحيوانية ، ولا يلزم من العلم بالحيوانية العلم بالإنسانية .

(٥) لأن من يخبر بشئ لابد أن يكون عنده علم أو ظن به ، فالمراد بالعلم الثانى علم المخاطب بأن الخبر عالم بالحكم ، والمراد بالعلم الأول علمه بذلك الحكم .

(٦) بأن يكون المخاطب عالماً بالحكم قبل الإخبار به ، فيحصل بالخبر فى هذه الحالة لازم فائدته دونها لامتناع تحصيل الحاصل .

(٧) من تنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها قول الفرزدق لهشام بن عبد الملك =

قال السكاكي ^(١) وإن شئت فماتك بكلام ^(٢) رب العزة (ولقد علموا
لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاقٍ ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا
يؤمنون) كيف تجرد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد
القسمي ، وآخره بنفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم ، ونظيره في النفي والإثبات
(وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ) ^(٣) وقوله ^(٤) تعالى (وإن نكثوا أيمانهم من بعد
عہدہم وطمعنا فی دینکم فقاتلوا أئمةً للكفر إنيهم لا إيمان لهم لعلمهم
يذنبون) هذا لفظه ، وفيه إيهام أن الآية الأولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة
الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل بهما ، وليست منها ، بل هي من أمثلة تنزيل
العالم بالشئ منزلة الجاهل به لعدم جريه على موجب العلم ، والفرق بينهما ظاهر ^(٥).

= حيث تجاهل معرفة طي بن الحسين رضى الله عنهما :

هذا ابنٌ خير عباد الله كلهم هذا التقى التقى الطاهر العلم
هذا ابن فاطمة إن كنت جاهله بجده أنبياء الله قد خُتموا

ومن تنزيل العالم بلازم الفائدة منزلة الجاهل به قولك لمن يؤذيك وهو يعلم أنك
مسلم — الله ربنا وعهد نبينا — وقد جعل السكاكي هذا من باب تخريج الكلام
على خلاف مقتضى الظاهر ، فهو عنده مثل تنزيل غير السائل منزلة السائل ونحوه مما
يأتى ، وقيل : إن الخطيب لم يعمل ما هنا من ذلك الباب لأن الخبر لا يختلف في
التأكيد وتركه في مخاطبة الجاهل بفائدة الخبر ولازمها ومخاطبة العالم بهما المنزل
منزلة الجاهل ، أما تنزيل غير السائل منزلة السائل ونحوه فيختلف في ذلك كما سيأتى ،
والخطيب في هذا سهل .

(١) ٩٢ - المفتاح . (٢) ١٠٢ - س - ٢

(٣) ١٧ - س - ٨ (٤) ١٢ - س - ٩

(٥) أجيب عن سكاكي بأن غرضه التنظير لتنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها =

أضرب الخبر : وإذا كان غرض الخبر بخبره إفادة المخاطب أحد الامرين
فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة .

فإن كان المخاطب خالي الدهن من الحكم بأحد طَرَفَي الخبر على الآخر
والتردد فيه استغنى^(١) عن مؤكدات الحكم ، كقولك — جاء زيد ، وعمر
ذاهب — فيتمكن في ذهنه لمصادفته إياه خاليا .

وإن كان متصوراً لطرفيه مُتَرَدِّداً في إسناد أحدهما إلى الآخر طالبا له
حسن تقويقه بمؤكد^(٢) كقولك — زَيْدٌ عَارِفٌ ، أو إن زيدا عارف .

منزلة الجاهل بهما ، وليس غرضه التثيل له ، ولهذا ذكر أيضاً قوله تعالى وما رميت
إذ رميت) وهو من تثزيل الوجود منزلة للعدم وليس من تثزيل للعالم منزلة
الجاهل .

(١) مثله إذا كان المخاطب عالماً بالحكم وأراد الخبر إفادته لازم فائدة الخبر أو
إظهار التحسر ونحوه أو تثزيله منزلة الجاهل ، فيستغنى في ذلك أيضا عن المؤكدات .

(٢) أى واحد ليزيل تردده في الإسناد بالتوكيد ، ومثل التردد في الإسناد التردد
في لازم فائدة الخبر ، وحسن التأكيد في ذلك إنما هو بالنظر إلى حال الإنكار ،
وإلا فهو واجب أيضا ، ولا يراد إلا التمييز باللفظ بين الحالين ، وأن درجة الوجوب
في التردد ليس كدرجة الوجوب في الإنكار ، والمراد بالتردد ما يشمل المظان والنظم ،
وقد ذهب عبد القاهر إلى أنه لا يحسن التأكيد إلا إذا كان للمخاطب ظن على خلاف
حكم للتكلم ، وسيأتى قريبا ما يفيد جواز تعدد التوكيد في التردد كالإنكار ،

ومن التأكيد للتردد في الحكم قوله تعالى (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ
عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا ؛ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَنَا اللَّهُ مَا تَلْمِزُونُ)

وإن كان حاكماً بخلافه وجب توكيده بحسب الإنكار^(١) فنقول - إني صادق - لمن ينكر صدقك ولا يبالغ في إنكاره ، و - إني لصادق - لمن يبالغ في إنكاره ، وعليه قوله^(٢) تعالى (وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ، إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَهُكُم مُّرْسَلُونَ ، قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ، قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَهُكُمْ لَمُرْسَلُونَ) حيث قال^(٣) في المرة الأولى (إِنَّا إِلَهُكُمْ لَمُرْسَلُونَ) وفي الثانية (إِنَّا إِلَهُكُمْ لَمُرْسَلُونَ) .

ويؤيد ما ذكرناه جواب أبي العباس للكندى^(٤) عن قوله : إني أجد في كلام العرب حشواً ، يقولون - عبد الله قائم ، وإن عبد الله قائم ، وإن عبد الله لقائم - والمعنى واحد ، بأن قال : بل للمعاني مختلفة ، فعبد الله قائم إخبار عن قيامه ، وإن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل ، وإن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر .

(١) فيؤتى له بمؤكد واحد أو اثنين أو أكثر على حسب إنكاره في القوة والضعف ، وقيل : إنه لا يكتفى في الإنكار بمؤكد واحد ، ومثل إنكار الإسناد في هذا إنكار لازم فائدة للخبر ، ومن هذا قوله تعالى (قُلُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ) ي - ١ - س ٦٣ - لأنه ينكر عليهم بذلك فأكدوا له .

ومن أدوات التأكيد : إن ، وللقسم ، ونونا التوكيد ، ولام الابتداء ، وأما الشرطية ، وحروف تنبيه ، وصير الفصل ، وقد ، وأدوات الاستفتاح ، والحروف الزائدة .

(٢) - ي - ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ - س - ٣٦ .

(٣) فأكد في المرة الأولى بأن واسمية الجملة . وفي الثانية بهما وبالقسم واللام ؛ لأنهم بالنوا في الإنكار فقالوا (ما أنتم إلا بشر مثلنا - الآية) .

(٤) أبو العباس هو محمد بن يزيد الليرد والكندى هو يعقوب بن إسحاق الفيلسوف .

ويسمى النوع الأول من الخبر ابتدائياً ، والثاني طلبياً ، والثالث إنكارياً ، وإخراج الكلام على هذه الوجوه ^(١) إخراجاً على مقتضى الظاهر ^(٢) .

تخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر : وكثيراً ما يخرج على خلافه ^(٣) فينزل غير السائل منزلة السائل إذا قدم إليه ما يلوح له بحكم الخبر ، فيستشرف له استشراف المتردد الطالب ^(٤) كقوله ^(٥) تعالى (وَلَا تَخَاطَبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ مُفْرَقُونَ) وقوله (وَمَا أُرِيهِ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ^(٦)) وقول بعض العرب :

(١) هي الخلو عن التأكيذ في الأول . وعن التنوية بمؤكد استحساناً في الثاني ووجوباً في الثالث .

(٢) أي يسمى إخراجاً على مقتضى لظاهر : والمراد به ظاهر الحال . وهو الحال الداعي الذي له ثبوت في الواقع . كخلو المخاطب من الحكم أو ترده أو إنكاره والحال أعم من ظاهر الحال . لأنه يشمل أمرين : أحدهما ماله ثبوت في الواقع ، والثاني مالا ثبوت له . كتزليل غير السائل منزلة السائل ونحوه مما سيأتي .

(٣) هذا باب من البلاغة أوقع في النفس من تخرج الكلام على مقتضى الظاهر ، لدقة مسلكه ، وحين موقعه في النفس . وقد قيل : إنه باب الكناية . وقيل : إنه من الاستعارة بالكناية والتخييل . وقيل : إنه من مستبعات الكلام فلا يوصف بحقيقة ولا مجاز ولا كناية .

(٤) الحال هنا تقديم ما يلوح للمخاطب بالجبر . ومن نكت تنزيل غير السائل منزلة السائل أيضاً الاهتمام بشأن الخبر لكونه مستبعداً ، والتنبيه على غفلة السامع ، وغير ذلك .

(٥) - ٣٧ - س - ١١ . فإن قوله (ولا تخاطبني في الذين ظلموا) يلوح باستحقاقهم العذاب .

(٦) - ٥٣ - س - ١٢ - فإن قوله (وما أرى نفسي) يلوح =

فَنَفَنَّا وَهِيَ لَكَ الْفِدَاءُ إِنْ غَنَاءَ الْإِبِلُ الْحُدَاءُ^(١)
وسلك هذه الطريقة شعبة من البلاغة فيها دقة وغموض ، روى عن
الأصمعي أنه قال : كان أبو عمرو بن الملاء^(٢) وخلف الأحمر يأتیان بشاراً
فيسلمان عليه بغاية الإعظام ، ثم يقولان : يا أبا معاذ ، ما أحدثت ؟ فيخبرها
وينشدنها ويكتبان عنه متواضعين له ، حتى يأتي وقت الزوال ، ثم ينصرفان .
فأتياه يوماً ، فقالا : ما هذه القصيدة التي أحدثتها في ابن قُتَيْبَةَ ؟ قال : هي التي
بلغتكم . قالا : بلغنا أنك أ كثر في من القريب . قال : نعم ، إن ابن قُتَيْبَةَ
يتباصرُ بالقرب ، فأحييت أن أوردَ عليه مالا يعرف . قالا : فأنشدناها
يا أبا معاذ ، فأنشدناها :

بَسْكَرًا صَاحِبِي قَبْلَ الْمَجْبِرِ إِنْ ذَاكَ النِّجَاحُ فِي التَّبْكِيرِ^(٣)
حتى فرغ منها ، فقال له خلف : لو قلت يا أبا معاذ مكان - إن ذاك النجاح -

== يفتح نفسها ، ولا يخفى أن هنا توكيدين . وهذا يفيد جواز تعدد التوكيد في التردد
وما ينزل منزلته . فيكون الفرق بينه وبين المنكر في الوجوب والاستحسان فقط .
وقيل : إن أحد التوكيدين لاستبعاد الخبر في ذاته .

(١) لا يلم قتله . والضمير في قوله - فَنَفَنَّا - للإبل أي فتن لها . والحداة بضم
الحاء وكسرهما مصدر - حدا الإبل - إذا ساقها وغنى لها . والشاهد في أنه حين يقول
غناها ليشتد ميرها يفهم السامع أن غناها هو الحداة الذي تساق به ، فتستشف له
تمه . ومن هذا قول أبي نواس :

عليك باليأس من الناس إِنْ غَنَى تَمَسَكَ فِي الْيَاسِ
(٢) رواية الأغاني : كان خلف بن عمرو بن الملاء وخلف الأحمر... وقد ساق
القصة كما هنا .

(٣) هو لبشار بن برد . والمجبر من الزوال إلى العصر... أو شدة الحر .
والشاهد في أن الشطر الأول يلوح بالثاني . ولهذا أتى به مؤكداً .

بكرًا فالنجاح ، كان أحسن . فقال بشار : إنما بنيتها أعرابية وحشية^(١)
قلت — إن ذاك للنجاح — كما يقول الأعراب البدويون ، ولو قلت — بكرًا
فالنجاح — كان هذا من كلام اللؤلؤدين ولا يشبه ذلك الكلام^(٢) ولا يدخل
في معنى القصيدة . قال : فقام خلف فقَبَلَ بين عينيه . فهل كان ما جرى بين
خلف وبشار بمحض من أبي هريرة الملاء وهم من فُحُولَةِ هذا الفن إلا لِلطِّفِ
المعنى لذلك وخفائه .

وكذلك يُنزلُ غير النكر منزلة النكر^(٣) إذا ظهر عليه شيء من أمارات
الإنكار ؛ كقوله :

جاء شقيقٌ عارضاً رُمَحَهُ إن بني عمك فيهم رماح^(٤)
فإن مجيئه هكذا مُدِلًّا بشجاعته قد وضع رُمَحَهُ عرضاً دليل على إعجاب
شديد منه واعتقاد أنه لا يقوم إليه من بني عمه أحد ، كأنهم كلهم عزل ليس مع
أحد منهم رُمَحٌ .

(١) وحشية : صفة كاشفة لأعرابية ، ولا يريد الوحشية المحلة بالفصاحة .
(٢) لأنه ليس فيه من دقة الإشارة إلى تنزيل غير السائل منزلة السائل ما في قوله
— إن ذاك النجاح — وإنما فيه تكرير الأمر بالتبكير لتأكيد على وجه ظاهره
لادقة فيه .

(٣) غير النكر يشمل خالي القهقري من الحكم وللتردد والعالم به من غير إنكار
ولكنه لا يعمل بعلمه ، كقولك للسلم التارك للصلاة — إن الصلاة واجبة — وفائدة
تنزيل للتردد منزلة للنكر : للبالغة في توكيد الخبر له .

(٤) هو لعمري بن أخته الباهلي ، وبمده :

هل أحدث الدهر لنا ذلةً أم هل رفت أم شقيق ملاح
وقوله — عارضاً رُمَحَهُ — معناه أنه وضعه على عَرَضِهِ . بأن جعله على
فخذيه بحيث يكون عرضه إلى جهتهم ، وكان هذا من أمارات عدم التصدي للحرب ،

وكذلك ينزلُ المنكر منزلة غير المنكر^(١) إذا كان معه ما إن تأمله ارتدع عن الإنكار ، كما يقال لمنكر الإسلام — الإسلامُ حقٌ^(٢) وعليه قوله^(٣) تعالى في حق القرآن (لا ريبَ فيه) .

ومما يتفرع على هذين الاعتبارين^(٤) قوله^(٥) تعالى : (ثم إنكم بعد ذلك

== ولشاهد في قوله — إن بني عمك فيهم رماح — وهو من تنزيل العالم منزلة المنكر .

(١) المراد بغير المنكر خالي القهن من الحكم فقط ، لأنه لا فائدة لتنزيل المنكر منزلة للتردد ، وقيل : إن له فائدة في تقليل التوكيد كما سيأتي في قوله تعالى : (ثم إنكم يوم القيامة تُبعثون) .

هذا وقد ترك تنزيل السائل منزلة غير السائل ، وهو أيضاً مما يدخل في باب تخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، وإنما ينزل السائل منزلة غير السائل إذا لم يكن هناك وجه لتردده .

(٢) أى من غير تأكيد ، واعترض على هذا بأنه جملة اسمية ، وأجيب بأن الجملة الاسمية إنما تفيد التوكيد إذا اعتبر تحويلها عن الجملة الفعلية ؛ نحو — زيد يقوم — فإنها يمكن اعتبارها محولة عن يقوم زيد .

(٣) — ي — ٢ — س — ٢ — فإن معناه أن القرآن ليس محل شك ، وهذا ينكره المخاطبون من الكفار ، فكان حقه في الظاهر التأكيد ، ولكنهم نزلوا منزلة غير للتكرين ، فترك التأكيد لهم ، وقيل : إن هذا ليس تمهيداً لتنزيل المنكر منزلة غير المنكر بناء على أن المراد مني الرب نفسه مع أنه واقع منهم تنزيلاً له منزلة عدمه ، فيكون هذا تنظيراً لتنزيل المنكر منزلة غيره لا تمثلاً له ، ويؤيد هذا أن قوله فيها يأتي — وهكذا اعتبارات النبي . ظاهر في أنه لم يسبق مثال منه .

(٤) يعنى اعتبار تنزيل غير المنكر منزلة للمنكر ، واعتبار تنزيل المنكر منزلة غير المنكر .

لميتون، ثم إنكم يوم القيامة تبصنون) أ كد إثبات الموت تأ كيدون وإن كان مما لا يفكر ، لتزِيل الخطابين منزلة من يبالغ في إنكار الموت ، لتماذيهن في الغفلة والإعراض عن العمل لما بعده ، ولهذا قيل (ميتون) دون نموتون كما سيأتي الفرق بينهما^(١) وأ كد إثبات البعث تأ كيداً واحداً وإن كان مما يفكر ، لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديراً بالألّا بنكر ، بل إما أن يُعترف به أو يتردّد فيه ، فنزل الخطابون منزلة للترددين تنبيهاً لهم على ظهور أدلته، وحاشا على النظر فيها ، ولهذا جاء (تبصنون) على الأصل^(٢) .

هذا كله اعتبارات الإثبات ، وقس عليه اعتبارات النفي ، كقولك — ليس زيد أو ما زيد منطقاً أو بمنطلق ، ووالله ليس زيد أو ما زيد منطقاً أو بمنطق ، وما ينطلق أو ما إن ينطلق زيد ، وما كان زيد ينطلق وما كان زيد لينطلق ، ولا ينطلق زيد ولن ينطلق زيد ، ووالله ما ينطلق أو ما إن ينطلق زيد^(٣) .

(١) أى في الكلام على السند من أن ذكره قد يكون ليتبين كونه إما فيستفاد منه الثبوت ، أو كونه فعلاً فيستفاد منه التجدد ، وبهذا يكون ما في الآية من تنزيل العالم منزلة للنكر .

(٢) أى على الفعلية دون الاسمية ، لأن المعنى على التجدد ، لا الثبوت ، وبهذا يكون ما في الآية من تنزيل النكر منزلة للتردد .

(٣) هذا والتأ كيد يأتي أيضاً في الإنشاء كما يأتي في الخبر ، كقول الشاعر :
هَلَّا نَحْنُ بوعْدِ عِزٍّ عَظِيمٍ كما عهدتْكَ في أيامِ ذِي سَلَمٍ
ولكن التأ كيد لا يأتي في الإنشاء لمنع التردد والإنكار لأنهما لا يأتيان فيه وإنما يأتيان لأغراض أخرى من أغراض التأ كيد في الخبر ، لأنها لا تنحصر فيها ذكر — : فمنها الدلالة على استبعاد الحكم من الخبر ، كما في قوله تعالى : (رَبِّ إِنْ قَوْمِي كَذَّبُونِ) — ي — ١١٧ — س — ٢٦ ، ومنها الاعتناء بشأن الحكم ، كما في قول أبي بكر = :

تمرينات على أغراض الخبر وأضربه

تمرين — ١

بين للغرض من الخبر فيما يأتي :

- ١ — ذهب الذين يمشون في أكنافهم وبقيت في خلف كجلد الأجر
- ٢ — محالين ما أبقّت عيون المهامني فتبت ولم أفض اللبانة من سني
- ٣ — قوله تعالى (اقتربت الساعة وانشق القمر) — ي ١ — س — ٥٤

تمرين — ٢

من أي أضرّب الخبر ما يأتي :

- ١ — عليك باليأس من الناس إن غنى نفسك في اليأس
- ٢ — لقد عظم البعير بغير لبي فلم يستغن بالعظم البعير
- ٣ — ما إن ندمت على سكوتي مرة ولقد ندمت على الكلام كثيراً

تمرين — ٣

بين ما جرى من أضرّب الخبر على مقتضى الظاهر أو خلافه فيما يأتي :

- = إن البلاء موكّلٌ بالناطق . ومنها تهيئة النكرة للابتداء بها ، كما في قول الشاعر
- إنّ دهرًا يَلُفُّ كَمِثْلِي سَعْدِي لَوْ مَانُ يَهُمُّ بِالْإِحْسَانِ
- ومنها إظهار صدق الرغبة في الحكم وقصد ترويضه ، كما في قوله تعالى : (وإذا لقوا الذي آمنوا قالوا آمنا وإذا حلوا إلى شياطينهم قالوا إنا متّكم) — ي — ١٤
- س — ٢ — فلم يؤكّدوا في خطاب المؤمنين لعدم رواجه منهم عندهم ، وأكّدوا في خطاب إخوانهم لصدق رغبتهم فيهم .

١ — ترجو النجاة ولم تذاك مسالكها إن للسفينة لا تجري على اليبس

٢ — قوله تعالى : (إن قارون كان من قوم موسى فبقى عليهم)

ي - ٧٦ - س - ٢٨ .

٣ — قوله تعالى : (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون)

ي - ٦٢ - س - ١٠ .

تمرين - ٤

بين الغرض من التأكيـد فيما يأتي :

١ — إن محلاً وإن متحلاً وإن في السموات إذ مضوا مهلاً

٢ — قوله تعالى : (إن الباطل كان زهوقاً) ي ٨١ - س - ١٧

٣ — إن البقاع بأرضنا يستنسر .

٤ — ألا إن أخلاق النقي كزمانه فمنه بيض في العيون وسود

فصل

الحقيقة والمجاز العقليان : الإسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي^(١)

أما الحقيقة فهي إسناد الفعل^(٢) أو معناه إلى ماهو له^(٣) عند التكلم في الظاهر^(٤)

(١) الحقيقة والمجاز العقليان يأتیان في الإسناد الإنشائي أيضاً ، وقيل : إنهما يأتيان في الإسناد الإضافي ونحوه ، كما في قوله (مكرُّ الليل والنهار) — ي — ٣٣ — س — ٣٤ (ذلك هو الضلالُّ البعيدُ) — ي — ١٢ — س — ٢٢ — وقيل : إن الإضافة قد تكون لطلق للابسة ، فتكون في نحو (مكرُّ الليل) حقيقة عقلية ويسمى المجاز العقلي مجازاً حكماً ومجازاً إسنادياً أيضاً ، ومن الإسناد ما لا يكون حقيقة ولا مجازاً كما سيأتي .

(٢) للراد بالإسناد ما يشمل الإسناد الإيجابي والسلبى .

(٣) الإسناد إلى ماهو له يشمل الإسناد إلى الفاعل وإلى المفعول . ويريد بكونه له إذا كان فاعلاً أن معناه قائم به ووصفه وحقه أن يصدقَّ إليه ، سواء أكان مخلوقاً لله تعالى كما يقول أهل السنة ، أم كان لغيره كما يقول المعتزلة ، والأفعال من هذه الجهة تنقسم إلى أفعال استأثر الله بها مثل الخلق والرزق ، إلى أفعال لغيره كسب فيها ، مثل — أحسن وأساء وقام وقعد — وإلى أفعال يراد من إسنادها مجرد الانصاف بها ، مثل — صح ومرض وعظم وتنزَّه — فالأولى إسنادها إلى الله حقيقة ولا يصح إسنادها إلى غيره إسناداً حقيقياً ، والثانية يصح إسنادها إلى غيره إسناداً حقيقياً ، ومنها ما لا يصح إسنادها إليه تعالى مثل — قام وقعد — والثالثة منها ما يسند إليه تعالى ، مثل — عظم وتنزَّه — ومنها ما يسند إلى غيره مثل — صح ومرض — هذا واللعول عليه عند الخطيب هو إسناد الفعل أو معناه ولو في جملة اسمية ، كما سيأتي تحقيقه .

(٤) أى في ظاهر حال التكلم ، بالألّا ينصب قرينة تدل على أنه غير ما هو له

في اعتقاده كما سيأتي .

والمراد بمعنى للفعل نحو المصدر واسم الفاعل ^(١) وقولنا - في الظاهر - ليشمل
مالا يطابق اعتقاده مما يطابق الواقع وما لا يطابقه ، فهي أربعة أضرب :
أحدهما ما يطابق الواقع واعتقاده ، كقول المؤمن - أنبت الله البقل ، وشفى
الله المريض .

والثاني ما يطابق الواقع دون اعتقاده ، كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله
وهو يخفيها منه ^(٢) : خالق الأفعال كلها هو الله تعالى .

والثالث ما يطابق اعتقاده دون الواقع ، كقول الجاهل - شفى الطبيب
للمريض - معتقداً شفاء المريض من الطبيب ، ومنه قوله تعالى ^(٣) حكاية عن بعض
الكفار : (وَمَا يَهْدِكُنَا إِلَّا اللَّهُ مَرُوءٌ) ولا يجوز أن يكون مجازاً ، والإنكار
عليهم من جهة ظاهر اللفظ ، لما فيه من إيهام الخطأ ^(٤) بدليل ^(٥) قوله تعالى :
عَقِيبُهُ : (وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ ، إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ) والمتجوز الخطأ
في العبارة لا يوصف بالظن ، وإنما الظان من يعتقد أن الأمر على ما قاله .
والرابع مالا يطابق شيئاً منهما ، كالأقوال الكاذبة التي يكون القائل عالماً
بمحالها دون مخاطب ^(٦) .

(١) مثلها اسم للفعل والصفة للشبهة واسم التفضيل والظروف ، لأن المراد
بالإسناد ما يشمل الإسناد على جهة للفعولية كما سبق ، فيدخل في ذلك إسناد اسم للفعول
كما يدخل فيه إسناد الفعل إلى للفعول .

(٢) لأن الإسناد في قوله حينئذ يكون إلى ما هو له في ظاهر حاله ، ولا يخفى أن
الجملة هنا مركبة من مبتدأ وخبر ، ولكن يصدق عليها أن فيها إسناد معنى للفعل
لما هو له .

(٣) — ي — ٢٤ — س — ٤٥ .

(٤) هذا تلميح للإنكار عليهم مع كونه مجازاً ، فقوله - لا - متعلق بالإنكار

(٥) متعلق بقوله — ولا يجوز

(٦) قيل : إن الأموال الكاذبة حقيقة عقلية ولو علم المخاطب محالها ، لأن الفعل =

وأما المجاز فهو إسناد الفعل ^(١) أو معناه إلى ملابس له ^(٢) غير ماهوله بتأويل ^(٣) وللعمل ^(٤) مُلابسات شتى : يلبس الفاعل ، والمفعول به ، والصدر ، والزمان ، والمكان ، والسبب ^(٥) .

فإسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيا له حقيقة ، كما مر ، وكذا إلى المفعول إذا كان مبنيا له ^(٦) . وقولنا - ماهوله - يشملها .

وإسناده إلى غيرها ^(٧) لمضاهاته ^(٨) لما هو له في ملابسة الفعل مجاز ، كقولهم

= فيها مستند إلى ماهوله بحسب وضع اللغة ، فهو بظاهره من شأنه أن يدل على ذلك وإن تخللت الدلالة لما نفع اعتقاد الكاذب ، وبهذا تنقسم الحقيقة العقلية إلى صادقة وكاذبة .

(١) للراد بالإسناد هنا أيضا ما يشمل الإيجابي والسلبى ، والثاني كقوله تعالى (فما رحمت تجارتهم) - ي - ١٦ - س ٢ - وكذلك ما يشمل إسناد الفعل إلى الفاعل ، إلى للمفعول ، كما فى قولك - أجرى الله النهر .

(٢) يشير بهذا إلى أنه لا بد فيه من العلاقة كسائر المجازات ، فالعلاقة هنا هى لللبسة ، أى ملابسة العقل للفاعل المجازى من جهة وقوعه عليه أوفيه أو به أو نحو ذلك .
(٣) أى بقرينة صارفة عن إرادة الظاهر ، لأن التأويل صرف اللفظ عن ظاهره ، إلى غيره ، فالتبادر فى نحو - أنبت الربيع للبل - أن الإسناد فيه إلى ماهوله والقرينة تصرفه عن ظاهره .

(٤) مثله ما فى معنى بقرينة التعريف .

(٥) لم يذكر المفعول معه والحال ونحوهما لأن الفعل لا يسند إلى ذلك على سبيل المجاز العقل . (٦) نحو - أنبت البقل .

(٧) هذا يشمل إسناد ماهو للفاعل إلى للمفعول به ، نحو - عيشة راضية - وإسناد ماهو للمفعول إلى الفاعل ، نحو - سبيل مفعوم .

(٨) يرى بالمضاهاة فى ذلك علاقة لللبسة السابقة ، ولا يريد أن العلاقة =

في المفعول به ^(١) عيشة راضية ، وملا دافق ^(٢) ، وفي عكسه سيل مُنَمَّم ^(٣) ، وفي
للصدر شمرٌ شاعر ^(٤) وفي الزمان نهاره صائم ، وليلة قائم ^(٥) ، وفي للسكان
طريق سائر ، ونهر جارٍ ^(٦) وفي السبب بنى الأمير المدينة - وقال :

== في ذلك للشابهة لأن للشابهة علاقة المجاز بالاستعارة لا المجاز العقلي ، وقيل : إن العلاقة
هنا للشابهة في اللابسة ، وهو تكلف يأباه أسلوب المجاز العقلي ، لأنه لا يلاحظ فيه
ذلك أصلاً ، على أن علاقة للشابهة لا تكفي فيها هذه اللابسة

(١) أى في إسناد ماهو للفاعل إلى للمفعول به ، والعلاقة فيه لللابسة بالمفعولة

(٢) منه أيضاً قول الشاعر :

دَعِ للكارم لا ترحلُ لبنيها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي
يريد للطعوم للكسوة ، والأصل في ذلك - راضٍ صاحبها ، ودافق دافقه ،
وطاعم وكاس : طاعمه وكاسيه .

(٣) منه أيضاً قوله تعالى (إنه كان وعده مأتياً) - ي - ٦١ - س - ١٩
أى آتياً ، والعلاقة فيه لللابسة بالفاعلية ، والأصل منعم واديه ، ومأتى مضمونه .

(٤) منه أيضاً قول الشاعر :

سيذكرني قومي إذا جَدَّ جِدَّهم وفي القيلة الظلماء يفتقد البدر
والأصل - في ذلك - شمر شاعر صاحبه وجَدَّ صاحب جَدَّهم ، والعلاقة فيه
للابسة بالمصدرية .

(٥) منه أيضاً قوله تعالى : (فذلك يومئذٍ عسيرٌ) - ي - ٩ - س - ١٤
العلاقة فيه لللابسة بالزمانية ، والأصل صائم الصائم فيه الخ .

(٦) العلاقة فيه لللابسة بالمكانية ، والأصل - سائر السائر فيه . . . الخ .

إذا رَدَّ عَا فِي الْقَدْرِ مَنْ يَسْتَعِيرُهَا^(١)

وقولنا - بتأول - يخرج نحو قول الجاهل - شفى الطبيب المريض فإن
إسناده الشفاء إلى الطبيب ليس بتأول ، ولهذا لم يُحْمَلْ نحو قول الشاعر الحماسي :

أشابه الصغيرَ وأقى الكبيرِ رَكَرُُّ للفداءِ ومَرُُّ التَّمَشِّيِ^(٢)

على المجاز ما لم يُعْلَمْ أو يُظَنَّ أن قائله لم يَرِدْ ظاهره^(٣) ، كما استدل على
أن إسناده - مئز - إلى جذب الليالي في قول أبي النجم :

قد أصبحت أم الخيلار تدعى على ذنباً كله لم أصنع

(١) هو لعوف بن الأحوص من قوله :

فلا تسألني واسألني عن خليقتي إذا رد عافي القدر من يستعيرها
وقد نسب في - أساس البلاغة - للكيت ، ولعلامة في ذلك الملازمة بالسببية ،
والأصل - بني البناء للدينة بسببه ، ورد المعير القدر بسببه ، وعافي القدر : للمرق
الذي يبق فيها فيكون سبياً في رد المستعير لها ، فإسناده الرد إلى عافي القدر من الإسناد
إلى السبب ، وهذا كناية عن كسب الزمان وكونه يمنع إعاره القدر لتلك البقية ،
وقيل : إن عافي القدر هو الضيف ، وللعنى أن المستعير يراه وللقدر منصوبة له
فلا يطلبها . وقيل : إن البيت لعبيد بن الأبرص . وقيل : إنه لمضرس الأسدي .

(٢) هو لقشغم بن خبيصة المعروف بالسلطان العميدى ، وقيل : إنه للسلطان
الضبي ، وللفداء أول النهار ، وكرها رجوعها بعد ذهابها ، والعنى أول الليل .

(٣) جاء في قصيدة السلطان ما يدل على أنه لم يرد بذلك الإسناد ظاهره ،
وهو قوله :

قلنننا أنا مسلمون على دين سيدتنا والنبي

من أن رأت رأسي كراس الأصلع مَبْرَ عنه فُحْزُماً عَنْ قَنْزِع
جَذَبُ اللَّيَالِي أَبْطَى أَوْ أَسْرَعِي^(١)

مجازٌ بقوله عَقِيْبَهُ :

أَفْنَاهُ قِيلَ اللهُ لِلشَّمْسِ ااطْلُمِي حَتَّى إِذَا وَارَاكِ أَفُقٌ فَارِجِي^(٢)
وسمى الإسناد في هذين القسمين من الكلام عقلياً لاستناده إلى العقل دون
الوضع ، لأن إسناد الكلمة إلى الكلمة شيء يحصل بقصد التكلم دون وضع
اللفظة ، فلا يصير - ضَرْبَ - خبراً عن - زيد - بوضع اللفظة ، بل بمن قصد
إثبات الضرب فعلاً له . وإنما الذي يعود إلى وضع اللفظة أن - ضَرْبَ - لإثبات
الضرب ، لا لإثبات الخروج ، وأنه لإثباته في زمان ماضٍ ، وليس لإثباته في زمان
مستقبل ، فأما تعيين من ثبت له فإِنَّمَا يتعلق بمن أراد ذلك من المخبرين ،
ولو كان لغوياً لكان حكماً بأنه مجاز في مثل قولنا - خطٌّ أحسنٌ مما وثى الربيع -
من جهة أن الفعل لا يصح إلا من الحى القادر^(٣) حكماً بأن اللفظة هي التي أوجبت
أن يختص للعقل بالحى القادر دون الجاد ، وذلك مما لا يشك في بطلانه^(٤) .

(١) هو الفضل بن قدامة للعروف بأبي النجم ، والقَنْزِعُ : الشَّعْرُ المجتمع في
نواحي الرأس ، و - عَنَ - الثانية بمعنى بعد ، والأصْلَعُ الذى سقط شعر مقدم
رأسه ، وجعلنا - أَبْطَى أَوْ أَسْرَعِي - حال من الليالى على تقدير القول ، أى مقولاً
فيها ذلك بالنظر إلى اختلاف أحوالها في السرة والساعة .

(٢) فقد أسند فيه إفتاء شعر الرأس إلى الله ، فدل على أن إسناده قبله إلى الليالى
مجاز ، وقيل الله : قوله ، وقوله - واراكِ - بمعنى غيك ومترك .

(٣) أى لا من الربيع .

(٤) يقصد بهذا الرد على قول بعضهم إن الإسناد في هذين القسمين لغوى لا عقلى ،
وقيل : إن جرنا على أن للركبات موضوعة فهو لغوى ، وإن لم نجر على هذا فهو
عقلى ، وهذا خلاف لاطائل تحته .

وقال للسكاكى ^(١): الحقيقة العقلية هي الكلام المُقَادُّ به ما عند المتكلم من الحكم فيه، قال: وإنما قلتُ — ما عند المتكلم — دون أن أقول ما عند العقل ^(٢) ليتناول كلام الجاهل إذا قال — شفى الطبيب المريض — راثياً شفاء المريض من الطبيب، حيث عدَّ منه حقيقة مع أنه غير مفيد لما فى العقل من الحكم فيه ^(٣) وفيه نظر. لأنه غير مُطَرِّد، لصدقه على ما لم يكن المُسندُ فيه فعلاً ولا متصلاً به ^(٤). كقولنا — الإنسان حيوان — مع أنه لا يسمى حقيقة ولا مجازاً. ^(٥)

(١) ٢١١ — للفتاح .

(٢) أى كما قال عبد القاهر

(٣) لأن العقل يرى إسناد ذلك إلى الله لا إلى الطبيب .

(٤) للتصل بالفعل هو اسم الفاعل ونحوه .

(٥) الحق أنه لا معنى للاعتراض بهذا على السكاكى، لأنه يرى أن الحقيقة والمجاز للعقلين بمرئىين فى كل إسناد، ولا يخصهما بما خصه به الخطيب، على أن الخطيب قد ذكر فى المجاز العقلى أمثلة مركبة من مبتدأ أو خبر، مثل — نهاره صائم — ولا ينفع فى الجواب عنه أن المجاز عنده فى إسناد الخبر إلى ضمير المبتدأ لأن هذا الإسناد غير مقصود فى الكلام، وإنما للتقصود الإسناد إلى المبتدأ، على أنه قد ذكر من أمثلة الحقيقة العقلية فيما سبق — خالق الأنفال كلها هو الله — وهذا الجواب لا يأتى فيه، وقد ذكر عبد القاهر من المجاز العقلى قول الحسناء:

ترتفع ما رمت حق إذا أدركت فإنا هي إقبال وإدبار

وهذا مبتدأ وخبر، وإنا جملة مجازاً لأن كلا من الإقبال والإدبار لم يحمل على الناقاة حمل مواطأة وإن كان وصفاً لها. وعبد القاهر حجة فى هذا الفن، وقد قيل: إنه مجاز مرسل من إطلاق الصفة وإرادة الوصف، وقيل: إنه على حذف مضاف تقديره ذات إقبال، والحق أنه لا داعى إلى هذا التكلف، لأنها تقصد المبالغة بالإخبار بالنسبة من غير تأويل أو حذف، ويمكن أن يؤخذ من اقتصار الخطيب على =

ولا منمكس لخروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد التكلم وما لا يطابق شيئاً منها منه مع كونها حقيقتين عقليتين كما سبق^(١).

وقال^(٢) المجاز العقلي هو الكلام المُقَاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول لإفادة للخلاف لا بواسطة وضع ، كقولك — أنبت الربيع البقل ، وشفى الطبيب المريض ، وكسا الخليفة السكبة — قال : وإنما قلت — خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه — دون أن أقول خلاف ما عند العقل للتلايمتنع طردهُ بما إذا قال الدهري^(٣) عن اعتقاد جهل ، أو جاهل غيره — أنبت الربيع البقل — وإنما إنباته من الربيع ، فإنه لا يسمى كلامه ذلك مجازاً وإن كان بخلاف العقل في نفس الأمر ، واحتج بيت الحماسة^(٤) وقول أبي النجم على ما تقدم . ثم قال : ولتلايمتنع عكسه بمثل — كسا الخليفة السكبة ، وهزم الأمير الجند — فليس في العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه السكبة ، ولا أن يهزم الأمير وحده الجند ، ولا يقدح ذلك في كونها من المجاز العقلي ، وإنما قلت — لضرب من التأول — ليحترز به عن الكذب ، فإنه لا يسمى مجازاً مع كونه كلاماً مفيداً خلاف ما عند المتكلم ، وإنما قلت — إفادة للخلاف لا بواسطة وضع — ليحترز به عن المجاز القوي في صورة ، وهي إذا ادعى أن — أنبت — موضوع لاستعماله في القادر المختار أو وضع لذلك^(٥) . وفيه نظر ، لأننا لا نسلم بطلان = الاعتراض بمثل — الإنسان حيوان — أن الذي لا يسمى عنده حقيقة ولا مجازاً هو الذي يكون الخبر فيه جامداً لا فعلاً أو في معناه ، ولكنهم قالوا : إن مذهبه أعم من ذلك .

(١) لأنهما دخلا في تعريفه لها بزيادته قيد — في الظاهر — وقد أمهله السكاكي

(٢) ٢٠٨ — للفتاح . (٣) هو من ينسب الأنفال إلى الدهر .

(٤) هو بيت للصّلتان العبدى السابق .

(٥) الفرق بين الأمرين أن — أنبت — على الأول موضوع لإخراج النبات =

طرده بماذ كر، لخروجه بقوله — لضرب من التأول — ولا بطلان عكسه بماذ كر،
إذ للراد بخلاف ما عند العقل خلاف مافى نفس الأمر^(١)، وفى كلام الشيخ
عبد القاهر^(٢) إشارة إلى ذلك، حيث عرّف الحقيقة العقلية بقوله: كلُّ جملة
وَضَعَتْهَا عَلَى أَنَّ الْحَكْمَ الْمَقَادِّ بِهَا عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي الْعَقْلِ وَاقِعٌ مَوْقِعُهُ، فَإِنْ
قَوْلُهُ — وَاقِعٌ مَوْقِعُهُ — مَعْنَاهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَهُوَ بَيَانٌ لِمَا قَبْلَهُ^(٣) وكذا فى كلام
الزّنجشیرى، حيث عرف المجاز العقلى بقوله: أَنْ يُسَنَدَ الْفِعْلُ إِلَى شَيْءٍ
يَتَلَبَّسُ بِالْقَدْرِ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لَهُ، فَإِنْ قَوْلُهُ — فِي الْحَقِيقَةِ — مَعْنَاهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ،
وَنَحْوُ — كَمَا الْخَلِيقَةُ لِلْكَمْبَةِ — إِذَا كَانَ الْإِسْنَادُ فِيهِ مَجَازًا كَذَلِكَ. ثم القول
بأن الفعل موضوع لاستعماله فى القادر ضعيف وهو معترف بضعفه، وقد ردّه
فى كتابه بوجوه: منها أن وضع الفعل لاستعماله فى القادر قيد لم يُنْقَلْ عَنْ وَاحِدٍ
مِنْ رُؤَاةِ اللُّغَةِ، وَتَرَكَ الْقَيْدَ دَلِيلًا فِي الْعُرْفِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَقَوْلُهُ — إِقَادَةُ
لِلْعُخْلَافِ لَا بِوَسَاطَةِ وَضْعٍ — لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، وَإِنْ ذُكِرَ فَيَنْبَغِي الْإِذْكَارَ بَعْدَ
ذِكْرِ الْخَلْفِ عَلَى اللَّذْهِبِ الْمُخْتَارِ، عَلَى أَنْ تَمَثِيلُهُ بِقَوْلِ الْجَاهِلِ — أَتَبَتِ الرِّبْعُ الْبَقْلُ —
يُنَاقِ هَذَا الْإِحْتِرَازَ^(٤).

= مطلقاً، ولكنه لا يستعمل إلا فى القادر المختار، وعلى الثانى يكون موضوعاً لإخراج
القادر المختار النبات.

(١) فلا يخرج نحو — هزم الأمير الجند — لأنه خلاف مافى نفس الأمر، لأن
الذى يهزم الجند جيشه.

(٢) ٤٢٩ — أسرار البلاغة — مطبعة الاستقامة.

(٣) يعنى قوله — على ما هو عليه فى العقل — وهو جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر — أن قبله، وهذا بيان له.

(٤) لأنه لا يتفق ودعوى أن — أتبت — لا يستعمل إلا فى القادر المختار، إذ لو صح
هذا يكون مجازاً لاحقة لإسناد الإنبات فيه إلى الربيع، وهو ليس بقادر مختار، هذا =

تنبيه

قد تبين بما ذكرنا أن المسمى بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي على ما ذكره السكاكي هو الكلام ، لا الإسناد^(١) . وهذا يوافق ظاهر كلام الشيخ عبد القاهر في مواضع من - دلائل الإعجاز^(٢) وعلى ما ذكرناه هو الإسناد لا للكلام ، وهذا ظاهر ما نقله الشيخ أبو عمرو بن الخاجب رحمه الله عن الشيخ عبد القاهر ، وهو قول الزّغشريّ - في الكشف - وقول غيره ، وإنما اخترناه لأن نسبة المسمى حقيقة أو مجازاً إلى العقل على هذا لنفسه بلا وساطة شيء ، وعلى الأول لاشتغاله على ما ينتسب إلى العقل : أعنى الإسناد .

أقسام المجاز العقلي : ثم المجاز العقلي باعتبار طَرَفَيْهِ ، أعنى - للسند والمُسند إليه - أربعة أقسام لا غير :

لأنهما إما حقيقتان^(٣) كقولنا - أنبت الربيع البقل - وعليه قوله :

فَنَامَ لِيْلِي وَتَجَمَّلِي هَمِّي^(٤)

== وقد أطال الخطيب هنا في الرد على السكاكي بما لا يحتمله علم البلاغة .

(١) قيل إن السكاكي يرى أن للمسمى بهما هو الإسناد ، لأنه في جميع الباب يقول - إسناد حقيقة وإسناد مجاز - وما في تعريفه لها يمكن حمله على التساهل في العبارة .

(٢) من هذا تعريفه للحقيقة العقلية والمجاز العقلي بأنها كل جملة ... الخ ... كما سبق في تعريفه . ويمكن حمل كلامه في هذا على التساهل أيضاً لتصريحه في عدة مواضع بأنها وصفان للإسناد

(٣) أي لغويّتان .

(٤) هو لسُرُوبَة بن المَجَّاج ، وقوله :

يَارَبُّ قَدْ فَرَجْتُ عَنِّي غَمِّي قَدْ كُنْتُ ذَاهِمًا وَرَأَيْتُ نَجْمًا =

وقوله : وشيب أيام الفراق مفارق ^(١)

وقوله : ونمت وما ليل الملى بنائم ^(٢)

ولما مجازان ^(٣) كقولنا — أحيًا الأرض شبابُ الزمان ^(٤)

ولما مختلفان : كقولنا — أنبت للبقل شباب الزمان — وكقولنا — أحيًا الأرض الربيع — وعليه قول الرجل لصاحبه : أحييتي رؤيته — أى آنستني وسرّنتني ، فقد جعل الحاصل بالرؤية من الأنس والمصرة حياة ، ثم جعل الرؤية فاعلة له ، ومثله قول أبي الطيب :

وتُحيي له المالَ الصوارمُ والقنا ويقتل ما يحيى للتبسم والجدا ^(٥)

== وقوله — تجلى — بمعنى انكشف ، والشاهد في قوله — نام ليلي .

(١) قيل إنه لجرير من قوله :

وشيبَ أيامُ الفراقِ مفارقٍ وأنشَرَنَ نفسى فوقَ حيثُ تكونُ

ولكنه لا يوجد في ديوانه ، وقوله — أنشزن — بمعنى رفغن ، وقوله — تكون — مأخوذة من كان التامة ، وللعنى أيام الفراق رفعت نفسه عن مكانها في الجسم وبلغت بها الحلقوم ، والشاهد في قوله — وشيب أيام الفراق .

(٢) هو لجرير من قوله :

لقد لمتني يا أم غيلان في السرى ونمت وما ليل الملى بنائم

وأم غيلان ابنته ، والسرى السير ليلًا ، والشاهد في قوله — وما ليل الملى بنائم — وللعنى أنه لا يقطع السير بالليل ولا ينام .

(٣) أى لتويان . (٤) فإحياء الأرض مجاز عن خصبها ، وشباب الزمان

مجاز عن الربيع ، وفي اجتماع المجاز اللغوى والمجاز المعلى طرافة تجعل لتلك التقسيم

فائدة . (٥) هو لأحمد بن محمد بن المعروف بأبي الطيب المتنبي من قصيدة له

في مدح سيف الدولة ، والصوارم : السيوف القاطعة ، والقنا : الرماح ، واحدها

قناة ، والجدا : المطاء .

جعل الزيادة والوفور حياةً للمال وتفريقه في المعطاء قتلاً له ، ثم أثبت الإحياء فعلاً للصوارم ، والقتل فعلاً للتبسم ، مع أن الفعل لا يصح منهما ، ونحوه قولهم - أهلك الناس الدينار والدرهم - جعلت الفطنة إهلاً كما ، ثم أثبت الإهلاك فعلاً للدينار والدرهم .

وقوعه في القرآن : وهو في القرآن كثير ^(١) كقوله ^(٢) تعالى : (وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا) نُسِبَتِ الزيادة للتي هي فعل الله إلى الآيات لكونها سبباً فيها ، وكذا قوله ^(٣) تعالى : (وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ) ومن هذا الضرب قوله : (يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ ^(٤)) الماعل غيره ونُسِبَ الفعل إليه لكونه الأمر به ، وكقوله : (يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ^(٥)) نُسِبَ النزع الذي هو فعل الله تعالى إلى إبليس ، لأن سببه أكل للشجرة ، وسبب أكلها وسوسته ومقامته إياها إنه لها لمن الناصحين ، وكذا قوله : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ^(٦)) نُسِبَ الإحلال الذي هو فعل الله إلى أكابرم ، لأن سببه كفرهم ، وسبب كفرهم أمراً كابرم بإيام بالكفر ، وكقوله ^(٧) تعالى : (يَوْمًا يَجْمَلُ

(١) يريد بالنص على وجود المجاز العقلي في القرآن الرد على من ينكر وجود المجاز مطلقاً في القرآن ، لأنه يوم الكذب ، وانقرآن منزله عنه ، ورد بأنه لا إيهام مع وجود القرينة .

(٢) — ي — ٢ — ٨ .

(٣) — ي — ٢٣ — س — ٤١ .

(٤) — ي — ٤ — س — ٢٨ .

(٥) — ي — ٢٧ — س — ٧ .

(٦) — ي — ٢٨ — س — ١٤ .

(٧) — ي — ١٧ — س — ٧٣ .

الوَلَدَانِ شَيْبَا) نَسِبَ الفعل إلى الظرف لوقوعه فيه ، كقولهم - نهارُهُ صائم -
وكقوله ^(١) تعالى: (وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا).

وهو غير مختص بالخبر ^(٢) بل يجري في الإنشاء ، كقوله ^(٣) تعالى: (وَقَالَ
فِرْعَوْنُ يَا هَآمَانَ ابْنِي لِي صَرْحًا) وقوله: (فَأَوْقِدْ لِي يَا هَآمَانُ عَلَى الطِّينِ
فَاجْعَلْ لِي صَرْحًا) ^(٤) وقوله: (وَلَا يَخْرُجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى) ^(٥).

تقسيم قريبته : ولا بُدُّ له من قريبة : إما لفظية ، كما سبق في قول
أبي للنجم ، أو غير لفظية كاستعالة صُدُورِ المسند من المسند إليه المذكور ^(٦)
أو قيامه به ^(٧) عقلاً ، كقولك - محبتك جاءت بي إليك ^(٨) أو عادة ، كقولك

(١) - ي - ٢ - س - ٩٩ فقد نسب فيه الإخراج إلى مكانه وهو الأرض مع
أن الله هو المخرج للدقائق وهي الوقي. وقيل : إن الإسناد للفعل لأنه على تقدير -
مزين - أى أخرج الله من الأرض .

(٢) مثله الحقيقة العقلية كما سبق .

(٣) - ي - ٣٦ - س - ٤٠ - والشاهد في نسبة البناء لهامان ، وليس هو
الذى يفعله ، وإنما يأمر به ، لأنه كان وزيراً لفرعون ، فيكون من الإسناد للسبب .
والجواز العقلي يجري أيضاً في كل أنواع الإنشاء مع ملايسات الفعل السابقة .

(٤) - ي - ٣٨ - س - ٢٨ - والشاهد في نسبة الإيقاد لهامان لأنه بديبه .

(٥) - ي - ١١٧ - س - ٢٠ - والشاهد في نسبة الإخراج لإبليس لأنه بسببه .

(٦) أى في الكلام وهو للسند إليه المجازي ، لأنه هو الذى يذكّر في المجاز العقلي .

(٧) هذا معطوف على قوله - صدور - لأن الصدور الحدوث ، والقيام للاتصاف
والأول مثل - ضرب - والثاني مثل - قرب - وبُعد .

(٨) لظهور استحالة قيام المحبى بالمحبة ، وهذا إنما يجري على مذهب المبرد =

- هزم الأمير الجند، وكسا الخليفة السكبية، وبقي الوزير القصر - وكصدور الكلام^(١) من المَوْحِدِ^(٢) في مثل قوله^(٣): أشاب للصغير - البيت .

دقة مسلكه : واعلم أنه ليس كل شيء يصلح لأن تعاطى فيه المجاز العقلي بسهولة ، بل تجدك في كثير من الأمر تحتاج إلى أن تهيب الشيء وتصلحه له بشيء تنوّخاه في النظم ، كقول من يصف جهلاً :

تجوبُ له الظلماء عَيْنُ كَأَنها زجاجةُ شربٍ غير مَلَأى ولا صَفُرُ^(٤)

يريد أنه يهتدى بطور عينه في الظلماء ، ويمكنه بها أن يخرقها ويمضي فيها ، ولولاها لكانت الظلماء كالسد الذي لا يجد السار شيئاً يفرجه به ، ويحمل لنفسه فيه سبيلاً ، فلولا أنه قال - تجوب له - فعلق - له - لما تبين جهة التجاوز

== في باء التمعية ، فهي تقضى عنده بمشاركة الفاعل للفعول في الفعل ، وهي عند سيبويه بمعنى همزة النقل في نحو - أذهبت زيدا - أى جعلته ذاهباً ، فتكون الهمزة عنده حاملة فقط على المجيء ، وليس في هذا مجاز عقلي .

(١) عطف على — كاستحالة .

(٢) للراد به الموحّد الكامل بخلاف المنزلة ، والقرينة هناحالية ، وإن لم يكن هذا من الاستحالة العقلية ، لأن للرادها الاستحالة الضرورية التي لاخلاف فيها ، وما هنا محل خلاف بين المؤمن واللاهري ، وللنزلة من الموحدين يقولون بتأثير الأسباب العادية ، فلا يكون الإسناد إليها مجازاً عندهم .

(٣) أى الصلتان العبدى فيما سبق .

(٤) لا يعلم قائله ، وقبله :

تأسّ طلابُ العامرية إذا نأتْ بأصبح مرقال الضحى قلق الضفر

إذا ما أحسته الأفاعى محبزت شواة الأفاعى من مكلمة سمر

والشرب جمع شارب ، والصفر الخالية ، والمجاز في إسناد - تجوب - إلى العين ، وإنما قيد الزجاجاة بكونها غير ملأى ولا صفر ، لأن العين إنما تشبهها في هذه الحالة .

في جمل الجوزب فعلا للمعين كما ينبغي ، لأنه لم يكن حينئذ في السلام دليل على أن اعتداء صاحبها في الظلماء ومضيه فيها بنورها ، وكذلك لو قال - تجوب له للظلماء عينه - لم يكن له هذا الموقع ، ولا ينقطع السلك من حيث كان يعينه حينئذ أن يصف العين بما وصفها به ^(١) .

الخلافا في استلزامه الحقيقة : واعلم أن الفعل المبني للفاعل في المجاز العقلي واجب أن يكون له فاعل في التقدير ، إذا أسند إليه صار الإسناد حقيقة ، لما يشعر بذلك تعريفه بما سبق ^(٢) وذلك قد يكون ظاهرا ، كما في قوله ^(٣) تعالى : (فا ربحت تجارتهم) أى فاربحوا في تجارتهم ، وقد يكون خفياً لا يظهر إلا بعد نظر وتأمل ، كما في قولك - سرتنى رؤيتك - أى سرتنى الله وقت رؤيتك ، كما تقول أصل الحكم في - أنبت الربيع للبقل - أنبت الله للبقل وقت الربيع ، وفى - شفى الطبيب المريض - شفى الله المريض عند علاج الطبيب ، وكما في قولك - أقدمنى بلدك حقلى على فلان - أى أقدمتنى نفسى بلدك لأجل حقلى على فلان : أى قدمت لذلك ، ونظيره - محبتك جاءت بى إليك - أى جاءت بى نفسى إليك لمحبتك : أى جئتك لمحبتك ، وإنما قلنا : إن الحكم فيها مجاز لأن للفعلين فيها مسندان إلى الداعى ^(٤) والداعى لا يكون فاعلا ، وكما في قول الشاعر :

(١) لأن تكثيرها هو الذى هيا له وصفها به .

(٢) يرد بهذا على ما يفيد ظاهر كلام عبد القاهر من أن الفعل المبني للفاعل في المجاز العقلي لا يجب أن يكون له فاعل حقيقى ، كما في قولك - سرتنى رؤيتك - والخلافا في هذا لا ثمرة له ولا يصح الاشتغال به في علم البلاغة ، ولا يريد عبد القاهر إلا أن العرف في مثل هذا لم يجر بإسناد الفعل إلى الفاعل الحقيقى ، فلا يقال فيه - سرتنى الله عند رؤيتك .

(٣) — ي — ١٦ — س — ٢ .

(٤) يعنى الداعى إلى الفعل وهو السبب .

وَصَبَّرَنِي هَوَاكِ وَبَنِي لِحْيَتِي يُضْرَبُ لِلثَّلُ^(١)
أى وصبرنى الله لهواك وحالى هذه ، أى أهلكنى الله ابتلاء بسبب هواك .
وكافى قول الآخر وهو أبو نُوَاس :

يزيدك وجهه حسنا إذا ما زدته نظرا^(٢)
أى يزيدك الله حسنا فى وجهه لما أودعه من دقائق الجلال متى تأملت .
إنكار السكاكى له : وأنكر السكاكى^(٣) وجود المجاز العقلى فى الكلام^(٤)

(١) هو — كما فى الأغاني الأبي عبدالله محمد بن أبى محمد يحيى بن المبارك البزيدى ،
وقيل : إنه لابن البواب ، وقيله :

أنتيك عائدآ بك منى لك لما ضاقت الحيل^{وبعده :}

فإن ظفرت بكم نفسى فما لاقته جليل^{وإن قتل الهوى رجلا}
فإنى ذلك الرجل

والحين فى الأصل الهلاك ، اعتبر لِمَا وصل إليه من سوء الحال فى هواه .

(٢) هو الحسن بن هانئ المعروف بأبى نواس . والمراد بالحسن حسن الوجه وجهه
وليس المراد به استحسان الناظر إليه ، ورواية الديوان :

وجوهر عندنا تحكى بدارة وجهها القمر
يزيدك وجهها حسنا إذا ما زدته نظرا
وقيل إن البيت لابن المعدل ، وقيله :

لعبت صفحتا قمر يفوق سنهما القمر
يزيدك وجهها . .

(٣) ٢١٢ — الفتح .

(٤) ذهب ابن الحاجب أيضا إلى أن المجاز فى لفظ — أنبت — مثلا من
قولك — أنبت الربيع البقل — وهو يوافق للمكاكى فى إنكار المجاز العقلى =

وقال : الذى عنده نظمةٌ فى سلك الاستعارة بالكناية ، يَجْمَلُ الربيع استعارةً بالكناية عن الفاعل الحقيقى ^(١) بواسطة المبالغة فى التشبيه ، على ما عليه مبنى الاستعارة ، كما سيأتى . وجَمَلَ نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة ، ويجعل الأمير المدبر لأسباب هزيمة العدو استعارة بالكناية عن الجند المازم ، وجَمَلَ نسبة المزم إلى قرينة للاستعارة . وفيما ذهب إليه نظر ، لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة فى قوله ^(٢) تعالى : (فَمَوْ فى عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ) صاحب العيشة لا العيشة ^(٣) وبما فى قوله : (خَاقٍ مِنْ ماء دَافِقٍ) ^(٤) فاعِل الدفْقِ لا المني ^(٥)

— وذهب الفخر الرازى إلى إنكاره أيضا ، ولكنه يحمل نحو — أنبت الربيع البقل — على أنه تمثيل يورد ليتصور معناه وينتقل القهن منه إلى إنبات الله تعالى ، فلا مجاز عنده فى الإسناد ولا فى طرفيه ، وذهب سبويه إلى أنه من التوسع فى الكلام فيحتاج فيه إلى التأويل فقط ، كما يؤول — فام ليلى — بأنه على تقدير نمت فى ليلى ؛ فجُمِلَ المذهب فى ذلك حصة ، والخلاف بينهم فيها مما لا يصح الاشتغال به فى هذا العلم ، وأقربها إلى أسلوب اللغة جعل التجويز فى الإسناد ، كما ذهب إليه الخطيب ، وهو مذهب عبد القاهر إمام هذا الفن ، لأنه لا تكلف فيه كثيره من المذهب .

(١) هو الله تعالى ، وإنما لم يصرح به ليعتمد عن سوء الأدب فى التشبيه من اللفظ وما كان أغنى السكاكى عن ذلك المذهب الذى يحوج إلى هذا لتكلف .

(٢) — ى — ٢١ — س — ٦٩ .

(٣) وجه اللزوم أن ضمير — راضية — يعود إلى عيشة ، فيلزم أن يكونا بمعنى واحد ، ووجه بطلان اللازم ما فيه من ظرفية للشئ فى نفسه .

(٤) — ى — ٦ — س — ٨٦ .

(٥) لأن ضمير — دافق — يعود إلى ماء ، فيلزم أن يكونا بمعنى واحد ، ووجه بطلان اللازم ما فيه من إثبات خلق الإنسان من نفسه .

لَمَّا سَيَّأَى مِنْ تَفْسِيرِهِ لِلِاسْتِمَارَةِ بِالسَّكْنَاءِ^(١). وَأَلَا تَصَحَّ الْإِضَافَةُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ - فَلَاَنَّ نَهَارَهُ صَائِمٌ - وَلَيْلَهُ قَائِمٌ - لِأَنَّ لِلرَّادِّ بِالنَّهَارِ عَلَى هَذَا فَلَانٌ نَفْسُهُ ، وَإِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ لَا تَصَحُّ . وَأَلَا يَكُونُ الْأَمْرُ بِالْإِيقَادِ عَلَى الطَّيْنِ فِي إِحْدَى الْآيَتَيْنِ^(٢) وَبِالْبِنَاءِ فِيهِمَا لِهَامَانَ^(٣) مَعَ أَنَّ الْغَدَاءَ لَهُ^(٤). وَأَنْ يَتَوَقَّفَ جَوَازُ التَّرْكِيبِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ - أَتَيْتُ الرِّبْعَ الْبَقْلَ ، وَسَرْتَنَى رَوْيَتَكَ - عَلَى الْإِذْنِ الشَّرْعِيِّ ، لِأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى تَوْقِيفِيَّةٌ ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُتَنَفٍّ ظَاهِرُ الْإِنْتِفَاءِ ، ثُمَّ مَا ذَكَرَهُ مَنَقُوضٌ بِنَحْوِ قَوْلِهِمْ - فَلَانِ نَهَارُهُ صَائِمٌ - فَإِنَّ الْإِسْنَادَ فِيهِ بِجَازٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّهَارُ اسْتِمَارَةً بِالسَّكْنَاءِ عَنْ فَلَانٍ ، لِأَنَّ ذِكْرَ طَرَفِي التَّشْبِيهِ يَمْنَعُ مِنْ حَمْلِ الْكَلَامِ عَلَى الْاسْتِمَارَةِ ، وَيُوجِبُ حَمْلَهُ عَلَى التَّشْبِيهِ ، وَلِهَذَا عُدَّ نَحْوُ قَوْلِهِمْ - رَأَيْتُ بِفُلَانٍ أَسَدًا ، وَلَقِيتُ مِنْهُ أَسَدًا - تَشْبِيهًا ، لَا اسْتِمَارَةً ، كَمَا صَرَحَ السَّكَّاكِيُّ أَيْضًا بِذَلِكَ فِي كِتَابِهِ^(٥).

تَبْيِينُهُ

سَبَبُ إِيرَادِهِ الْحَقِيقَةِ وَالْجَازِ الْمُعْقِلِينَ فِي عِلْمِ الْمَعْنَى : إِنَّمَا لَمْ يُورِدِ الْكَلَامُ فِي الْحَقِيقَةِ وَالْجَازِ الْمُعْقِلِينَ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ كَمَا فَعَلَ السَّكَّاكِيُّ وَمِنْ تَبَعِهِ ، لَدُخُولِهِ

(١) مَاسِيَّاتِي هُوَ أَنْ مَبْنَاهَا عِنْدَهُ عَلَى دَعْوَى أَنَّ الْمُشَبَّهَ فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِ الشَّيْءِ بِهِ .
(٢) أَيْ السَّابِقَتَيْنِ وَهُمَا : (يَسَاهَمَانُ ابْنٌ لِي صَرَحًا) (فَتَاؤُ قَدْ لِي يَسَاهَمَانُ عَلَى الطَّيْنِ فَاجْعَلْ لِي صَرَحًا) .

(٣) بَلْ يَكُونُ لِلْعَمَلَةِ الْقَدِيمِ شُبَّهَهُ هَامَانٌ بِهِمْ .

(٤) فَيَكُونُ الْأَمْرُ لَهُ ، لِثَلَاثِ يَأْتِي تَعَدُّدُ الْمُخَاطَبِ فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ .

(٥) أَجَابَ أَصْحَابُ الْحَوَاشِي عَنْ السَّكَّاكِيِّ بِأَجْوِبَةٍ أَعْرَضْنَا عَنْهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ التَّطَوِيلُ بِهَا فِي عِلْمِ الْبَلَاغَةِ ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْمَجَازَ الْمُعْقِلَ طَرِيقُهُ غَيْرُ طَرِيقِ الْاسْتِمَارَةِ بِالسَّكْنَاءِ ، لِأَنَّهَا تَقُومُ عَلَى عِلَاقَةِ الْمَشَاطِبَةِ كَغَيْرِهَا مِنَ الْاسْتِمَارَاتِ ، بِخِلَافِهِ ، فَلَا يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَيْهَا .

في تعريف علم المعاني دون تعريف علم البيان^(١).

(١) يان ذلك أن الحقيقة والمجاز العقليين حالان من أحوال اللفظ ، وأنه يؤتى بهما لأحوال تقتضيها ، لأن ملاحظات الفعل السابقة تقتضي الإتيان بالمجاز العقلي عند قصد البالغة ، وعدمها يقتضي الإتيان بالحقيقة للعقلية ، وهذا يدخلان في تعريف علم المعاني ، وإنما لم يدخل في تعريف علم البيان لأنها ليسا من أحوال الدلالة ، وقد اعترض على هذا بأن الحقيقة والمجاز اللغويين حالان من أحوال اللفظ أيضاً وكل منهما له أحوال تقتضيهما كالحقيقة والمجاز العقليين ، وقد ذكرهما الخطيب كغيره في علم البيان ، فإذا أجيب بأنها من أحوال الدلالة فيدخلان في علم البيان ، قيل : إنه يمكن جعل الحقيقة والمجاز العقليين من أحوال الدلالة أيضاً ، لأن إنبات البقل مثلاً يمكن أن يدل عليه بقولنا — أنبت الله البقل — على طريق الحقيقة ، وبقولنا — أنبت الربيع البقل — على طريق المجاز ، وهكذا ، ولكن هذا يتوقف على دخول دلالة الحقيقة في طرق الدلالة للذكورة في تعريف علم البيان .

تمرينات على الحقيقة والحجاز العقليين

تمرين — ١

بين الحقيقة والحجاز العقليين والأحوال الداعية إليهما فيما يأتي :

(١) فدعهمَا وسَلْ لهمَّ عنها بحسرة ذَمُول إِذَا صَامَ النَّهَارَ وَهَجَرَا

(٢) إِنِّي لَمِنَ مَعْشَرِ أَقْنَى أَوَائِلِهِمْ قِيلُ الْكَاكِ أَلَا أَيْنَ الْحَامُونَا

(٣) إِنِّ لِلذَّبِّ لَا أَرْضَا قَطْعًا ، وَلَا ظَهْرًا أَبْقَى .

(٤) قوله تعالى : (وَاللَّهُ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ

فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ) . — ي — ٦٥ — م — ١٦

تمرين — ٢

بين نوع الملازمة فيما يأتي من الحجاز العقلي :

(١) هي الأمورُ كما شاهدتها دولٌ من سرِّه زَمَنٌ ساءتُه أزمانُ

(٢) وكل امرئ بولى الجميل محببٌ وكل مكان ينبت العزطيبُ

(٣) قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْهِرًا)

— ي ٦٧ — م — ١٠ .

تمرين — ٣

(١) ما وجه من جعل الحقيقة والحجاز العقليين من علم للعاني ؟ ... وما وجه

من جعلهما من علم البيان ؟ ... وهل لهذا الخلاف ثمرة في البلاغة ؟

(٢) بين الخلاف في كون الحقيقة والحجاز العقليين وصفين للكلام أو للإسناد،

وما هي ثمرة هذا الخلاف في المقصود من علوم البلاغة ؟

القول في أحوال المسند إليه

أغراض الحذف : أما حذفه فلئلا لمجرد الاختصار ^(١) والاحتراز عن العبث بقاء ^(٢) على الظاهر ، وإما لذلك مع ضيق المقام ^(٣) ، وإما لتخيل ^(٤) أن في تركه تمويلاً على شهادة العقل وفي ذكره تمويلاً على شهادة اللفظ من حيث الظاهر ، وكما بين الشهادتين ، وإما لاختبار نغبة السامع عند القرينة ^(٥)

(١) الحذف هو حال المسند إليه ، وكذا ما سياتي من الذكر والتعريف والتكبير والتقديم والتأخير ، وعجز الاختصار وما عطف عليه من الأحوال الداعية إلى الحذف وهذا يقال في الحذف مما ياتي ، وهذه الأحوال تسمى أغراضاً أيضاً .

والاختصار غرض مظهر في الحذف ، فتارة يكون وحده ، وتارة يكون مع غيره من أغراض الحذف ، وحذف للمسند إليه يشمل حذف المبتدأ وحذف الفاعل مع إنابة المفعول عنه .

(٢) حال من العبث : أي حال كون العبث مبنياً على الظاهر بأن تكون هناك قرينة تدل على المحذوف ، لأنه لا يصح حذفه من غير قرينة تدل عليه ، وظاهره أن الاختصار والاحتراز عن العبث غرضان لا ينفصل أحدهما عن الآخر .

(٣) ضيق المقام قد يكون بسبب شعر أو ضجر أو خوف فوات فرصة أو نحو ذلك .

(٤) إنما قال — تخيل — لأن الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقرينة ، وهذه نكتة فلسفية أتى بها السكاكي في أغراض الحذف وليست في شيء من البلاغة العربية .

(٥) هذا كأن يزورك رجلان سبقت لأحدهما صحبة لك ، فتقول لمن معك

— وفي — تريد : العاصم وفي .

أو مقدار تنبيهه^(١) وإما لإيهام أن في تركه تطهيراً له عن لسانك أو تطهيراً لسانك عنه^(٢) وإما ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن مسّت إليه حاجة^(٣) وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة أو ادّعاء^(٤) وإما لاعتبار آخر مُناسب لا يهتدى إلى مثله إلا للعقل السليم والطبع المستقيم^(٥).

(١) هذا كأن يزورك رجلان أحدهما أقدم صحة من الآخر ، فتقول لمن معك — جدير بالإحسان — تريد الأقدم صحة جدير بالإحسان ، والفرق بين هذا وما قبله أن اختيار مقدار التنبيه لا يكون إلا في القرائن الخفية . وهذا الفرض بفسنويه من تكلفاتهم أيضاً .

(٢) قيل : إن لفظ — إيهام — هنا لا داعي إليه ، وكذلك لفظ — تخيل — فيما سبق ، لأن ذلك يقع حقيقة لا تخيلاً ولا إيهاماً ، والأول كقولك — خاتم الأنبياء — أي محمد صلى الله عليه وسلم — والثاني سيأتي في أمثلة الإيضاح .

(٣) هذا كقولك — فاجر — تريد رجلاً معروفاً ، فلا تذكره تقول عند الحاجة ما أردته .

(٤) الأول كقوله تعالى : (عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) — ي — ٩ س ١٣ والثاني كقولك — وهَابُ الألوْف — تريد كريماً لا تذكره ادعاءً لتعينه وشهرته .

(٥) من ذلك تعجيل المسرة أو المساءة كقولك للسائل — دينار — ومنه المحافظة على وزن أو سجع ، كقولهم — من طابت سريرتهُ حمّدتْ سيرتهُ — فلو قيل حمد للناس سيرته لقات السجع ، وإنى أرى أن هذا غرض يراعى من أجل مُحسّن بدعي ، فلا يفوت بتركه إلا ذلك المحسن ، ولا يكون مقامه في البلاغة كغيره ، وقد ذكر بعضهم من أغراض الحذف اتباع الاستعمال الوارد على تركه ، كما في قولهم — رميةً من غير رام — أو على ترك نظائره ، كالرفع على اللدح أو التلم في التمت للقطوع ، واعتراض عليه بأن الحذف في ذلك ليس لأغراض بلاغية ، وإنما يرجع إلى اقتضاء المعربة له ، وأجيب بأن هذا الحذف مع وجوبه غريبة لا يصار إليه إلا =

كقول الشاعر :

قَالَ لِي : كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ : عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحَزْنٌ طَوِيلٌ^(١)

وقوله :

سَأَشْكُرُ حُرّاً إِنْ تَرَأَخْتُ مَنِيَّتِي أَيْدِي لَمْ تُمْئِنْ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ
فَقَى غَيْرُ مَحْجُوبٍ الْفَنَى عَنْ صَدِيقِهِ وَلَا مَظْهَرُ الشُّكْوَى إِذَا النُّعْلُ زَلَّتْ^(٢)

وقوله :

أَضَاءَتْ لَمْ أَحْصَاهُمْ وَوَجُوهُهُمْ دُجَى اللَّيْلِ حَتَّى تَنْظَمَ الْجَزَعُ نَاقِبُهُ
نَجُومُ سَمَاءٍ كُلَّمَا انْقَضَ كَوْكَبٌ بَدَأَ كَوْكَبٌ تَأْوِي إِلَيْهِ كَوَاكِبُهُ^(٣)

= انمض بلاغى يقتضيه ، وهو جواب ظاهر الضعف ، لأنه لا معنى لتوقف الحذف على انمض البلاغى مع وجوبه فى ذاته ، إذ لا بد منه وجد هذا انمض أو لم يوجد :

(١) لا يعلم قائله ، والشاهد فى قوله - عليل - لأن التقدير أنا عليل . وفى قوله - سهر دائم - لأن التقدير حالى سهر دائم ، والحذف فيه للاختصار والاحتراز عن المبت مع ضيق للمقام بسبب الضجر والشعر .

(٢) هما لعبد الله بن الزبير الأسدى فى مدح عمرو بن عثمان بن عفان ، وقيل : إنهما لإبراهيم بن اللباس الصولى ، وقيل غير هذا فى نسبتها ، وإيدى بدل اشتغال من عمرو ، والتقدير أيدى له ، وهى جمع أيدى بمعنى النعم ، وأيدى جمع يد ، وقوله - لم تمن - مناه لم تقطع أو لم تخلط بمئة ، وقوله - إذا النعل زلت - كناية عن نزول الشر ، وزلت بمعنى زلقت ، والشاهد فى قوله - فقى - لأن التقدير هو فقى ، والحذف فيه للاختصار والاحتراز عن المبت مع ضيق للمقام بسبب الشعر ، وقد قيل إنه لصون المحذوف عن لسان المادح ، وقيل إنه لا دعاء تعينه ، وكلاهما ضعيف لأنه صرح باسمه قبله .

(٣) قيل : إنهما الحنظلة بن الشرفى المعروف بأبى الطعم حسان التميمى =

وقول بعض العرب في ابن عم له مُوسِر سألَه فنعمه ، وقال : كم أعطيك مالى وأنت تنفقه فيما لا يعينيك ، والله لا أعطيك . فتركه حتى اجتمع القوم في ناديتهم وهو فيهم ، فشكاه إلى القوم وذمه ، فوثب إليه ابن عمه فاطمه ، فأنشأ يقول :

سريعٌ إلى ابن العمِّ بلطم وجهه وليسَ إلى داعي الندى بسريع
حريصٌ على الدنيا مضيقٌ لدينه وليسَ لما في بيته بمضيق^(١)
وعليه قوله^(٢) تعالى : (صُمِّ بُكْمٌ عُمْ) وقوله^(٣) تعالى : (وما أدراك ما هيّة ، نَارٌ حَامِيَةٌ) وقيام القرينة شرط في الجميع^(٤) .

== وقيل : لقيط بن زُرارة ، في مدح « بنى لأم » من طيء وهو الصعيح ، وكان في أسر بجير بن أوس اللطائي فأطلقه فدحه بذلك ، والجزم خرزّ فيه بياض وسواد ، والشاهد في قوله — نجوم سماء — لأن التقدير هم نجوم سماء ، والحذف فيه للاختصار والاحتراز عن اللبس مع ضيق اللقّام بسبب الشعر ، وقيل : إنه لصون المحذوف عن لسان اللادح ، هذا وبعضهم يأخذ على البيت الأول ما فيه من البالغة التي جاوزت الحد ، وبعضهم يعجب به ويقول : هو أمدح بيت قيل في الجاهلية .

(١) ها للغيرة بن عبد الله المعروف بالأقيشر الأسدي . والندى : السكرم ، والشاهد في قوله — سريع إلى ابن العم — لأن التقدير هو سريع ، والحذف فيه لصون اللسان عن المحذوف مع الاختصار والاحتراز عن اللبس .

(٢) — ى — ١٨ — س — ٢

(٣) — ى — ٩ ، ١٠ — س — ١٠١

(٤) أى في جميع أغراض الحذف : لأنه لا يصح الحذف إلا معه ، واعتبار البلاغة إنما يكون بعد اعتبار الصحة ، وقد ينفي عن هذا قوله فيما سبق — بناء على الظاهر . هذا وقد ترك أمثلة حذف للسند إليه الفاعل مع إنابة للفعل عنه . ومن ذلك هذه الأمثلة :

• أغراض الذكر : وأما ذكره ، فإما لأنه الأصل ولا مقتضى الحذف^(١)
وإما للاحتياط لضعف التعميل على القرينة^(٢) وإما للتنبيه على غباوة السامع^(٣)

= سُبِقْنَا إِلَى الدُّنْيَا . فَلَوْ عَاشَ أَهْلُهَا مُنْعِنًا بِهَا مِنْ جِيئَةٍ وَذُؤُوبٍ
نَبَّيْتُ أَنْ أَبَا قَابُوسٍ أَوْعَدَنِي وَلَا قَرَارَ عَلَى زَارٍ مِنَ الْأَسَدِ
أَمَرْتُ وَمَا صَحْبِي بِمُزِلٍ لَدَى الْوَعْيِ وَلَا فَرَسِي بِمُهْرٍ وَلَا رَبَّةٌ غَمْرُ
لَنْ كُنْتُ قَدْ بَلَّغْتُ عَنِّي خِيَانَةَ لِمَبْلَقِكَ الْوَائِي أَغْشُ وَأَكْذِبُ
والحذف في الأول للعلم بالمحذوف ، وفي الثاني للخوف عليه ، وفي الثالث لضيق
المقام ، وفي الرابع لاحتقار المحذوف .

(١) إنما قدم أغراض الحذف على أغراض الذكر لأن الأولى أهم في البلاغة من
الثانية ، والذكر القدي يبحث عن أغراضه هو الذي يصح الاستغناء عنه لوجود القرينة ،
فوجودها شرط في الذكر كما هو شرط في الحذف : لأنه مع فقدتها يتعين الذكر ،
وإنما يبحث في هذا العلم عن الأغراض المرجحة كما سبق ، وقد اعترض على هذا
لتعريض بأنه مع وجود القرينة يكون مقتضى الحذف موجوداً ، ويكون الأصل الحذف ،
لا الذكر ، وأجيب بأنه يريد لا مقتضى الحذف في قصد للتكلم وإن كان موجوداً
في نفسه . وإنني أرى أنه متى وجدت القرينة يتعين الحذف بلاغة ، ولا يصح الذكر
لمثل هذا الغرض ، فالأولى الانتصار على ما بعده . وقيل : إن مراده أن الذكر هو الأصل
عند فقد القرينة ؛ ويكون ما بعده من الأغراض عند وجودها ، ولا يخفى ضعف هذا
الجواب أيضاً .

(٣) هذا عند خفاء القرينة ، كما تقول — من حضر ومن سافر ؟ فيقال —
الذي حضر زيد ، والذي سافر ، عمرو — ولا يقال زيد وعمر ، لأن السامع قد
يجعل تعيين ذلك من الدوال .

(٣) هذا عند ظهور القرينة ، كما تقول من حضر ؟ ... فيقال — القدي حضر زيد .

وإما لزيادة الإيضاح والتقرير^(١) وإما لإظهار تعظيمه أو إهانتته كما في بعض
الأسامي الحمودة أو المذمومة^(٢) وإما للتبرك بذكره^(٣) وإما لاستلذاذه^(٤) وإما
لبسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب، كقوله تعالى^(٥) حكاية عن موسى عليه
السلام (هِيَ عَصَايَ) ولهذا زاد على الجواب^(٦) وإما لنحو ذلك^(٧).

(١) نحو قول الشاعر :

وقد علم القبائل من مَسَدٍ إذا قُبِبَ بأبطحها بُسِينَا
بأننا الطعمون إذا قدرنا وأنا للهلكون إذا ابتلينا
وأنا للناعون لِمَا أَرَدْنَا وأنا للنازلون يَحيث هِينَا
وأنا للنازحون إذا سَخَطْنَا وأنا للآخذون إذا رَضِينَا

(٢) الأول نحو - أمير المؤمنين حاضر - والثاني نحو - السارق اللئيم حاضر -
جواباً لمن سألَ هُنَما .

(٣) كقولك لمن سألَكَ : هل الله يرضى هذا - الله يرضاه .

(٤) نحو قول الشاعر :

بِاللهِ بِاطْبِيَّاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْسَ لَآيَ مِنْكَنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ

(٥) - ١٨ ي - س - ٢٠ .

(٦) قال : (أَتَوَكَّنَا عَلَيْهَا وَأَهْشُ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِي فِيهَا مَارِبٌ أُخْرَى)

وكل هذا لأن الكلام مع رب العزة ، وإصغاء المخاطب في مثل هذا مطلوب
للمتكم ، والإصغاء محال على الله تعالى ، ولكن كلامه يجرى على أساليب العربية ،
بقطع النظر عن كونه كلامه .

وقد يطلب بسط الكلام لغير ذلك من مقامات اللدح والثناء والفخر ونحوها
كقول الشاعر :

فَعَبَّاسٌ بِصُدِّ الخَطْبِ هَنَا وَعَبَّاسٌ يُجِيرُ مِنْ اسْتَجَارَا

(٧) كالسجيل على السامع حتى لا يتأني له الإنكار ، ومنه قول الفرزدق في

عنى بن الحمين رضى الله عنهما حين أنكر هشام بن عبدلك معرفة : =

قال السكاكي^(١): وإما لكون الخبر عامً للنسبة إلى كل مسند إليه، والمراد تخصيصه بمعنى^(٢) كقولك -زيدٌ جاء، وعمرو ذهب، وخالد في الدار- وقوله: **اللهُ أَنْجَحَ مَا طَلَبْتَ بِهِ وَالْبِرُّ خَيْرُ حَقِيقَةِ الرَّحْلِ**^(٣) وقوله:

النفسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغِبْتُمَا وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ^(٤)
وفيه نظر، لأنه إن قامت قرينة تدل عليه إن حذف، فعموم الخبر وإرادته تخصيصه بمعنىين وحدهما لا يقتضيان ذكره، وإلا فيكون ذكره واجبا^(٥).

= هذا ابنُ خيرٍ عبادِ الله كلهم هذا التَّسْقَى النقي الطاهر المُسَلَّمُ
هذا ابنُ فاطمةٍ إن كنتَ جاهلاً بحمدِ أنبياءِ الله قد خُتِمُوا
(١) ٩٥ - للفتح .

(٢) أي ذكر مسند إليه خاص يسند إليه الخبر فلا يريد بالتخصيص قصر الخبر عليه لأنه لا قصر فيها ذكره من الأمثلة . وقيل : إنه يريد به انقصر على ما سيأتي في تقديم الحسد إليه . ورد بأن هذا خلاف مذهب السكاكي ، لأنه يرى أن للبدا إذا كان اسماً ظاهراً لا يغيب القصر كما سيأتي .

(٣) هو لامرئ القيس بن حسدَج بن حُجر ، واختار صاحب الأغاني أنه لامرئ القيس بن عابس . وأنجح : أفضل تفضيل من - أنجح الله طلبته - على مذهب سيبويه في تجويز بنائه من للزيد ، وما ، في قوله - ما طلبت به - نكرة موصوفة ، بمعنى شيء ، والبر : الطاعة ، والحقية ما يوضع فيه الراد ونحوه ، والرحل الرحيل .

(٤) هو لحريك بن خالد للعروف بأبي ذؤيب الهذلي ، وقوله - رغبنا بمعنى أطعناها ، ورواية الجمهرة - والنفس - بالواو .

(٥) أوجب عن هذا النظر بأنه لا مانع من أن يكون ذكره لعدم القرينة والتخصيص بمعنىين معاً ، ولا يخفى ضعف هذا الجواب لما سبق من وجوب القرينة في التذكر ، كالحذف .

تمرينات على الذكر والحذف

تمرين — ١

لماذا حذف السند إليه في الأمثلة الآتية :

- ١ — وما المال والأهلون إلا ودائعٌ ولا بُدَّ يوماً أن تُرَدَّ الودائع
- ٢ — — ألوني في سقاي كيف حالي قلتُ : نضو
- ٣ — وإني رأيت البخل يُرْزى بأهله فأكرمتُ نفسي أن يقال بخيلُ

تمرين — ٢

لماذا ذكر للسند إليه في الأمثلة الآتية :

- ١ — وإني لعلو تعزيتي مرارة وإني لثراك لما لم أعود
- ٢ — قوله تعالى : (فأصبح في المدينة خائفاً يترقبُ فإذا الذي استنصره بالأمس يستنصره قال له موسى إنك لغوي مبين) ي — ١٨ — س — ٢٨
- ٣ — قوله صلى الله عليه وسلم : « أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب » .

تمرين — ٣

بين حال السند إليه في الذكر والحذف والداعي إليهما فيما يأتي :

- ١ — مثال مُحْكَمَةٌ تَقَاضٍ مَبْرَمَةٌ فَتَاحٌ مُبْهِمَةٌ حَبَّاسٌ أَوْرَاقٌ
- ٢ — قوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ) ي — ١٨٠ — س — ١١٢
- ٣ — — إن مُبْتَدَرٌ غَايَةٌ يَوْمًا لِكَرَمَةٍ تَلَقَّ السَّوَابِقَ مِنَّا وَلِلصَّلَافِ
- ٤ — قوله تعالى : (فصبر جميلٌ والله المستعان على ما تصفون) ي — ١٨ — س — ٢٢

أغراض التعريف : وأما تعريفه فلتكون الفائدة آتم^(١) لأن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الإعلام به أقوى، ومتى كان أقرب كانت أضعف. وبُعْدهُ بحسب تخصيص السند إليه والسند^(٢) كلما ازداد تخصيصاً ازداد الحكم بُعْداً ، وكلما ازداد عموماً ازداد الحكم قرباً ، وإن شئت فامتدح حال الحكم في قولنا — شيء ما موجود — وفي قولنا — فلان بن فلان يحفظ الكتاب — والتخصيص كآلهُ بالتعريف :

أغراض التعريف بالإضمار : ثم التعريف مختلف ، فإن كان بالإضمار فلما لأن المقام مقامُ التكلم^(٣) كقول بشار :

أَنَا الْمُرْعَثُ لَا أَخْنِي عَلَى أَحْسَدٍ ذَرَّتْ بِي الشَّمْسُ لِلْقَاصِي وَلَدَانِي^(٤)

ولما لأن المقام مقام الخطاب ، كقول الحماسية :

(١) أى مع اقتضاء المقام له ، ولهذا أثر عليه التكبر في قوله تعالى : (وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى) — ي — ٢٠ — م — ٢٨ .

(٢) المراد بالتخصيص التعيين ، وإنما كان التعيين معيماً في بعد الحكم ، لأن كل واحد يعلم حصول ضرب ما مثلاً من أى إنسان ، ولا يعلم حصول ضرب معين من شخص معين ، فتكون الفائدة آتم في الحكم على للعين .

(٣) لا يخفى أن مقام التكلم يوجب ضمير التكلم ، ومقام الخطاب يوجب ضمير الخطاب ، ومقام الغيبة يوجب ضمير الغيبة ، ومثل هذا لا يحدث عنه في البلاغة كما سبق ، وإنما هي معان نحوية لا يصح ذكرها في علم البلاغة .

(٤) للمرْعَثُ المُقَرَّطُ لِقَبِّهِ لِرِعْنَةٍ كَانَ يَمْلِكُهَا وَهُوَ صَغِيرٌ فِي أَذُنِهِ وَقَوْلُهُ — ذَرَّتْ — مَعْنَاهُ طَلَعَتْ . وَهُوَ كُنَايَةٌ عَنْ شَهْرَتِهِ . وَالشَّاهِدُ عَلَى قَوْلِهِ — أَنَا — لِأَنَّ الْمَقَامَ لِلتَّكْلِيمِ وَقَدْ عَلِمْتَ مَا فِيهِ . وَالْحَقُّ أَيُّ ضَمِيرِ التَّكْلِيمِ يُؤْتَى بِهِ فِي مَقَامِ الْفَخْرِ وَنَحْوِهِ لِأَنَّهُ مِنْ الْإِشْعَارِ بِالْاعْتِدَادِ بِالنَّفْسِ .

وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي وَأَشْمَتُ بِي مَنْ كَانَ فَيْكَ يَلُومُ ^(١)
ولما لأن المقام مقام الفئبة لكون السند إليه مذكوراً أو في حكم المذكور
لقريفة ^(٢) كقوله :

مِنْ الْبَيْضِ الْوَجُوهَ بَنَى سَنَانٍ وَ أَنْكَ تَسْتَضِي بِهِمْ أَضَاءُوا
هُمْ حَلُّوا مِنَ الشَّرَفِ لِلْعَلَى وَمِنْ حَسَبِ الْعَشِيرَةِ حَيْثُ شَاءُوا ^(٣)
وقوله ^(٤) تعالى : (اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) أى العدل ، وقوله ^(٥)
تعالى : (وَلَا يُؤَيَّزُ بِإِسْكَالٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ) أى ولأبوى الميت ^(٦) .
وأصل الخطاب أن يكون لمسيّن ، وقد يترك إلى غير معين ^(٧) كما تقول

(١) هو لأمامة الغنمية تخاطب ابن المدينة الشاعر ، وكان ينزل بها في شعره ،
ثم تزوجها بعد ذلك ، وقد وردت في أكثر شعره أميمة بتصغير الترخيم .
(٢) بهذا يتنازع مقام ضمير الفية عن مقام الاسم الظاهر ، لأنه للفية أيضاً .
(٣) هما لأبى البرج القاسم بن حنبل للرّى ، في زفر بن أبى هاشم بن
مسعود ، وقبلهما :

أَرَى الْخَلَائِنَ بِمَدِّ أَبِي حَبِيبٍ بِحَجَرٍ فِي جَنَابِهِمْ خَفَاءُ
وَيَبَاضُ الْوَجْهَ كَنَايَةً عَنِ السِّيَادَةِ وَالشَّرَفِ . وَالشَّاهِدُ فِي ضَمَائِرِ الْفِيَةِ الْأَرْبَعَةِ
فِي الْبَيْتَيْنِ .

(٤) — ي — ٨ — س — ٥ .

(٥) — ي — ١١ — س — ٤ .

(٦) اللتان في الآيتين لعود الضمير على ما هو في حكم المذكور ، وللقريفة في
الأول لفظة وفي الثاني حالية .

(٧) فيدل على العموم البدلى بطريق المجاز أو الحقيقة . وقيل : إن ذلك من
الخراج على خلاف مقتضى الظاهر ، لأن قوله تعالى : (ولوترى) للظاهر فيه
ولو يرى أن كل أحد ، ومثل هذا هو الذى يعد من وجوه ثلاثة في هذا الباب

— فلان لثيم إذا أكرمته أهانك وإن أحصت إليه أساء إليك — فلا تريد مخاطباً بعينه بل تريد إن أكرم أو أحسن إليه ، فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم ، أى سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد ، وهو في القرآن كثير ، كقوله ^(١) تعالى : (وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) أخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم للقصد إلى تفضيع حالهم ، وأنها تناهت في الظهور حتى امتنع خفاؤها ، فلا تختص بها رؤية راء ، بل كل من يتأتى منه الرؤية داخل في هذا الخطاب ^(٢)

أغراض التعريف بالعلمية : وإن كان بالعلمية فإما لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص به ^(٣) كقوله ^(٤) تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وقول الشاعر :

أبو مالك قاصرٌ فقرهٌ على نفسه ومُشيعٌ غناه ^(٥)

== لما فيه من تلك الزية الظاهرة ، ويمكن أن يعد منها الالتفات الآتى ، واستعمال ضمير الجمع في الواحد ، ومحو ذلك مما لا يدخل في المعانى التحوية للضمائر .

(١) — ي — ١٢ — س — ٣٢

(٢) منه أيضاً قول الشاعر :

إذا أنت لم تعرف لنفسك حقها هواناً بها كانت على الناس أهونا
وقول الآخر :

إذا ما كنت ذا قلب فنوع فانت ومالك الدنيا سواء

(٣) هذا أيضاً من استعمال العلم في معناه الأصلي ، فلا يصح أن يعد من وجوه

البلاغة .

(٤) — ي — ١ — س — ١١٢ — وإنما تكون الآية من تعريف للسند

إليه بالعلمية إذا جعل لفظ الجلالة مبتدأ ثانياً لاخبراً عن الضمير .

(٥) هو لمالك بن عويمر المعروف بالتدخل الهذلي من قصيدة له في رثاء أبيه ،

وكان يكنى أبا مالك ، والكنية علم ، ومعنى قصده فقره علم نفسه أنه لا سأل ==

وقوله :

اللهُ بِمِـلِّمَ مَا تَرَكْتُ قَتَلْتُمْ حَتَّى عَلَوْا فِرْسَى بِأَشْقَرٍ مَزِيدٌ ^(١)
 وإما لتعظيمه أو لإهانتة ، كما في الكُنى والألقاب المحمودة والمذمومة ^(٢)
 وإما للكناية حيث الاسم صالح لها ^(٣) . وما ورد صالحاً للكناية من غير باب
 المسند إليه قوله ^(٤) تعالى : (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) أى جهنمى .
 وإما لإيهام ^(٥) استلذذه أو التبرك به .
 وإما لاعتبار آخر مناسب ^(٦)

= أحداً ، ومعنى إشاعه غناه أنه يعطى كل الناس .

(١) هو للحدث بن هشام في الاعتذار عن فراره عن أخيه أبي جهل يوم بدر ،
 والأشقر لون يأخذ من الأحمر والأصفر ويريد به الدم ، والمزبد الذى له زبد ، يتذر
 بأنه لم يفر إلا بعد أن جرح ، فعلاذمه فرسه .

(٢) كقولك — أبو المعالي حضر ، وأنف النانة ذهب — ومثل الكفى
 والألقاب الأعلام المنقولة من معان محمودة أو مذمومة .

(٣) افرق بين هذا وما قبله أن ما هنا مجرد إشعار ، وما هنا يقصد فيه المعنى
 اللازم وتنسب العلمية . وملاح الاسم للكناية بالنظر إلى أصله قبل العلمية ، وقيل :
 إنه لا يراد بالكناية هنا معناها الاصطلاحى الآتى في علم البيان ، لأنه لا يكتفى بأبي لهب عن
 جهنمى باعتبار معناها المستعمل فيه وهو الذات المخصوصة ، وهذا لا بد منه في
 للكناية الاصطلاحية .

(٤) — ي — ١ — س — ١١١

(٥) لاعمى لإقحام لفظ — إيهام — لأن التبرك والاستلذاذ حاصلان تحقيقاً ،
 وذلك كقول الشاعر :

بِاللهِ يَاطِيَاتُ القَاعَ قُلْنَ لَنَا لِيَلَايَ مَنَكُنْ أُمُّ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ
 (٦) كالنفاؤل والتطير . نحو — سعد في دارك ، والسفاح في دار صديقك

أغراض التعريف بالوصولية : وإن كان بالوصولية فيما لعدم علم
المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة^(١) كقولك — الذى كان معنا أمس
رجل عالم — وإما لاستهجان التصريح بالاسم ، وإما لزيادة التقرير ، نحو قوله^(٢)
تعالى : (وَرَأَوْنَهُ آتَى هُوَ فِي يَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ) فإنه مسوق لتنزيه يوسف
عليه السلام عن الفحشاء ، والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز
وغيره^(٣) .

وإما للتفخيم كقوله^(٤) تعالى : (فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ) وقول الشاعر :
مَضَى بِهَا مَا مَضَى مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا وَفِي الزَّجَاجَةِ بَاقٍ يَطَابُ الْبَاقِي^(٥)

(١) هذا أيضاً معنى أقوى لاسم للوصول ، فلا يصح عده في وجوب البلاغة .

(٢) — ي — ٣١ — س ١٢

(٣) لأنه إذا كان في يدها وتمكن منها ولم يفعل كان هذا أقوى في نزاهته ،
والآية تصاح أيضاً مثلاً لعرض استهجان التصريح بالاسم لقبح الفعل المنسوب إليها ،
وما عدل فيه عن التصريح بالاسم لاستهجانه قول الشاعر :

قلت لترب عندها جالسة في قصرها : هذا الذى أراد من
قلت : فنى بشكو الغرام عاشق قالت : إن ، قالت : لمن ، قالت لمن
والتكرار في ذلك قبيح يخل بفصاحته وبلاغته .

(٤) — ي — ١٨ — س ٢٠

(٥) هو لعبد الله بن العباس بن الفضل بن الربيع ، وقيل : إنه لأبي نواس ،
والضمير في قوله — بها — للخمر ، ومعنى البيت أنه مضى بالحر قدر كبير من
عقل شاربها ، ولا يزال الباقي من الحر في الزجاجاة يطلب الباقي من عقله حتى
يذهب به كله .

ومنه في غير هذا الباب قوله ^(١) تعالى (فَنَشَأُهَا مَا غَشَى) وبيت الحماسة :
صبا ما صباحتي علا الشيبُ رأسه فلما علاه قال للباطل : ابعدي ^(٢)
وقول أبي نواس :

ولقد نهزتُ مع الفؤاد بدلوهم وأسمتُ سرحَ اللحظ حيث أساموا
وبلغتُ ما بلغ امرؤ بشبابه فإذا عَصَاةُ كلِّ ذلك أنام ^(٣)
ولما لتنبية المخاطب على خطئه ، كقول الآخر :

إن الذين ترونهم إخوانكم يشقى غليل صدورهم أن تُصرعوا ^(٤)

(١) — ي — ٥٤ — ص — ٦٣ — وإنما يكون ما في الآية من غير هذا
الباب إذا جمعت — ما — مفعولا به ، فإذا جمعت فاعلا كانت منه .

(٢) هو لدريد بن الصمة ، وإنما لم يكن من هذا الباب لأن — ما — فيه
مفعول به أي تعاطى الصبا الذي تعاطاه ، ويجوز أن تكون مصدرية ظرفية ، والصبا
ليل إلى الصبوة وهي جهلة الصبيان .

(٣) هما للحسن بن هانيء المعروف بأبي نواس ، ويقال — نهز الدلو في اليرث
— إذا ضرب بها في اللاه لتتلى ، ويقال — أمام الماشية — إذا أخرجها إلى المرعى ،
والكلام على التثنية في اللوضين والإضافة في — سرح اللحظ — من إضافة الصفة
إلى الموصوف ، والسرح في الأصل ذهاب الماشية إلى المرعى ، والعصاة مانحلب
عما عصر والمراد بها هنا الثمرة والنتيجة ، والشاهد في قوله — ما بلغ امرؤ —
لأنه مفعول به .

(٤) هو لمبة بن الطيب في وعظ بنيه ، وقيل لغيره ، وقوله — ترونهم —
بمعنى تظنونهم ، والواو فيه فاعل لأنه مما يبنى على صورة المجهول ، وهو للفاعل ،
ويجوز أن يكون من — أرى للتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ، ولتقليل العطش لتشديد
أو الحقد ، والشاهد في أن الوصول في البيت يفيد من تخطيطهم في ظنهم ما لا يفيد
إن فلانا وفلانا .

ولما للإيماء إلى وجه بناء الخبر^(١) نحو : (إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين^(٢)) ثم إنه^(٣) ربما جمل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر^(٤) كقوله :

إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعزُّ وأطول^(٥)
أو لشأن غيره^(٦) نحو : (الذين كذبوا شُعبياً كانوا همُ الغاسرين^(٧))
قال السكاكي^(٨) وربما جمل ذريعة إلى تحقيق الخبر ، كقوله :

(١) أى طريق إسناده إلى اللوصول من كونه مدحاً أو ذماً أو نحوهما ، بأن يذكّر في الصلة ما يناسب ذلك .

(٢) — ي — ٦٠ — س — ٤٠

(٣) للضمير يعود إلى الإيماء إلى وجه بناء الخبر .

(٤) ربما جمل ذريعة أيضاً إلى الإهانة لشأنه ، كقولك — إن الذي لا يحسن الفقه صنف فيه — أو شأن غيره ، كقولك — إن الذي يتبع الشيطان خاسر .

(٥) هو لهام بن غالب المعروف بالفرزدق يفتخر بيته في تميم على جرير ، لأنه كان من ذوى الشرف فيهم ، وليس للراد بالبيت الكعبة كما ذكر الدسوقي في حاشيته على المختصر ، وقوله — سمك — بمعنى رفع . والشاهد في أن قوله — الذي سمك السماء — إيماء إلى أن الخبر البنى عليه من جنس الرفعة والبناء ، وأعز وأطول أى من بيت جرير ، أو من كل عزيز وطويل ، أو من الأبناء المذكورة قبله ، أو بمعنى عزيزة طويلة ، فيكون أفصل التفضيل على غير بابيه ، وقد حذف — من — على الأول للدلالة على قوة الخبر .

(٦) كشعيب عليه السلام في الآية ، لأن فيها إيماء إلى الخبر يشعر بتعظيمه ، إذ جمل خسرتهم بسبب تكذيبه ، وفيها إيماء أيضاً إلى أن الخبر من جنس الخسران ،

(٧) — ي — ٩٢ — س — ٧

(٨) ٩٧ — الفتح .

إنَّ التي ضربت بينا مهاجرةً بكوفة الجند غالت ودها غول^(١)

وربما جعل ذريعة إلى التنبيه للمخاطب على خطأ ، كقوله — إن الذين تروهم . البيت — وفيه نظر ، إذ لا يظهر بين الإيحاء إلى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق^(٢) فكيف يجعل الأول ذريعة إلى الثاني ، والمسند إليه في البيت الثاني ليس فيه إيحاء إلى وجه بناء الخبر عليه ، بل لا يبعد أن يكون فيه إيحاء إلى بناء نقيضه عليه^(٣) .

(١) هو لبدة بن الطبيب وكوفة الجند هي مدينة الكوفة ، وروى أبو يزيد — بكوفة الجند — على أنه موضع ، وقال الأصمعي : إنما هو — بكوفة الجند — والأول تصحيف ، وقوله — غالت — بمعنى أكلت ، والفول حيوان خرافي وقد يطلق على الداهية . والشاهد في أن ضرب البيت بالكوفة والهجرة إليها فيه إيحاء إلى أن طريق بناء الخبر أمر من جنس زوال المحبة ، وهو مع هذا يحقق زوال اللودة ويقره حتى كأنه دليل عليه .

(٢) فرق بينهما بأن الإيحاء إشعار بالخبر سواء أكان معه تحقيق له أم لا ، والأول كما في بيت عبدة ، والثاني كما في بيت الفرزدق ، فالإيحاء إلى الخبر أعم من تحقيقه وإياداة الخبر به .

(٣) نقيضه أني الأخوة عنهم ، وهذا لا يخرجهم فيما أرى عن كونه فيه إيحاء إلى وجه بناء الخبر ، لأنهم أطلقوا فيه ولم يقيدوه بشيء ، ومن هذا الإيحاء قول أبي العلاء :

إن الذي الوحشة في داره تؤنة الرحمة في لحده

وربما يقصد بالإيحاء تشويق السامع إلى الخبر ليتمكن في نفسه ، كما في قول الشاعر :

والذي حارت البرية فيه حيوان مستعجذ من جباد

ومن أغراض التعريف بالموصولية إخفاء الأمر عن غير المخاطب ، كقول الشاعر :

وأخذتُ ماجادَ الأميرُ به وقضيتُ حاجتي كما أمسوى

أغراض التعريف بالإشارة : وإف كان بالإشارة فإما لتمييزه أكل
 تمييز لصحة إحصاره في ذهن السامع بوساطة الإشارة حساً^(١) كقوله :
 هذا أبو الصقر فردا في محاسنه^(٢)

وقوله :

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنى وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا شدوا^(٣)
 وقوله :

وإذا تأمل شخص ضيف مقبل متسريل سرّبال ليل أغبر
 أو ما إلى الكوماء هذا طارق نحرني الأعداء إن لم تُنحري^(٤)

(١) هذا أيضاً معنى أصلي لاسم بالإشارة ، فلا يصح أن يمد من وجوه البلاغة ،
 وإنما يمد منها أن يعنى بتمييزه أكل تمييز لأن اللقّام مقام مدح أو نحوه ، لأن
 تمييزه أكل تمييز يكون أعون على كمال المدح ، وأبعد من التخصيص في الاعتناء
 بأمر المدوح .

(١) هو لعل بن العباس المعروف بابن الرومي في مدح أبي الصقر الشيباني وزير
 للعتد من قوله :

هذا أبو الصقر فردا في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم
 والضال شجر السدر البري ، والسلم شجر ذو شوك ، وقوله — بين الضال
 والسلم — كناية عن عزم ، لأن هذه الأشجار بالبادية ، وهي جرد العرب وعزم .
 (٣) هو لجرول بن أوس المعروف بالحطيطنة ، وقوله — بنوا — يعنى به ما يبنونه
 من الكارم ، والبسنى بضم الباء يقال — بنا يبنى بناء وبنية بكسر الباء في العمران ،
 وبنّا يبنو بنية بضم الباء في الشرف — وقوله — عقدوا — معناه أبرموا أمراً من أمورهم .
 (٤) قيل : إن البيتين لرجل يمنح حاتماً . وقيل : إنهما لحسان بن ثابت ،
 وقيل لهما لابن لؤلؤ محمد بن عبد الله بن مسلم ، وفي مجموعة للعاني أنهما للملوي
 صاحب الزنج ، وقوله — أو ما — تخفيف أو ما بمعنى أشار ، وانكوماء الناقمة للضقة

وقوله :

ولا يقيم على ضميم يراد به إلا الأذلان غير الحى والوتد
هذا على الخسف مربوط برؤيته وذا يشج فلا يرئى له أحد^(١)
وإما المقصد إلى أن السامع غي لا يتميز الشيء عنده إلا بالحق ،

كقول الفرزدق :

أولئك آباءى فجنى بمنلهم إذا جمتنا يا جرير الجامع^(٢)
وإما لبيان حالة في القرب أو البعد أو التوسط^(٣) كقولك — هذا زيد وذلك
همرو وذلك بشر — وربما جعل القرب ذريعة إلى التحقير^(٤) كقوله^(٥) تعالى :
(وإذا رآك الذين كفروا إن يتخذونك إلا هزواً أهذا الذى يذكركم آلهتكم)
وقوله تعالى^(٦) : (وما هذه الحياة الدنيا إلا لهو ولعب) وعليه من غير هذا الباب
قوله^(٧) تعالى : (ماذا أراد الله بهذا مثلاً) وقول عائشة رضى الله عنها لعبد الله

(١) هما جرير بن عبد الصميع المعروف بالملتس ، والضمير في
— به — يعود إلى اللستنى منه للمقدر وهو أحد مثلاً ، والعر الحمار ، والرمة القطمة
من الحبل البالى ، وقوله — هذا — يعود إلى العير . وقوله — ذا — يعود إلى الوند
(٢) هو لهما بن غالب المعروف بالفرزدق ، والتعريض بالعبارة ناشئ من
استعمال اسم الإشارة في آباءه وهم غائبون لموتهم ، والأمر في قوله — فجنى — لانهجيز
(٣) هذا أيضاً من المعانى الأصلية لاسم الإشارة .

(٤) قد يجعل أيضاً ذريعة إلى التعظيم ، كقوله تعالى : (إن هذا القرآن يهدي
للستى هي أنوم) — ي — ٩ — من — ١٧ — فينزل قربه من ساحة الحضور
والخطاب منزلة قرب للسانة .

(٥) — ي — ٣٦ — س — ٢١

(٦) — ي — ٤٦ — س — ٢٩

(٧) — ي — ٢٦ — س — ٢

ابن عمرو بن العاص : يا عجباً لابن عمرو هذا^(١) . وقول الشاعر :

تقول ودقت نحرها بيمينها : أبلى هذا بالرحا المتقاس^(٢)

وربما جعل البعد ذريعة إلى التعظيم ، كقوله^(٣) تعالى : (ألم ذلك الكتاب)
ذهاباً إلى بعد درجته ، ونحوه : « وتلك الجنة التي أوردتهنَّوها »^(٤) ولذا قالت :
(فذلكن الذي لمتني فيه^(٥)) لم تقل فهذا هو حاضر^(٦) رفعا لزلته في الحسن ،
وتمهيداً للعذر في الافتتان به ، وقد يجعل ذريعة إلى التحقير ، كما يقال — ذلك
اللعين فعل كذا .

وإما للتنبيه — إذا ذكر قبل المسند إليه مذكور^(٧) وعُقب بأوصاف — على
أن ما يرد بعد اسم الإشارة فالمدكور جذير باكتسابه من أجل تلك الأوصاف ،
كقول حاتم الطائي :

ولله صعلوك يساور^(٨) همّه ويمضى على الأحداث والدهر مقدماً^(٩)

(١) تريد بهذا تخطئته في فتواه بنقض النساء ذوائهن في الاغتسال .

(٢) هو للهمذاول بن كعب الغنبري ، ويقال له الهمذلول أيضاً ، وقيل لغيره ،
وكانت امرأته رأته يطحن بالرحا لضيافته فأنكرت عليه ، وبعبه :

فقات لها : لا تعجبي وتبينني بلائي إذا التفتت على انفوارس

وللتقاعس الذي يدخل ظهره ويخرج صدره ضد الأحذب ، ولشاهد في أن اسم
الإشارة فيه مسند لا مسند إليه .

(٣) — ي — ١ — ٢٠ — س — ٢

(٤) — ي — ٧٢ — س — ٤٣

(٥) — ي — ٣٢ — س — ١٢

(٦) أي يوسف عليه السلام .

(٧) السند إليه هو اسم الإشارة ، والمذكور هو المشار إليه قبلها .

(٨) الصعلوك الفقير ، وقوله — يساور — بمعنى يواظب .

فَتَيَّ طَلِبَانِي لَا يَرَى الْخَمْسَ تَرَحَّةً وَلَا شُبُعَةً إِنْ نَالَهَا عَدُوٌّ مَغْنَمًا^(١)
 إِذَا مَا رَأَى يَوْمًا مَكَارِمٍ أَعْرَضَتْ تَيْتَمُ كِبْرَاهُنَ تُمَّتَتْ صَمًّا^(٢)
 يَرَى رَحْمَةً وَنَيْلَهُ وَجَنَّهُ وَذَا شَطَبَ عَضْبِ الضَّرِيْبَةِ نَحْذَمًا^(٣)
 وَأَحْنَاءَ سَرَجٍ قَاتِرٍ وَجَلَامُهُ عَتَادَ أَخِي هَيْجَا وَطَرَفًا مَسُومًا^(٤)
 فَذَلِكَ إِنْ يَهْلِكُ الْخُسْنَى ثَنَاؤُهُ وَإِنْ عَاشَ لَمْ يَقْعُدْ ضَعِيفًا مَذْمًا^(٥)

فقد له كما ترى خصالاً فاضلة من المضاء على الأحداث مقدما ، والصبر على ألم الجوع ، والأثقة من عد الشبعة مغنما ، وتيمم كبرى للكرمات ، وللتأهب للحرب بأدواتها ، ثم عقب ذلك بقوله — فذلك — فأفاد أنه جدير باتصافه بما ذكر بعده ، وكذا قوله^(٦) تعالى : (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) أفاد اسم الإشارة زيادة الدلالة على المقصود من اختصاص المذكورين قبله باستحقاق الهدى من ربهم والفلاح .

وإما لاعتبار آخر مناسب^(٧) .

(١) الخمس : الجوع ، وشبعة مفعول أول لعد ، ومغنا مفعول ثان .

(٢) أعرضت بمعنى ظهرت ، وتيمم بمعنى قصد .

(٣) المجن : الترس ، وشطب السيف الخطوط في مثته ، وضربته حده ، والعضب انقطاع ، والنحزم : القاطع بسرعة .

(٤) أحناء السرج : جمع حنو وهو اسم لكل من قربوسه المقدم والمؤخر . والقاتر الجيد الوقوع على الظهر وعتاد عدة وهو مفعول — يرى الثاني ، وهيجا مقصور هيجاء وهى الحرب ، والطرف الجواد الكريم الأصل ، والموم الذى يرسل ليرعى أو للإغارة ، أى ويرى طرفا — وما كذلك .

(٥) الحسنى مصدر كال بشرى أو اسم للإحسان خبر مقدم ، وثناؤه مبتدأ مؤخر

(٦) ي - ٥ - س - ٢

(٧) كتزيل الغائب منزلة الحاضر ، والمفعول منزلة المحسوس فى نحو قوله تعالى : —

أغراض التعريف باللام : وإن كان باللام فلما للإشارة إلى معهود^(١) عينك وبين مخاطبتك ، كما إذا قال لك قائل — جاني رجل من قبيلة كذا — فتقول — ما فعل الرجل ؟ وعليه قوله^(٢) تعالى : (وليس الذكر كالأنثى) أى وليس الذكر الذى طلبت^(٣) كالأنثى التى وهبت لها .

وإما لإرادة نفس الحقيقة^(٤) كقولك — الرجل خير من المرأة ، والدينار خير من الدرهم — ومنه قول أبى العلاء للمعري :

والخل كلام يبدى لى ضمائرهُ مع الصفاء ويخفيها مع الكدر^(٥)

= (تلك عُقبى الذين اتقوا وعُقبى الكافرين النار) — ي — ٣٥ — س ١٣ —
وقوله : (وذلك ظنكم الذى ظننتم بربكم) — ي — ٢٣ — ٤١ — وقوله :
(ذلكما مما عأمى ربى) — ي ٣٧ — س ١٢

(١) أى فى الخارج مذكوراً أو غير مذكور ، ولهذا تسمى اللام فيه لام العهد الخارجى ، وهذا المعنى للام التعريف وما بعده من المعانى الأصلية لها ، فلا يصح ذكرها على نحو ما ذكره الخطيب وغيره .

(٢) — ي — ٣٦ — س ٣

(٣) فى قولها قبله : (رب إني نذرت لك ما فى بطنى محرراً فتقبل منى) لأن نذر الأولاد لخدمة بيت المقدس كان مقصوداً عندهم على الذكور ، واللام فى (الذكر) عائدة إلى مذكور بالسكينة على هذا الوجه ، واللام فى (الأنثى) عائدة إلى مذكور صريحاً فى قولها قبله (رب إني وضعتها أنثى) وقد تعود اللام إلى معهود غير مذكور ، كقوله تعالى : (إذ يبايعونك تحت الشجرة) — ي — ١٨ — س ٤٨ وتسمى اللام فيه لام العهد العلمى ، فأقسام لام العهد الخارجى ثلاثة : صريحى وكنائى وعلمى .

(٤) هذه لام الجنس ،

(٥) هو لأحمد بن عبد الله المعروف بأبى العلاء للمعري ، والخل الصديق ، وضمائرهُ : ما يضره من اللودة وغيرها ، وليس الحكم هنا على خل معهود ، وإنما هو على جنس الخل .

وعليه من غير هذا الباب قوله ^(١) تعالى: (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ) أى جعلنا مبدأ كل شيء حى من هذا الجنس الذى هو الماء : لما روى أنه تعالى خلق اللاتسكة من ريح خلقها من الماء ، والجن من نار خلقها منه ، وآدم من تراب خلقه منه ، ونحوه : (أولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة) ^(٢) .
والمرء باللام ^(٣) قديأتى لواحد ^(٤) باعتبار عهده فى الدهن ^(٥) لمطابقته الحقيقة ^(٦) كقولك — ادخل السوق — وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود فى الخارج ، وعليه قول الشاعر :

ولقد أمر على اللثيم بسبئى ^(٧)

(١) — ٢٠٥ — س ٢١

(٢) — ٨٩ — س ٦

(٣) يعنى لام الحقيقة لأنها هى التى يأتى فيها لام العهد الذهبى ، ولام الاستغراق ، وقيل : إن لام العهد الذهبى ولام الاستغراق مقابلان لام العهد الخارجى ولام الحقيقة ، وعلى هذا تكون لام الحقيقة هى التى يراد منها الحقيقة بقطع النظر عن الأفراد ، ويقصر عليها اسم لام الجنس .

(٤) أى مبهم بخلاف لام العهد الخارجى فإنها لمعين .

(٥) تسمى للام فيه لام العهد الذهبى .

(٦) يريد بمطابقته الحقيقة اشتغالها عليه .

(٧) هو أمّيرة بن جابر الحنفى من قوله :

ولقد أمر على اللثيم بسبئى فضيت ثمّ قلت لا يعنينى

وتمت حرف عطف لحقها تاء التانيث ، وقوله — أمر : مضارع يعنى للماضى لاستحضار تلك الصورة المعجبة عنده ، ورواية الكامل — فأجوز ثم أقول لا يعنينى — والشاهد فى لام اللثيم ، لأن للراد منه واحد غير معين .

وهذا يقرب في المعنى من النكرة ^(١) ولذلك يقدر — يسبى — وصفاً
للنجم لا حالاً ^(٢).

وقد يفيد الاستغراق ، وذلك إذا امتنع جملة على غير الأفراد وعلى بعضها
دون بعض ^(٣) كقوله ^(٤) تعالى : (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا) .
والاستغراق ضربان :

حقيقى ^(٥) كقوله ^(٦) تعالى : (عالم الغيب والشهادة) أى كل غيب وشهادة .
وعرفى ^(٧) كتولنا — جمع الأمير للصاغة — إذا جمع صاغة

(١) قال — يقرب — لأن النكرة تدل على واحد غير معين من جملة الحقيقة ، والمعروف
لام العهد الذهبى يدل على نفس الحقيقة فى ذاته ولا يدل على الواحد المهم إلا وساطة
القرينة ، كالدخول فى قولك — ادخل السوق — فهما بالنظر إلى القرينة سواء وبقطع
النظر عنها مختلفان .

(٢) لأن المعروف بلام العهد الذهبى فى معنى النكرة ، والجل بعد النكرات
صفات لأحوال ، ولكن يرد على هذا أنهم جعلوه كالنكرة فى المعنى فقط ، وأجروا عليه
فى اللفظ أحكام المعارف ، على أن تقدير — يسبى — حالاً هو المناسب لقوله — فخصيت — لأنه
ظاهر فى أن السب كان منه فى حال المرور فقط ولم يكن صفة لازمة له .

(٣) بأن تقوم قرينة على أنه ليس المقصد الحقيقة من حيث هى ، ولا بعض الأفراد
دون بعض بالاستثناء فى الآية ، فتكون اللام لاستغراق جميع الأفراد . ولهذا تسمى
لام الاستغراق .

(٤) — ي — ٢٠١ — س — ١٠٣

(٥) هو الذى يتناول كل فرد بحسب وضع اللفظ .

(٦) — ي — ٧٣ — س — ٦

(٧) هو الذى يتناول كل فرد بحسب المعروف العام ، أما المعروف الخاص =

بلده أو أطراف مملكته غنْبُ ، لا صاغة الدنيا ^(١) .

واستفراق للفرد أشمل من استفراق الجمع ^(٢) بدليل أنه لا يصدق - لارجل - في الدار - في نقي الجنس ^(٣) إذا كان فيها رجل أو رجلان ، ويصدق - لرجال - في الدار - ولا تنافي بين الاستفراق وإفراد اسم الجنس ^(٤) لأن الحرف إنما يدخل عليه مجرداً عن الدلالة على الوحدة والتمدد ^(٥) ولأنه بمعنى كل الأفراد ^(٦) لا كل المجموع ، أى معنى قولنا - الرجل - كل فرد من أفراد الرجال لا مجموع الرجال ، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجميع ^(٧) وللمحافظة

== كعرف الشرع فيدخل الاستفراق بحسبه في الاستفراق الحقيقي -

(١) أل في - الصاغة - معرفة لا موصولة ، لأنها إنما تكون موصولة في اسم الفاعل إذ دل على الحدوث .

(٢) هذا صحيح في استفراق النكرة للنفية ، أما استفراق للمعرف باللام فاللفرد والجمع فيه سواء ، ولهذا كان قوله تعالى : (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ) - أى - ٦ - س - ٣٣ - شاملاً لكل مؤمن ، وليس خاصاً بجماعات للمؤمنين .

(٣) بخلاف نقي الوحدة ، نحو - لارجل في الدار - فإنه يصدق إذا كان فيها رجلان أو أكثر ، ويكون لاستفراق الواحد كما يكون الجمع لاستفراق المجموع دون الأفراد .

(٤) هذا جواب عن اعتراض بعضهم بأن أفراد الاسم يناق أن تكون الأداة الداخلة عليه للاستفراق ، لأن أفراده يدل على الوحدة والاستفراق يدل على التعدد .

(٥) لأنه قصد به الجنس الصالح لهما .

(٦) هو الذى يدل على كل فرد على طريق البدل ، وعلى هذا لا تنافي الدلالة على الوحدة الدلالة على التعدد .

(٧) هذا عند الجمهور ، وقد أجازته الأخفش لِمَا سمع من كلامهم - أهك ==

على التشا كل بين الصفة وللوصوف أيضا .

فالخاص أن المراد باسم الجنس المعرّف باللام ، إما نفس الحقيقة لا ما يصدق عليه من الأفراد ، وهو تعريف الجنس والحقيقة ، ونحوه علم الجنس كأسماء ، وإما فرد معين ، وهو العهد الخارجى ، ونحوه العلم الخاص ، كزيد ، وإما فرد غير معين ، وهو العهد للذهنى ، ونحوه النكرة ، كرجل ، وإما كل الأفراد وهو الاستغراق ، ونحوه لفظ — كل — مضافا إلى النكرة ، كقولنا — كل رجل .

وقد شكك السكاكى^(١) على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجواب عنه مما ذكرنا^(٢) ثم اختار^(٣) بناء على ما حكاه من بعض أئمة أصول الفقه من كون اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير^(٤) أن المراد بتعريف الحقيقة تنزيلها منزلة المهور بوجه من الوجوه الخطابية ، إما لكون الشيء حاضرا فى الذهن لكونه

= الناس الدينارُ الحمر والدرم البيض . (١) ١١٥ — المفتاح .

(٢) أما تشكيكه فى تعريف الحقيقة من حيث هى فبدعوى أنه لا فرق بين المراد منها والمراد من أسماء الأجناس النكرات كرجل وقام إن قصد منها الدلالة على الحقيقة من حيث هى ، فإن قصد منها الحقيقة باعتبار حضورها فى الذهن لم تفرق عن لام العهد الخارجى ، وأما تشكيكه فى الاستغراق فبدعوى التنافى بينه وبين أفراد الاسم ، وقد أجاب الخطيب عن الأول بما أشار إليه من أن لام الحقيقة تدل على الحقيقة بقيد استحضارها فى الذهن ، ولأن العهد الخارجى يقصد بها فرد معين ، وهذا متماز لام الحقيقة عن أسماء الأجناس النكرات وعن لام العهد الخارجى ، وعن التنافى بدفع التنافى بين الاستغراق وأفراد اسم الجنس .

(٣) أى فى الجواب عن تشكيكه فى تعريف الحقيقة .

(٤) أى لا الحقيقة ، فلا تأنى لتعريفها إلا بعد تنزيلها منزلة المهور بوجه من الوجوه الآتية .

محتاجا إليه على طريق التحقيق أو التبرهن^(١) أولاً لأنه عظيم الخطر معقودا لهم^(٢) على أحد الطريقين^(٣) وإما لأنه لا يفيب عن الحس^(٤) على أحد الطريقين لو كان مهورداً^(٥) وقال^(٦) الحقيقة من حيث هي لا واحدة ولا متعددة ، لتعدها مع الوحدة تارة ومع التعدد أخرى ، وإن كانت لا تنفك في الوجود عن أحدهما ، فهي صالحة للتوحد والتكثر ، فكون الحكم استغراقاً أو غير استغراق إلى مقتضى المقام^(٧) فإذا كان خطابياً^(٨) مثل — المؤمن غرّ كريم ، والفاجر خبّ لئيم — يحمل المعرفة باللام مفرداً كان أو جماعاً على الاستغراق بطلان إيهام أن المقصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين ، وإذا كان استدلالياً يحمل على أقل ما يحتمل ، وهو الواحد في المفرد والثلاثة في الجمع^(٩)

-
- (١) كقولهم — الدينار خير من الدرهم — ويمكن أن يكون من هذا في التبرهن قولهم — إن البعث بأرضنا يستلزم .
- (٢) كقوله تعالى : (الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة) ي-٨٩-س-٦٠ .
- (٣) أي طريق التحقيق وطريق التبرهن .
- (٤) كقولك — الأرض مبسوطة — في الأول ، وقولك — الطفيل حضر — في الثاني .
- (٥) هذه الجملة الشرطية لا توجد في كلام السكاكي .
- (٦) أي في الجواب عن تشكيكه في الاستغراق ، وهذا هو الذي أجاب به الخطيب فيما سبق .

- (٧) يعني أن دلالة اللام على هذا ليست بمقتضى الوضع ، وإنما هي بمقتضى للمقام .
- (٨) للمقام الخطاب هو الذي يكتفي فيه بالظن ، وللمقام الاستدلال هو الذي يطلب فيه اليقين .

- (٩) مثل — حصل الدرهم أو الدرهم — هذا وكل ما ذكره السكاكي للخطيب في التعريف باللام ليس فيه من البلاغته ، لأنه لا يخرج عما يقتضيه مقتضى دلالتها =

أغراض التعريف بالإضافة : وإن كان بالإضافة فإما لأنه ليس
 للمتكلم إلى إحضاره في ذهن السامع طريق أخصر منها ، كقوله :
 هوأى مع الركب اليمانيين مُصمِدٌ جنبٌ وجنَّتاني بمكة مَوْتَقٌ^(١)
 وإما لإغنائها عن تفصيل متعذر أو مرجوح لجهة^(٢) كقوله :
 بَنُو مَطَرٍ يومَ اللقاء كأنهم أسودٌ لها في غيل خَفَّانَ أشبلٌ^(٣)
 وقوله :
 قومي مُمْ قتلوا أَمِيَّ أخى فإذا رميتُ بصيبي سَهَى^(٤)

الوضعية ، وقد حاول السكاكي أن يجعل لذلك وجها من البلاغة ، ولكنه تكلف
 فيه على عادته .

(١) هو لجعفر بن عُمَيلة الحارثي ، وكان مسجونا بمكة في جنابة فزارته محبوبته
 مع ركب من قومها ، فلما رحلت قال فيها ذلك ، وأثر قوله — هوأى — على نحو
 — التنى أهوى أو الهوى لى — لأن الإضافة أخصر وأنسب بما هو فيه من ضيق
 الصدر بالحبس ، وكذلك ضيق الشعر ، وقد أطلق الهوى على الهوى مجازاً مرسلًا .
 واليمانيين جمع يمان وألفه عوض عن ياء النسب ، والمصمِد اسم فاعل من — أصمد —
 بمعنى أبعد في السير ، والجنب المستبج من — جنب البعير — إذا قاده إلى جنبه .

(٢) يعني أنه غير متعذر ، ولكنه مرجوح لجهة ، كما سيأتى في الشاهد .

(٣) هو لأبي السمط مروان بن أبي حفصة في مدح معن بن زائدة ، وبنو مطر
 قومه ، بطن من شيان ، والغيل : الشجر المجتمع ، وخفان مأدعة قرب الكوفة ،
 والأشبل أولاد الأسود ، والشاهد في قوله — بنو مطر — لإغناء الإضافة فيه عن
 تفصيل متعذر .

(٤) هو للحارث بن عُمَيلة الجري ، وأميم مناضى مرخم ، وكانت تحضه على
 الأخذ بشار أخيه ممن قتله من قومه ، والشاهد في قوله — قومي — لإغناء الإضافة
 فيه عن تفصيل تركه أرجح لجهة هي خوف تفيرم منه وحقدهم عليه إذا صرح بأسمائهم

ولما تضمنها تعظيماً لشأن المضاف إليه، كقولك - عبدى حضر - فمظم شأنك ، أو شأن للمضاف ، كقولك - عبد الخليفة ركب - فمظم شأن العبد ، أو شأن غيرها ، كقولك - عبد السلطان عند فلان - فمظم شأن فلان ، أو تحقيراً ، نحو - ولد الحجام حضر^(١) ولما لا اعتبار آخر مناصب^(٢)

أغراض التنكير : وأما تنكيره فللافراد^(٣)

(١) هذا مثال لإفادتها تحقير المضاف ، ومن إفادتها تحقير المضاف إليه قولك - ضارب بكر حضر - ومن إفادتها تحقير غيرها قولك - ولد الحجام جليس زيد - ومن إفادتها التعظيم والتحقير قول للشاعر :

أبوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بَرْدُهُ وَجَدَى يَاحَاجُ قَارِسُ شَمْرًا
(٢) كالاستعطف في قوله تعالى : (لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ)
- ي - ٢٣٣ - من - ٢ - وكتضمنها لطفًا مجازيًا في نحو قول الشاعر :

إِذَا كَوُكِبُ الْخُرْقَاءِ لَاحَ بِسَحْرَةٍ سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْأَقَارِبِ
فَأَصَافُ الْكُوكِبَ إِلَى الْخُرْقَاءِ لِأَدْنَى مَلَابَسَةٍ ، وَهِيَ أَنَّهَا لَا تَذْكُرُ كِسْوَةَ الشَّتَاءِ
إِلَّا وَفَتْ طُلُوعَهُ سَحْرًا ، وَهُوَ لَا يَطْلُعُ سَحْرًا إِلَّا فِي الشَّتَاءِ . وَسُهَيْلٌ بَدَلٌ مِنْ كُوكِبٍ .
هذا ولا تختص هذه المزايا بالترفيف بالإضافة ، بل تأتي في الإضافة إلى النكرة ،
فتفيد التعظيم في نحو قول امرأته من بنى عامر :

وَحَرْبُ بَضْجِ الْقَوْمِ مِنْ نَفْيَانِهَا ضَجِيجُ الْجَمَالِ الْجِلَّةِ الدَّيْرَاتِ
سَيَّرَكَهَا قَوْمٌ وَيَصْلِي بِحَرْمِهَا بَنُو نِسْوَةٍ لِشَكْلِ مَصْطَبِرَاتِ
وتفيد التقليل والتحقير في قول الشاعر :

إِذَا جَاعَ لَمْ يَفْرَحْ بِأَكْلَةِ سَاعَةٍ وَلَمْ يَنْتَشِسْ مِنْ قَيْدِهَا وَهُوَ سَائِبُ
(٣) أى الدلالة على فرد منتشر ، وهذا عام في كل نكرة ، فإذا كانت مفرداً
:ت على واحد ، وإذا كانت متنى دلت على اثنين ، وإذا كانت جمداً دلت على
ثلاثة ، وإذا كانت نعا دلت على النوعية أى فرد سائر الأنواع ، ولا يخفى =

أقوله^(١) تعالى : (وجاء رجلٌ من أقصى المدينة يسعى) أى فرد من أشخاص الرجال ، أو للنوعية ، كقوله^(٢) تعالى : (وعلى أبعاصهم غشاوة) أى نوع من الأغشية غير ما يتعارفه الناس^(٣) وهو غطاء للتماعى عن آيات الله ، ومن تنكير غير المسند إليه للإفراد قوله^(٤) تعالى : (ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاكسون ، ورجلاً سَمَماً لرجلٍ) وللنوعية قوله تعالى^(٥) : (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة) أى نوع من الحياة مخصوص وهو الحياة الزائدة ، كأنه قيل -- ولتجدنهم أحرص الناس إن عاشوا ما عاشوا على أن يزدادوا إلى حياتهم فى الماضى والحاضر حياة فى المستقبل فإن الإنسان لا يوصف بالحرص على شيء إلا إذا لم يكن ذلك الشيء موجوداً له حال وصفه بالحرص عليه ، وقوله^(٦) تعالى : (والله خلق كل دابة من ماء) يحتمل الأفراد والنوعية أى خالق كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة ، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه .

أو للتعظيم والتحويل أو للتحقير : أى ارتفاع شأنه أو انحطاطه إلى حد لا يمكن معه أن يعرف ، كقول ابن أبي السمت :

= أن هذا معنى أصلى للنكرة لا يصح ذكره هنا وإنما يعد من البلاغة إذا دل بمعونة المقام على نوعية غريبة أو نحو ذلك مما يأتى ، وقد يقتضى المقام المعنى الأصلى للنكرة إذا كان لا يتعلق بتعيينها غرض ، وذلك نحو - رجل - فى الآية ، ومثل هذا قد يعد وجهاً من وجوه البلاغة .

(١) - ي - ٢٠ - س - ٢٨ . (٢) - ي - ٧ - س - ٢ .

(٣) لهذا تكررت فى الآية ، ولو عرفت لانصرقت إلى ما يتعارفه الناس منها مع أنه ليس مراداً ، فلما أريد غيره تكررت ليسبحوا عنها فيمرقوها ، وإنما كان التنكير هنا للنوعية لأنه هو الذى يقابل أبعاصهم المتعددة بخلاف تنكير الأفراد . وقيل : إن التنكير فى الآية للتعظيم .

(٤) - ي - ٢٩ - س - ٣٩ (٥) - ي - ٩٦ - س - ٢ (٦) - ي - ٤٥ - س - ٢٤

له حاجبٌ في كل أمر يشينه وليس له عن طالب المعروف حاجبٌ^(١)
أى له حاجب أى حاجب ، وليس له حاجبٌ ما .

أو للتكثير^(٢) كقولهم - إن له لإبلا ، وإن له لفنماً - يريدون الكثرة ،
وحمل الزمخشري التكثير في قوله^(٣) تعالى: (قَالُوا أَتُنتَلِهُنَّ مِنَ الْغُرُفِ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَمْ لَكُنَّ عَذْرَاءً لَمْ يَسْغُرْنَ) أو للتقليل^(٤)
كقوله^(٥) تعالى: (وَعَدَ اللَّهُ لِلَّذِينَ إِتَّقَوْهُ مِنْ أَجْلِ اللَّهِ أَجْرًا عَظِيمًا) أي وثىء ما
خالدين فيها ومساكن طيبة في جنتِ عدن ورضوان من الله أكبر أي وثىء ما
من رضوانه أكبر من ذلك كله ، لأن رضاه سبب كل سعادة وفلاح ، ولأن
العبد إذا علم أن مولاه راض عنه فهو أكبر في نفسه مما وراه من النعيم ، وإنما
تمها له برضاه ، كما أنه إذا علم بسخطه تنفست عليه ، ولم يجد لها فائدة ، إن عظمت ،
وقد جاء للتعظيم والتكثير جميعاً ، كقوله^(٦) تعالى: (وإن يكذبوك فقد كذبتُ

(١) هو كما في - زهر الآداب - لأبي السمط سروان بن أبي حفصة ، ونسب في -
ديوان اللعاني سلوى ابن أبي السمط ، وهو أبو الطمحنان القيني ، وقوله:
فني لا يبالى للدجلون بنوره إلى بابه ألا تضيء لأكواب
ومضى البيت أن ممدوحه له حاجب عظيم من نفسه يمنعه عن فعل ما يشينه ، وليس له
حاجب ما عن طالب الندي ، فالحاجب الأول نفس والتكثير فيه للعظيم ، والحاجب الثاني
حس ، والتكثير فيه للتحقير على سبيل المبالغة في النفي ، وفي قوله - وليس له عن طالب
العرف حاجب - قلب ، والأصل - وليس لطالب العرف حاجب عنه .

(٢) فيفيد أنه كثير إلى حد لا يعرف ، وإنما أفاد التكثير التكثير مع أن الأصل
فيه الدلالة على الوحدة ؛ لأنه لا تنافي بين الداليتين كما سبق ، والفرق بين التكثير والتعظيم
أن الأول ينظر فيه إلى الكميات والقادير ، والثاني ينظر فيه إلى علو الشأن ، وبهذا
يعرف الفرق بين التقليل والتحقير .

(٣) - ي - ١١٢ - س - ٧ (٤) فيفيد أنه قليل إلى حد لا يعرف .

(٥) - ي - ٧٢ - س - ٩ (٦) - ي - ٤ - س - ٣٥ .

رس من قبلك) أي رسل ذوو عدد كثير وآيات عظام^(١) وأعمار طويلة ونحو ذلك .
والسكاكي^(٢) لم يفرق بين التعميم والتكثير ، ولا بين التحفيز والتقليل ، ثم
جمل التكثير في قولهم — شرُّ أهرُ ذائب — للتعميم ، وفي قوله^(٣) تعالى : (ولئن
مستهم نفعه من عذاب ربك) بخلافه ، وفي كليهما نظر ، أما الأول فلما
سيأتي^(٤) وأما الثاني فلأن خلاف التعميم مستفاد من البناء للعرضة ، ومن نفس
الكلمة^(٥) لأنها إما من قولهم — نفع الريح — إذا هبت : أي هبة ، أو من
قولهم — نفع الطيب — إذا فاح : أي فوحة ، كما يقال شمة ، واستعماله بهذا
المعنى في الشر استعارة ، إذ أصله أن يستعمل في الخير ؛ يقال — له نفعة طيبة —
أي هبة من الخير . وذهب أيضاً إلى أن قوله^(٦) تعالى : (يا أبا عبد الله إني أخاف أن
يمسك عذاب من الرحمن) بالتكثير دون عذاب الرحمان بالإضافة إما للتحويل
أو بخلافه^(٧) والظاهر أنه بخلافه ؛ وإليه ميل الزمخشري ، فإنه ذكر أن إبراهيم
صلى الله عليه وسلم لم يخل هذا الكلام من حسن الأدب مع أبيه ؛ حيث لم يصرح
فيه أن العذاب لاحق لا صق به . ولكنه قال : (إني أخاف أن يمسك عذاب من
الرحمن) فذكر الخوف والمس ونكر العذاب .

وأما التكثير في قوله^(٨) تعالى : (ولكم في الفصاح حياة) فيحتمل النوعية

(١) قد يقال : إن الذي في الآية تكثير رسل ، فبدل على عظمهم لا على عظم الآيات ،
وأجيب بأنه يشير بهذا إلى أنه هو المراد بعظم الرسل ، أو إلى أنه داخل في عظمهم .

(٢) للفتح — ١٠٣ — (٣) — ي — ٤٦ — م — ٢١

(٤) من أن تقديم السند إليه في ذلك لتخصيص لا لتعميم ، لأن المعنى ما أهر
ذائب إلا شر .

(٥) لا يخفى أن هذا لا يمنع أن يكون للتكرار دلالة عليه أيضاً ، لأن المعنى الواحد
قد يجتمع فيه دلاتان وثلاث لفرض من الأغراض .

(٦) — ي — ٤٥ — م — ١٧ (٧) خلاف التحويل هو التحويل (٨) — ي — ١٧٩ — م — ٢

والتعظيم ، أى ولكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حيلة عظيمة ، لمنه مما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد متى اقتدروا ، أو نوع من الحياة وهو الحاصل للمقتول وللقاتل بالارتداع عن القتل للعلم بالاقتصاص ، فإن الإنسان إذا تم بالقتل تذكر الاقتصاص ، فارتدع ، فلم صاحبه من القتل وهو من القود ، فتسبب حياة نفسين .

ومن تنكير غير المسند إليه النوعية : (وأمطرنا عليهم مطراً) ^(١) أى وأرسلنا عليهم نوعاً من المطر عجيباً ، بنى المجازة ، ألا ترى إلى قوله ^(٢) تعالى : (فساء مطرُ النذرِينَ) وللتعقير ^(٣) : (إن نظنُّ إلا ظناً) ^(٤) .

(١) - ي - ١٧٣ - س - ٢٦ ،

(٢) أى فى الآية نفسها ، لأن قوله - فساء - صيغة تعجب .

(٣) فالنبي فى الآية إلا ظناً ضعيفاً ، وإنما جعل على هذا ولم يجعل مصدراً مؤكداً ، لأن الاستثناء لا يصح فى المصدر للتوكيد ، وعلى الأول يكون من المصدر المبين لنوع فعله .

(٤) - ي - ٣٢ - س - ٤٥ .

هذا ، وقد يأتي التنكير لأغراض أخرى :

منها قصد التجاهل فى قوله تعالى : (هلْ ندلكم على رجلٍ يَبْشِكُمْ إِذَا مُزَّقَتْ

كل مِزْقَ إِنْكُمْ لَنى خَلْقٍ جَدِيدٍ) - ي - ٧ - س ٣٤ .

ومنها أن يمنع مانع من التعريف كما فى قول الشاعر :

إِذَا سَمِعْتَ مَهْزَنَهُ يَمِينٍ لَطُولَ الْجُلِّ بَدَّاهُ فَمَالَا

لم يقل - يمينه - لأنه كره أن ينسب ذلك إلى يمينه بمدح ، فكراها ولم يصفها إليه .

تمرينات على التعريف والتذكير

تمرين — ١

١ — قال الله تعالى : (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا ، فذهب فرعونُ الرسولَ) - ي ١٥ ، ١٦ ، م - ٧٣ - فلماذا نكرُ رسولاَ أولاً وعرفه ثانياً ؟
— ومن أى أقسام اللام لام الرسول ؟

تمرين -- ٢

١ — قال الله تعالى : (فذلك الذى يدعُ للينيم) - ي ٢ - م - ١٠٧ -
فلماذا أتى باسم الإشارة لقبعيد ولم يأت بها لقريب .
٢ — لماذا أوتر اسم الموصول على غيره من المعارف فى قول الشاعر :
أعبادُ المسيح يخاف صبحي ونحن عبيدُ من خلق المسيح

تمرين - ٣

١ — ما الغرض من تكبير المسند إليه فى قول الشاعر :
وفى السماء نجومٌ لا عدادَ لها وليس يكسفُ إلا الشمسُ والقمرُ
٢ — لماذا عرّف المسند إليه بالعلمية وبالوصولية فى قوله تعالى :
(محمدٌ رسولُ الله والذينَ معه أشدُّاء على الكفارِ رحماء بينهم)
— ي ٢٩ — م ٤٨ .

تمرين - ٤

١ — قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن من البيان لسحراً ، وإن من الشعر لحكمة » فلماذا نكر المسند إليه ولم يعرفه ؟
٢ — لماذا عرف المسند إليه بالإضافة فى قول الشاعر :
أخوك الذى إن تدَّعه لملة يجبك وإن تنضب إلى السيف يفضب

تمرين - ٥

١ - قال الله تعالى : (إِنْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرٌ ، إِنْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرٌ)
- ٥ - ٦ ، ٥ - ٦ - ٩٤ - فلماذا عرف العسر في الموضعين ونكر يسراً فيهما ؟
ومن أى أقسام اللام لام العسر ؟

٢ - ما الغرض من التنكير في قول الشاعر :
شقت لمنظرك الجيوبَ عقائلٌ وبكتك بالدمع المتون غوانٍ

تمرين - ٦

١ - قال الشاعر :

أحياؤنا لا يرزقون بدرهم وبألف ألف ترزق الأمواتُ
فلماذا عرف المسند إليه الأول بالإضافة والثاني باللام ولم
يعكس فيهما .

٢ - بين الغرض من التنكير في قول الشاعر :

وقد منى جانبٌ لا أضيمه وللهو منى والخلاعة جانبٌ

٣ - بين الغرض من التعريف والتنكير في قول المتنبي :

أهمُّ بشيءٍ والليالي كأنها تطاردني عن كونه وأطاردُ

أغراض الوصف : وأما وصفه فليكون الوصف تفسيراً له كاشفاً عن معناه ^(١) كقولك — الجسم الطويل العريض العميق محتاج إلى فراغ يشغله — ونحوه في الكشف قول أونس :

الْأَلْمَى الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّنَّ كَأَنَّ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا ^(٢)
حُكِيَ أَنَّ الْأَصْمَى سَأَلَ عَنِ الْأَلْمَى فَأَنْشَدَهُ وَلَمْ يَزِدْ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ^(٣)
تَعَالَى : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ، إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ، وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ لِلْهَلَعِ سُرْعَةُ الْجَزَعِ عِنْدَ مَسِّ الْكُرْهِ ، وَسُرْعَةُ الْفَرَقِ عِنْدَ مَسِّ الْخَيْرِ ، مِنْ قَوْلِهِمْ - نَاقَةُ هُلُوعٍ - سُرْعَةُ الْبَرِّ - وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ^(٤) قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرٍ : مَا الْمَلْعُ ... قُلْتُ : قَدْ فَسَّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى . لَأَتَمُنَى كَلَامُ الزَّمَخْشَرِيِّ .
أَوْ لِكُونِهِ مُخَصَّصًا لَهُ ^(٥) نحو - زَيْدُ الْعَاجِرِ عِنْدَنَا .

(١) هذا معنى أصلي للوصف ، فلا يصح ذكره في وجوه البلاغة ، وكذلك كونه غرضاً للموصوف .

(٢) هو لأونس بن حَبِيرٍ رَفِي فُضَالَةَ بْنِ كَلْدَةَ ، وَقَبْلَهُ :
أَيُّهَا النَّفْسُ أَجْمَلِي جَزْطَ إِنَّ الَّذِي تَحْذَرِينَ قَدْ وَقَعَا
إِنَّ الَّذِي جَمَعَ الشَّجَاعَةَ وَالنَّجَّةَ وَالْبِرَّ وَالتَّقَى جُسَمَا
فَالْأَلْمَى بِالرَّفْعِ خَيْرٌ - إِنْ - وَلِهَذَا قَالَ - وَنَحْوُهُ فِي الْكَشْفِ - لِأَنَّهُ لَيْسَ
مُسْتَدًا إِلَيْهِ ، وَقَدْ رُوِيَ بِالنَّسَبِ عَلَى أَنَّهُ وَصَفَ لَاسِمَ - إِنْ - وَيُؤَيِّدُ هَذِهِ الرِّوَايَةَ
إِتْيَانُ خَيْرٍ - إِنْ - بَعْدَ هَذَا فِي قَوْلِهِ :

أَوْدَى فَلَاتَفْعِ الْإِشَاحَةَ مِنْ أَمْرِ لِمَرِّهِ بِمَحَاوِلِ الْبِدَا

(٣) - ي - ١٩ ، ٢٩ ، ٢١ - س - ٧٠

(٤) هو أبو العباس ثعلب ، من أئمة اللغة والنحو .

(٥) التخصيص رفع الاحتمال في المعارف وتقليل الاشتراك في النكرات .

أو لكونه مدحاً له ، كقولنا — جاء زيد العالم — حيث يتمين فيه زيد قبل ذكر العالم ، ونحوه من غيره ^(١) قوله تعالى : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وقوله ^(٢) تعالى : (هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِي الْمُصَوِّرُ) .

أو لكونه ذمّاً له ، كقولنا — ذهب زيد للناسق — حيث يتمين فيه زيد قبل ذكر للناسق ، ونحوه من غيره قوله ^(٣) تعالى : (فَلَمَّا قُرِئَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعَهُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) .

أو لكونه تأكيداً له ^(٤) كقولك — أمس الدابر كان يوماً عظيماً . أو لكونه بياناً له ، كقوله ^(٥) تعالى : (لَا تَتَّخِذُوا الْهَيْنَ اثْنَيْنِ ، إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ) قال الزمخشري : الاسم الحامل لمعنى الأفراد والتنبيه دالة

(١) نحوه أيضاً من للسند إليه قوله تعالى : (تبارك الله أحسن الخالقين) وقول خرقن أخت طرفة :

لا يبعدن قومي الدين هم سم العداة وآفة الجور
النازلون بكل معترك والطيون معاند الأزر

(٢) — ي — ١ — س — ١

(٣) — ي — ٢٤ — س — ٥٩

(٤) — ي — ٩٨ — س — ١٦

(٥) أى لنوعاً لا اصطلاحياً ، ولا بد للوصف للؤكد من حال يقتضيه كإظهار السرور أو التأسف في المثال ، والتأكيد يقتضيه هنا زائد أعلى الوصفية بخلافه في التوكيد بالنفس ونحوه مما يأتي .

(٦) — ي — ٥١ — س — ١٦

وقد ذكرنا هنا فروقاً بين الوصف للبين وغيره مما سبق ، وقيل : إن الوصف للبين يمكن جهه من الوصف للؤكد ، وإنما جعل وصفاً ولم يسم عطف بيان ، لأن عطف البيان لا يكون مشتقاً ولا مؤولاً به .

على شينين : على الجنسية والعدد المخصوص . فإذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكد فدل به على المقصد إليه والعناية به ، ألا ترى أنك لو قلت إنما هو إله ولم تؤكد بواحد لم تحسن ، وخيل أنك تثبت الإلهية لا الوحدانية ، وأما قوله ^(١) تعالى : (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا حَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) فقال السكاكي ^(٢) شفع - دابة - بفي الأرض ، و - طائر - يطير بجناحيه لبيان أن المقصد بهما إلى الجنسين ^(٣) وقال الزحشرى : معنى ذلك زيادة التعميم والإحاطة ^(٤) كأنه قيل : وما من دابة قط في جميع الأرض السبع ، وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه .

واعلم أن الجملة قد تقع صفة للنكرة ، وشرطها أن تكون خبرية ، لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر ، فلم يستقم أن تكون إنشائية مثله ، وقال السكاكي ^(٥) لأنه يجب أن يكون المتكلم يعلم تحقق الوصف للموصوف ، لأن الوصف إنما يؤتى به لتمييزه الموصوف بما عدا ، وتمييز المتكلم شيئاً من شيء بما لا يعرفه له محال ، فما لا يكون عنده محققاً للموصوف يتمتع أن يحمله وصفاً له بحكم عكس النقيض ^(٦) ومضمون الجمل الطلبية كذلك ،

(١) - ي - ٣٨ - ٦ (٢) ١٠١ - للفتاح (٣) أي لابد إلى العدد .

(٤) أما أصل التعميم فاستفاد من وقوع النكرة في سياق النفي ، والزيادة لرفع احتمال إرادة دواب أرض واحدة أو طيور جو واحد ، وجعل الاستغراق حقيقياً في جميع الدواب والطيور ، ولا يخفى أن كلام السكاكي يؤول إلى ذلك أيضاً ، لأنه عند قصد المجلس يكون الاستغراق حقيقياً .

(٥) ١٠٠ و ١٠١ - للفتاح .

(٦) أي لقوله - يجب أن يكون للتكلم يعلم تحقق الوصف للموصوف .

لأن الطلب يقتضى مطلوباً غير متحقق لامتناع طلب الحاصل ، فلا يقع شيء منها صفة شيء ، والتعليل الأول أعم ، لأن الجملة الإنشائية قد لا تكون طلبية^(١) كقولنا - نعم الرجل زيد . وبئس المصاحب همرو ، وربما يقوم بكر ، وكم غلام ملك ، وعسى أن يحىء بشر ، وما أحسن خالداً ، وصبيغ السقود نحو بعت واشترت - فإن هذه كلها إنشائية وليس شيء منها بطلبي . ولا امتناع وقوع الإنشائية صفة أو خبراً قيل في قوله :

جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط^(٢)

تقديره - جاءوا بمذق مقول عنده هذا القول ، أى بمذق يحمل رائيته أن يقول لمن يريد وصفه له هل رأيت الذئب قط ، فهو مثله في اللون لإيراده في خيال الرائي لون الذئب لورقته^(٣) وفي مثل قولنا - زيد اضربه أولاً تضربه - تقديره - مقول في حقه اضربه أو لا تضربه^(٤) .

(١) لا يخفى أن الجملة الإنشائية غير الطلبية كالإنشائية الطلبية فيما ذكره السكاكي ، ولا معنى للتطويل بهذه الملاحظات اللفظية في هذا العلم ، ولأسباب أن ما ذكره من ذلك الشرط من مسائل علم النحو .

(٢) هو لعبد الله بن ربيعة التيمي للمروفي بالعجاج :

حق إذا جنّ الظلام واختلط جاءوا بمذق: هل رأيت الذئب قط
واللذق اللبن المخلوط بالماء ، مصدر بمعنى اسم للفعول ، وقوله - جن الظلام - بمعنى أقبل أولاً ، واختلاطه إنما يكون بعد ذهاب نور النهار كله ، يصف قوماً أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بهذا اللذق . (٣) الورقة سواد في غبرة .

(٤) قد يأتي الوصف لأغراض أخرى ، منها الترحم في قول الشاعر :

إلهى عبدك العاصى أتاكسكا مقرأ بالذنوب وقد دعا كا

ومنها قصد الإبهام ، نحو قولك - تصدقت صدقة كبيرة أو صغيرة : ومنها قصد التعميم ، مثل قولك - أكرم الناس الصغار والكبار .

أغراض التوكيد :

وأما توكيده فلتقريب ، كما سيأتي في باب تقديم الفعل وتأخيره ^(١) .
أو لدفع توهم التجوز أو السهو ^(٢) كقولك - عرفتُ أنا ، وعرفتُ أنت ،
وعرف زيد زيداً - أو عدم الشمول ، كقولك - عرفتُ الرجلان كلاهما ، أو
الرجال كلهم ^(٣) قال السكاكي ^(٤) ومنه - كل رجل عارف ، وكل إنسان حيوان -
وفيه نظر ، لأن كلمة - كل - تارة تقع تأسيساً وذلك إذا أفادت للشمول
من أصله حتى لو لا مكانها لما عُقلَ ، وتارة تقع تأكيداً ، وذلك
إذا لم تنفذه من أصله بل تمنع أن يكون اللفظ المقتضى له مستعملاً في غيره .

(١) كقولك - هو يعطى الجزيل - فهو يفيد من تقوية الحكم مالا يفيد
قولك - يعطى زيد الجزيل - لتكرار الإسناد في الأول ، ولا يخفى أن هذا ليس
من توكيد للسند إليه فلا معنى لتدكره هنا .

(٢) بأن يكون في الكلام أو لل مقام ما يوم ذلك فيؤتى بالتوكيد لدفعه ، وبهذا
يمتاز نظر علم للمعانى عن نظر علم النحو إلى التوكيد ، وهذا كما في قولك - قطع الأمير
نفسه السارق - فإنه لو قيل - قطع الأمير السارق - لتوهم أن القاطع غيره بأمره
على ما جرت به العادة في ذلك ، أما النحو فيجوز فيه أن يقال - قطع الأمير نفسه
السارق ، وقطع الأمير السارق - بلا نظر إلى هذه الاعتبارات ، وعلى هذا ورد
التوكيد في قوله : (ولقد أريناه آياتنا كلها فكذب وأبى) - ي - ٥٦ س ٢٠ -
وقوله : (فسجد لللائكة كلهم أجمعون ، إلا إبليس أبى أن يكون مع الساجدين)
- ي - ٣٠ ، ٣١ - س ١٥ - ففي هذا إشارة إلى فطاعة مكذوب فرعون
واستكبار إبليس اللعين .

(٣) فإنه قبل التأكيد يحتمل أن أحد الرجلين أو بعض الرجال لم يحج ، ولكنه
لم يمتد به فأطاق الكل وأريد البعض على سبيل المجاز .

(٤) ١٠١ - للفتاح .

أما الأول فهو أن تكون مضافة إلى نكرة (١) كقوله (٢) تعالى (كلُّ حزبٍ بما لديهم فرحون) وقوله (وكلُّ شيءٍ فصلَّناه تفصيلاً) (٣) وقوله (وهم من كلِّ حدبٍ يؤسسون) (٤) وأما الثاني فما عدا ذلك ، كقوله (٥) تعالى (فسجد الملائكةُ كلُّهم) وهي في قوله — كل رجل عارف ، وكل إنسان حيوان — من الأول لا الثاني لأنها لو حذفت منهما لم يفهم الشمول أصلاً .

أغراض عطف البيان :

وأما بيانه وتفسيره فلا يضاحه باسم مختص به (٦) كقوالك — قدم صديقك خالد .

(١) كذلك المضافة إلى معرفة ، كقوله تعالى : (كلُّ الطعام كان حلاً لبني إسرائيل) — ي — ٩٣ — س — ٣ .

(٢) — ي — ٥٣ — س — ٢٣

(٣) — ي — ١٢ — س — ١٧

(٤) — ي — ٩٦ — س — ٢١

(٥) — ي — ٣٠ — س — ١٥

(٦) هذا معنى نحوي لعطف البيان ، وإنما يعد من البلاغة إذا كان للسند إليه شأن يقتضى العناية بأمره كعظم شأنه أو حقارته ، فيسكون عطف البيان لمده ، أو ذمة أو نحو ذلك ، كقوله تعالى (جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس) — ي — ٩٧ — س — ٥ — وقوله (ويسقي من ماء صديد) — ي — ١٦ — س — ١٤ — وقد يكون عطف البيان غير مختص بمتبوعه ولكن يحصل الإيضاح والاختصاص بمجموعهما ، كما في قول الشاعر :

والمؤمن العائذات الطير بمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

ما إن أنيت بشيء أنت تكرمه إذن فلا رفعت سوطاً إلى يدي

أغراض البذل :

وأما الإبدال منه فلزيادة التقرير والإيضاح^(١) نحو - جاءني زيد أخوك ،
وجاء القوم أكثرهم ، وسلب عمرو ثوبه^(٢) ومنه في غيره قوله تعالى^(٣)
(اهدنا الصراط المستقيم * صراط الذين أنعمت عليهم) .

أغراض عطف النسق :

وأما العطف فلفظصيل المسند إليه مع اختصار^(٤) نحو - جاء زيد
وعمر و خالد .

فالطير عطف بيان للعائدات ، وكل منهما غير مختص بصاحبه في ذاته ، وإنما
حصل هذا بمجموعهما .

(١) يعنى أنه يؤتى به لهدين الأمرين زيادة على قصده بالحكم وهو المعنى
النحوى للبذل ، أو أن فيه زيادة تقرير على التوابع السابقة ، لأنه على نية تكرار
العامل ، فيكون إسناده أقوى من غيره .

(٢) لم يأت بمثال لعطف الغلط ، لأنه لا يقع في فصيح الكلام إلا أن يكون
بذل بداء ، وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ثم تذكر البذل بعده فتوهم أنك
غالط لقصد المبالغة والتفنن ، وشرطه أن يرتقى فيه من الأدنى إلى الأعلى ،
كما في قول الشاعر :

ألمع برق سرى أم ضوء مصباح أم ابتسامتها بالنظر الضاحى
هذا وفي البذل من وجوه البلاغة وجه الإجمال ثم التفصيل والعناية بإثبات
الحكم ، ولا يكون هذا إلا لمقام يقتضيه ، كما في قول الشاعر :

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا ولما نلرجو فوق ذلك مظهرأ

(٣) - ي - ٦ ، ٧ - س - ١

(٤) هذا غير ما يفيد العطف من معناه النحوى كالدلالة على مطلق الجمع

أو لتفصيل المسند مع اختصار، نحو — جاء زيد فعمر — أو ثم عمرو ،
أو جاء القوم حتى خالد^(١) ولا بد في — حتى — من تدريج ، كما ينبغي
عنه قوله :

وكنْتُ فتي من جنـد إبليس فارتمى

بي الحال حتى صار إبليس من جندي^(٢)

أو لرد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب^(٣) كقولك — جاءني
زيد لا عمرو — لمن اعتقد أن عمراً جاءك دون زيد ، أو أنهما جاآك جميعاً ،

في الواو ، ووجه الاختصار في المثال أنه في معنى — جاء زيد وجاء عمرو
وجاء خالد ، وقد أشار به إلى أن تفصيل المسند إليه خاص بالواو .

هذا ولا بد لذلك من مقام يقتضيه ، كما في قوله تعالى : (إن فرعون وهامان
وجنودهما كانوا خاطئين) — ي — ٨ — ٢٨ — فذكر بالتفصيل فرعون
وهامان لأنهما السبب في الخطأ دون جنودهما .

(١) أشار بهذا إلى أن تفصيل المسند خاص بالفاء وثم وحتى ، لأنها تبين أنه
حصل بترتيب وتعقيب أو بترتيب وتراخ أو بترتيب ذهني ، ووجه الاختصار فيها
أنها تغني عن — جاء زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة أو نحو ذلك — ولا يخفى أنه
يحصل فيه أيضاً تفصيل المسند إليه ولكنه غير مقصود منها ، لأنه يكون معلوماً
قبلها فتساق لأجل تفصيل المسند وحده .

(٢) هو للحسن بن هاني المعروف بأبي نواس . وحتى فيه ليست عاطفة ،
ولأنما يقصد التمثيل به لإفادتها التدريج ، وإنما لم تكن عاطفة فيه لأن المشهور أنها
لا تأتي في عطف الجمل ، ولأن الجملة قبلها لا يستقل بها الكلام حتى يصح العطف
عليها عند من يقول بصحة العطف بها في الجمل .

(٣) أي مع الاختصار على ما سبق ، لأن هذا هو الذي يعني به في هذا العلم .

وقولك — ما جاءني زيد لكن عمرو — لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو،
أو لصرف الحكم عن محكوم له إلى آخر، نحو — جاءني زيد بل عمرو،
وما جاءني زيد بل عمرو (١) .

أو للشك فيه أو التشكيك (٢) نحو — جاءني زيد أو عمرو ، أو إما زيد
وإما عمرو ، أو إما زيد أو عمرو — أو للإيهام ، كقوله (٣) تعالى : (وإِنَّمَا
أَوْحَيْنَاكَ عَلَىٰ مُهْدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) أو للإباحة أو التخيير، وهو أن يفيد
ثبوت الحكم لأحد الشيئين أو الأشياء فحسب (٤) مثالهما قولك — ليدخل
الدار زيد أو عمرو — والفرق بينهما واضح ، فإن الإباحة لا تمنع من الإتيان
بأحدهما أو بهما جميعاً .

(١) فالمعنى فيه على نقل حكم النفي إلى عمرو على ما ذهب إليه المبرد ، والجمهور
على أن — بل — تنقل حكم الإثبات لا النفي .

(٢) أى مع الاختصار أيضاً ، والشك من المتكلم ، والتشكيك للسامع ،
والبلاغة في التشكيك أعلى من البلاغة في الشك ، لأن التشكيك يجعل
وسيلة إلى بلوغ اليقين ووصول الحق إلى المخالفين على وجه لا يثير غضبهم ،
لينظروا فيه فيؤدبهم النظر إلى العلم به ، وقد جعل السكاكي من هذا قوله
(وإِنَّا أَوْحَيْنَاكَ عَلَىٰ إِيَّاكَ) ولم يجعله للإيهام على السامع كما فعل الخطيب ،
ومنه أيضاً قول الشاعر :

وقد زعمت ليلى بأنى فاجر لنفسى تقاها ، أو عليها لجورها

وقيل : إن — أو فيه — بمعنى الواو .

(٣) — ي — ٢٤ — س — ٣٤

(٤) أى من غير قصد إلى تشكيك أو إيهام .

أغراض ضمير الفصل :

وأما توسطُ الفصل بينه وبين المسند فلتنخيصه به ^(١) كقولك
— زيد هو المنطلق ، أو هو أفضل من عمرو ، أو خير منه ، أو هو يذهب ^(٢)

(١) يعنى تخصيص المسند إليه بالمسند ، فالباء داخلة على المقصور وما قبلها هو المقصور عليه ، ومن أغراض الفصل أيضاً التأكيد ، وإنما يفيد التأكيد إذا حصل التخصيص بغيره بأن تكون الجملة معرفة الطرفين مثلاً ، كما فى قوله تعالى (إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين) — ي — ٥٨ — س ٥١ — وقوله (فلما توفيتنى كنت أنت الرقيب عليهم) — ي — ١١٧ — س ٥ — وقوله (لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون) — ي — ٢٠ — س ٥٩ — وقد يكون لتخصيص المسند بالمسند إليه ، نحو — الكرم هو التقوى — لأنه بمعنى لا كرم إلا التقوى .

(٢) الحق أن هذا ليس ضمير فصل ، وإنما يعرب توكيداً أو مبتدأ ثانياً ، لأنه يشترط فى ضمير الفصل أن يكون ما بعده خبراً معرفة أو كالمعرفة فى عدم قبول — أل — كلفظ خير ، ويشترط فيما قبله أن يكون مبتدأ ولو باعتبار الأصل ، وأن يكون معرفة ، ويشترط فيه نفسه أن يكون بصيغة المرفوع ، وأن يطابق ما قبله ، فلا يجوز كنت هو الفاضل .

تمربنات على التوابع

تمرين - ١

- (١) بين الغرض من البدل في قول الشاعر :
- وكنت كذى رجلين : رجل صحيحة ورجل رعى فيها الزمان فشلت
- (٢) هل يجوز بلاغة كما يجوز نحواً أن يجعل عطف البيان بدلاً مطابقاً وبالعكس ، أو أن لكل منها مقاما خاصا به ؟
- (٣) بين معنى — أو — ومزاتها بلاغة في قول الشاعر :
- نحن أو أتم الأولى ألفوا الحق فبدأ للبطالين وسحقاً

تمرين - ٢

- (١) من أى أقسام البدل قوله تعالى (ومن يفعل ذلك يلق أثاما . يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخذل فيه مهانا) — ي — ٦٨ ، ٦٩ — س — ٢٥ — وأى غرض دعا إليه ؟ وما منزلته في البلاغة ؟
- (٢) أى غرض دعا إلى التوكيد في قول الشاعر :
- لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ياليت عدة حول كله رجباً
- (٣) قال تعالى (فله الحمد رب السماوات ورب الأرض رب العالمين) — ي — ٣٦ — س — ٤٥ — فلماذا عطف في الأول دون الثاني ؟

تمرين - ٣

- (١) قال الله تعالى (إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين) — ي — ٨ — فما فائدة العطف بلاغة فيه ؟ ولماذا أو ثرت فيه الواو على غيرها ؟
- (٢) أى غرض دعا إلى العطف حتى في قول الشاعر :
- قهرناكم حتى السكامة فأنتم تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا
- (٣) ما الغرض من الوصف في قول الشاعر :
- ويأوى إلى نسوة عطل وشعثاً مراضيع مثل السعالى

أغراض التقديم :

وأما تقديمه فلمكون ذكره أهم ، إما لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه (١)

وإما ليتمكن الخبر في ذهن السامع ، لأن في المبتدأ تشويقاً إليه ، كقوله :

والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد (٢)

وهذا أولى من جعله شاهداً لكون المسند إليه موصولاً كما فعل السكاكي (٣) .

وإما لتعجيل المسرة أو المساءة لكونه صالحاً للتفاوت أو التطيُّر ، نحو — سعد في دارك ، والسفاح في دار صديقك .

وإما لإيهام أنه لا يزول عن خاطر ، أو أنه يستأنس ، فهو إلى الذكر أقرب (٤) .

(١) هذا إذا كان المسند إليه مبتدأ أو نحوه لا فاعلاً أو نحوه ، ولا ينبغي أن هذه نسكتة ضعيفة لا يعول عليها هنا .

(٢) هو لأحمد بن عبد الله المعروف بأبي العلاء المعري ، وقوله — حارت — بمعنى اختلفت من إطلاق المألوم وإرادة اللازم على سبيل المجاز المرسل ، واسم الموصول مبتدأ وخبره حيوان على تقدير مضاف ، أى معاد حيوان كما يدل عليه سياق القصيدة — ويجوز أن يراد استحداث الحيوان من النطفة فلا يحتاج إلى تقدير مضاف .

(٣) ٩٨ — المفتاح ، ولا مانع من جعله شاهداً لها معاً ، وبما يدخل في هذا الغرض أن يكون المسند إليه ضمير شأن أو قصة ، كما في قول الشاعر :

هي الدنيا تقول بمـلـه فيها حذار حذار من بطش رقتى

(٤) كقول جميل :

بثينة ما فيها إذا ما تبصرت معاب ولا فيها إذا نسبت أشب

وإما لنحو ذلك (١) .

قال السكاكي (٢) وإما لأن كونه متصفاً بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر ، كما إذا قيل لك : كيف الزاهد ؟ فتقول : الزاهد يشرب ويطرب . وإما لأنه يفيد زيادة تخصيص ، كقوله :

متى تهزّزُ بني قطنَ تجدهم سيوفاً في عواتقهم سيوف
جلوس في مجالسهم رزان وإن ضيف ألم فهم مخفوف (٣)

والمراد — هم مخفوف — وفيه نظر ، لأن قوله — لا نفس الخبر يشعر بتجويز أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر ، وهو باطل (٤) لأن نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بها إما يكون تصديقاً ، وإن أراد

(١) كإظهار تعظيمه في نحو قوله تعالى (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رهماء بينهم) — ي — ٢٩ — س — ٤٨ — أو تحقيره في قولك — الدنيا لا تساوي عند الله جناح بعوضة .

(٢) ١٠٤ ، ١٠٥ — المفتاح .

(٣) لا يعلم قائلهما ، وقوله — تهزّز — بمعنى تهيجهم للحرب ، وقوله : — تجدهم سيوفاً — معناه كالسيوف في المضاء ، ورزان جمع رزين ، وخفوف مصدر خف بمعنى أسرع ، بمدحهم بالنخوة في قوله — متى تهزّز الخ — وبالعظمة والشرف في قوله — جلوس ... الخ — وبالكرم في قوله — وإن ضيف ألم ، الخ . وبعد البيتين :

إذا نزلوا حسبتهم بدورا وإن ركبوا فإنهم حثوف

(٤) أجيب عنه في هذا بأنه لا يريد نفس الخبر مجرداً عن الحكم حتى يلزمه ذلك ، فهو لا يقصد إلا أنه إذا علم تحقق المسند في الجملة ولم يعلم المسند إليه قدم على المسند ، وهذا ظاهر لا اعتراض عليه .

بذلك وقوع الخبر مطلقاً فغير صحيح أيضاً لما سيأتى ^(١) أن العبارة هن مثله لا يتمرض فيها إلى ما هو مسند إليه ، كقولك - وقع القيام - ثم في مطابقة الشاهد الذى أنشده للتخصيص نظر ^(٢) لما سيأتى أن ذلك مشروط بكون الخبر فعلياً ، وقوله - والمراد هم خفوف - تفسير للشيء بإعادة لفظه ^(٣) .

قال عبد القاهر ^(٤) وقد يقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى إن ولى حرف النفي ^(٥) كقولك ما أنا قلت هذا - أى لم أقله مع أنه مقول ، فأفاد نفي الفعل عنك وثبوته لغيرك ، فلا تقول ذلك إلا فى شيء ثبت أنه مقول وأنت تريد نفي كونك قائلًا له ، ومنه قول الشاعر :

وما أنا أسقمتُ جسمى به ولا أنا أضربت فى القلب ناراً ^(٦)
إذ المعنى أن هذا السقيم الموجود والضرم الثابت ما أنا جالباً لها ،

(١) فى أول الكلام على متعلقات الفعل .

(٢) أجيب عنه فى هذا بأنه لا يريد بالتخصيص هذا الحصر وإنما يريد التخصيص بالذكر ، ولا يخفى أن حمل التخصيص على ذلك بعيد ، على أنه سيأتى أن السكاكى يريد فى هذا ونحوه التخصيص بمعنى الحصر وأنه لا يشترط فيه كون الخبر فعلياً .

(٣) لا يخفى أن السكاكى لا يريد بهذا تفسيره ، وإنما يريد بيان محل الشاهد ، وما كان أغنى الخطيب على الإطالة فى هذه المباحكات اللفظية .

(٥) ٨٤ - دلائل الإعجاز .

(٥) يعنى أنه فى هذه الحالة يفيد قصر نفي الخبر الفعلى على المسند إليه وإثباته لغيره على الوجه الذى نفي به من خصوص أو عموم على ما سيأتى فى الأمثلة ، فالباء داخله هنا على المقصور ، والمراد ببلائه حرف النفي لإتيانه بعده ولو كان بينهما فاصل ، فيشمل نحو - ما زيدا أنا ضربت ، وما فى الدار أنا جاست .

(٦) هو لأحمد بن الحسين المعروف بابن الطيب المتنبى ، وقوله - أضربت - بمعنى أشعلت ، يعنى نار الحب ، ونحوه قول الشاعر :

فالقصد إلى نفي كونه فاعلاً لهما لا إلى نفيهما ، ولهذا لا يقال - ما أنا قلت ولا أحد غيري - لمناقضة منطوق الثاني (١) لمفهوم الأول (٢) بل يقال - ما قلت أنا ولا أحد غيري - ولا يقال - ما أنا رأيت أحداً من الناس - ولا - ما أنا ضربت إلا زيداً - بل يقال - ما رأيت أو ما رأيت أنا أحداً من الناس ، وما ضربت أو ما ضربت أنا إلا زيداً - لأن المنفي في الأول الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس ، وفي الثاني الضرب الواقع على كل واحد منهم سوى زيد (٣) وقد سبق أن ما يفيد التقويم ثبوته لغير المذكور هو ما نفي عن المذكور ، فيسكون الأول مقتضياً لأن إنساناً غير المتكلم قد رأى كل الناس ، والثاني مقتضياً لأن إنساناً غير المتكلم قد ضرب من عدا زيداً منهم ، وكلاهما محال ، وعمل الشيخ عبد القاهر والسكاكي (٤) امتناع الثاني بأن نقض النفي بالإلا يقتضي أن يكون القائل له قد ضرب زيداً ، وإيلاء الضمير حرف النفي يقتضي ألا يكون ضربه ، وذلك تناقض ، وفيه نظر ،

وما أنا وحدي قلت ذا الشعر كله ولكن لشعري فيك من نفسه شعر

وقوله صلى الله عليه وسلم : ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم .

(١) هو - ولا أحد غيري .

(٢) هو - ما أنا قلت - لأن مفهومه أن غيره قاله .

(٣) لا يخفى أن هذا ليس هو المنفي في المثالين وإلا كانا من سلب العموم لا من عموم السلب ، وإنما المنفي في الأول رؤية أى واحد من الناس وفي الثاني ضرب أى واحد سوى زيد ، وعلى هذا يكون مفهوم المثالين أن إنساناً غير المتكلم رأى واحداً من الناس وضرب أى واحد سوى زيد ، وهو صحيح لا شيء فيه ، وإنما الذى يؤدى إلى ما ذكره الخطيب أن يقال - ما أنا رأيت كل رجل ، وما أنا ضربت كل رجل إلا زيداً .

(٤) ٨٥ - دلائل الإيجاز ، ١٢٥ - المفتاح .

إيلاء الضمير حرف النفي يقتضى ذلك ، فإن قيل : الاستثناء الذى فيه مفرغ ، وذلك يقتضى ألا يكون ضرب أحداً من الناس ، وذلك يستلزم ألا يكون ضرب زيدا ، قلنا : إن لزم ذلك ^(١) فليس للتقديم لجرىانه فى غير صورة التقديم أيضاً ، كقولنا - ما ضربت إلا زيدا .

هذا إذا ولى المسند إليه حرف النفي ، وإلا فإن كان معرفة ، كقولك - أنا فعلت - كان القصد إلى الفاعل ^(٢) وينقسم قسمين :

أحدهما ما يفيد تخصيصه بالمسند ^(٣) للرد على من زعم انفراد غيره به أو مشاركته فيه ، كقولك - أنا كتبت فى معنى فلان ، وأنا سعت فى حاجته - ولذلك إذا أردت التأكيد قلت للزاعم فى الوجه الأول - أنا كتبت فى معنى فلان لا غيرى - ونحو ذلك ، وفى الوجه الثانى - أنا كتبت فى معنى فلان وحدى - فإن قلت - أنا فعلت كذا وحدى - فى قوة - أنا فعلته لا غيرى - فلم يختص كل منهما بوجه من التأكيد دون وجه ؟ قلت : لأن جدوى التأكيد لما كانت إمالة شبهة خالجت قلب السامع ، وكانت فى الأول أن الفعل صدر من غيرك وفى الثانى أنه صدر منك بشركة الغير أكدت وأمطت الشبهة فى الأول بقولك - لا غيرى - وفى الثانى بقولك -

(١) الحق أنه لا يلزم لأن إيلاء الضمير حرف النفي إنما يقتضى نفي ما عدا المستثنى ، وما ذكره عبد القاهر والسكاكى إنما هو غفلة منهما .

(٢) أى لا إلى الفعل كما فى النفي .

(٣) يعنى قصر المسند عليه ، ويلزمه أيضاً تقوية الحكم كما فى القسم الثانى ، ولكنها تحصل هنا تبعاً لا قصداً .

— وحدى — لأنه محزؤه ، ولو عكست أحلت (١) .

ومن البين في ذلك (٢) المثل : أتشعلنى بضبُّ أنا حرششته (٣) وعليه قوله (٤) تعالى : (وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى النَّفَاقِ لَا يَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ) أى لا يعلمهم إلا نحن ولا يطلع على أسرارهم غيرنا ، لإبطلانهم الكفر في سُوءِ دَآوَاتِ قُلُوبِهِمْ .

الثانى : ما لا يفيد إلا تقوى الحكم وتقرُّره في ذهن السامع وتمسكته ، كقولك — هو يعطى الجزيل — لا تريد أن غيره لا يعطى الجزيل ولا أن تُعرَّض بإفسان ، ولكن تريد أن تقرر في ذهن السامع وتحقق أنه يفعل إعطاء الجزيل ، وسبب تقويه هو أن المبتدأ يستدعى أن يستند إليه شيء ، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صرفه إلى نفسه ، فينعقد بينهما حكم سواء كان خالياً عن ضميره ، نحو — زيد غلامك — أو متضمناً له ، نحو — أنا عرفت ، وأنت عرفت ، هو عرف أو زيد عرف — ثم إذا كان متضمناً لضميره صرفه ذلك الضمير إليه ثانياً ، فيكتسى الحكم قوة (٥) .

ومما يدل على أن التقديم (٦) يفيد التأكيد أن هذا الضرب من الكلام يحىء

(١) يعنى حولت كلا منهما عن موضعه المناسب له ، لأن — لا غيرى — تدل صريحاً على نفي صدوره من غيرك ، أما وحدى فيدل عليه التزاماً ، وكذلك — وحدى — يدل صريحاً على نفي الشركة ، أما — لا غيرى — فيدل عليه التزاماً .
(٢) أى في إفادة التخصيص .

(٣) حرشته بمعنى صدته ، والمثل يضرب لمن يخبرك بشيء أنت أعلم به منه .

(٤) — ي ١٠١ — س — ٩ .

(٥) علله عبد القاهر بأن تقديم المسند إليه ينبه السامع لقصدته بالحديث قبل ذكره تحقيقاً وتأكيداً له .

(٦) أى في هذا القسم ، وبهذا يكون له مقام في الكلام يباين مقام القسم الأول ، لأن المقصود منه التخصيص لا التأكيد كما سبق .

فيما سبق فيه إنكار من منكر ، نحو أن يقول الرجل - ليس لي علم بالذي تقول - فتقول - أنت تعلم أن الأمر على ما أقول - وعليه قوله (١) تعالى (ويقولون على الله الكذب ، وهم يعلمون) لأن الكاذب لا سيما في الدين لا يعترف بأنه كاذب ، فيمتنع أن يعترف بالعلم بأنه كاذب .

وفيما اعترض فيه شك ، نحو أن تقول للرجل - كأنك لا تعلم ما صنع فلان - فيقول - أنا أعلم .

وفي تكذيب مدع ، كقوله (٢) تعالى (وإذا جاءوكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به) فإن قولهم (آمنا) دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به .

وفيما يقتضي الدليل ألا يكون ، كقوله (٣) تعالى (والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون) فإن مقتضى الدليل ألا يكون ما يتخذ إلهاً مخلوقاً .

وفيما يستغرب ، كقولك - ألا تعجب من فلان يدعى العظيم وهو يعيا باليسير .

وفي الوعد والضمان ، كقولك للرجل - أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر - لأن من شأن من تعدد وقضمن له أن يعترضه الشك في إنجاز الوعد والوفاء بالضمان ، فهو من أحوج شيء إلى التأكيد .

وفي المدح والافتخار ، لأن من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح به ويعدم عن الشبهة ، وكذلك المفتخر ، أما المدح فلكقول الحماسي :

(١) - ي - ٧٨ - س - ٣ .

(٢) - ي - ٦١ - س - ٥ .

(٣) - ي - ٢٠ - س - ١٦ .

هم يُفرشون اللبند كل طمرة^(١)
وقول الحماسية :

هما يلبسان المجد أحسن لبسة^(٢)
وقول الحماسي :

فهم يضربون الكبش يبرق بيضه^(٣)
وأما الافتخار فكقول طرفة :

نحن في المشتاة ندعو الجفلى^(٤)

(١) هو للمعذل بن عبد الله الليثي من قوله يمدح فتیان بن عتيك :
هم يفرشون اللبند كل طمرة وأجرد سباح يبذل المغاليا
وقوله :

جزى الله فتیان العتيك وإن ثأت بي الدارُ عنهم خير ما كان جازيا
والطمرة الفرس الكريم ، والأجرد القصير الشعر ، والسباح اللين الجري ،
والمغالى بضم الميم السهم ، وبفتحها جمع مغلى أو مغللة وهى السهم أيضاً . يعنى أنه
أسرع منه .

(٢) هو لعمرة الحثعمية من قولها فى رثاء ابنها :
هما يلبسان المجد أحسن لبسة شحيحان ما استطاعا عليه كلامهما
واللبسة اسم هيئة من لبس ، والشحيح الذى لا يفرط فيما فى يده ، وقيل :
إن البيت لدرماء بنت سيار الحمدريّة فى رثاء أخويها .

(٣) هو للأخفس بن شهاب التغلبى من قوله :
فهم يضربون الكبش يبرق بيضه على وجهه من الدماء سباب
وروى — هم يضربون — والكبش الشجاع — والبيض الأكمة ، والسباب
الطرائق جمع سببية ، يعنى أنهم يضربونه فيسيل دمه كأنه طرائق حمر .
(٤) هو لعمرو بن العبد المعروف بطرفة .

وعمالا يستقيم المعنى فيه إلا على ما جاء من بناء الفعل على الاسم قوله (١)
 تعالى (إِنَّ وَائِيَّ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ) وقوله (٢)
 تعالى (وَقَالُوا أُسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً
 وَأَصِيلًا) وقوله (٣) تعالى (وَمُحْشَرٍ لِّسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ
 وَالْإِنسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ) فإنه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جىء
 فى ذلك بالفعل غير مبني على الإسم لو وجد اللفظ قد نبا عن المعنى ، والمعنى قد
 زال عن الحال التى ينبغى أن يكون عليها .

وكذا إذا كان الفعل منفياً (٤) كقولك - أنت لا تكذب فإنه أشد لنفى
 الكذب عنه من قولك - لا تكذب - وكذا من قولك - لا تكذب أنت -
 لأنه لنا كيد المحكوم عليه لا الحكم ، وعليه قوله (٥) تعالى (وَالَّذِينَ هُمْ
 بِهِمْ لَا يُشْرِكُونَ) فإنه يفيد من التأكيد فى نفي الإشراك عنهم ما لا يفيد

= نحن فى المشتاة ندعو الجفلى لا ترى الآدب فينا ينتفر
 والمشتاة الشتاء وهو زمن الجذب عندهم ، والجفلى الدعوة العامة ، والآدب
 الداعى إلى المأدبة ، وقوله - ينتفر - معناه يدعو بعضاً ويترك بعضاً .

(١) - ي - ١٩٦ - س - ٧

(٢) - ي - ٥ - س - ٢٥

(٣) - ي - ١٧ - س - ٢٧

(٤) أى بحرف نفي مؤخر عن المسند إليه ، فهو يأتى كالمثبت تارة للتخصيص ،
 وتارة لتقوية الحكم ، ومن إتيانه للتخصيص قولك - أنا ما قلت هذا - أى
 وحدي ، تقوله لمن يعتقد أنه لم يقل مصيباً فى هذا واسكنه نسبه خطأ إلى غيرك ،
 وكل الأمثلة التى ذكرها الخطيب لإفادة تقوية الحكم .

(٥) - ي - ٥٩ - س - ٢٣ .

قولنا — والذين لا يشركون ربهم ولا قولنا والذين ربهم لا يشركون — وكذا قوله (١) تعالى (لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) وقوله (٢) تعالى (فَعَسَىٰ أَعْتَابُكَ أَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ) وقوله (٣) تعالى (إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) .

هذا كله إذا مبني الفعل على مُعرِّفٍ فإن بني على مُنكَّرٍ أفاد ذلك تخصيص (٤) الجنس أو الواحد (٥) بالفعل ، كقولك — رجل جاءني — أى لا امرأة أو لا رجلان ، وذلك لأن أصل النكرة أن تكون للواحد من الجنس ، فيقع القصد بها تارة إلى الجنس فقط ، كما إذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أن: قد أتاك آتٍ ،

(١) — ي — ٧ — س — ٣٦

(٢) — ي — ٦٦ — س — ٢٨

(٣) — ي — ٥٥ — س — ٨

(٤) ظاهر هذا أن بناء الفعل على المنكر لا يفيد تقوية الحكم ، وقد ذكر السعد أنه قد يفيد ذلك ، كأن يقال — رجل جاءني — فالمعنى أنه جاء ولا بد ، ثم ذكر أن هذا هو الذى يشعر به كلام عبد القاهر فى — دلائل الإعجاز — ولكن رجعت إلى كلامه فيه فوجدته صريحاً فى أنه لا يفيد إلا التخصيص ، لأنه ذكر أنك إذا قلت — رجل جاءني — لم يصلح حتى تريد أن تعلم المخاطب أن الذى جاءك رجل لا امرأة أو لا رجلان ، ويكون كلامك مع من عرف أن قد أتاك آتٍ فإن لم ترد ذلك كان الواجب أن تقول — جاءني رجل — ولا شك أن ما ذكره السعد لا يصح عربية لعدم صحة الابتداء بالنكرة إلا عند إرادة التخصيص كما سيأتى ، وإذا لم يصح عربية لم يصح بلاغة .

(٥) هذا إذا كان المنكر مفرداً ، فإذا كان مثني أو جمعاً أفاد تخصيص الجنس أو المثني أو الجمع .

ولم يدركه رجل هو أو امرأة؟ أو اعتقد أنه امرأة، وتارة إلى الوحدة فقط، كما إذا عرف أن قد أنك من هو من جنس الرجال، ولم يدرك رجل هو أم رجلاً؟ أو اعتقد أنه رجلاً.

واشترط السكاكي^(١) في إفاضة التقديم والاختصاص^(٢) أمرين :

أحدهما أن يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخرًا على أن يكون فاعلاً في المعنى فقط، كقولك — أنا قت — فإنه يجوز أن تُقدر أصله — قُمتُ أنا، على أن — أنا — تأكيد للفاعل^(٣) الذي هو التاء في قت ، فقدم — أنا — وجعل مبتدأ .

وثانيهما أن يُقدر كونه كذلك ، فإن اتقى الثاني دون الأول كالمثال المذكور إذا أجرى على الظاهر ، وهو أن يُقدر الكلام من الأصل مبنياً على المبتدأ والخبر ، ولم يُقدر تقديم وتأخير ، أو اتقى الأول بأن يكون المبتدأ اسماً ظاهراً^(٤) فإنه لا يفيد إلا تقوى الحكم .

واسمثنى المنكر^(٥) كما في نحو — رجل جاءني — بأن قدر أصله — جاءني رجل — لا على أن — رجل — فاعل جاءني ، بل على أنه بدل من الفاعل الذي هو الضمير المستتر في جاءني ، كما قيل في قوله^(٦) تعالى : (وأسرؤ النجوى الذين ظلموا) إن (الذين ظلموا) بدل من الواو في (أسرؤ)

(١) ١١٩ ، ١٢٠ — للمفتاح .

(٢) أما تقوية الحكم فلا خلاف فيها بين السكاكي وعبد القاهر ، لأنها تأتي في جميع صور التقديم وإن لم تكن مقصودة في بعضها كما سبق .

(٣) أى وتأكد الفاعل في المعنى لا في اللفظ .

(٤) نحو — زيد قم — فإنه إذا قدر تأخيره يكون فاعلاً في اللفظ والمعنى لا في المعنى فقط .

(٥) أى من ذلك الشرط فلم يشترطه فيه . (٦) ي — ٣ — س — ٢١

(٩ — الإيضاح)

وفرق بينه وبين المَعْرِف بأنه لو لم يقدر ذلك فيه انتفى تخصيصه ، إذ لا سبب لتخصيصه سواء ، ولو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ^(١) بخلاف المَعْرِف لوجود شرط الابتداء فيه وهو التعريف .

ثم قال : وشرطه^(٢) ألا يمنع من التخصيص مانع^(٣) كقولنا - رجل جاءني - أي لا امرأة أو لا رجلان - دون قولهم - شرّ أهر^(٤) ذا ناب - أما على التقدير الأول^(٥) فلا متسع أن يراد المهر شر لا خير^(٥) ، وأما على الثاني^(٦) فلم يكونه نابياً عن مكان استعماله^(٧) ، وإذا قد صرح الأئمة بتخصيص حيث تألولوه بما أهر ذا ناب إلا شر ، فالوجه تفضيع شأن الشر بتكثيره سبق^(٨) . هذا كلامه ، وهو مخالف لما ذكره الشيخ

(١) لأنه لا يجوز الابتداء بالسكوة إلا إذا خصصت ، فإذا كان لها مخصص غير ذلك من وصف أو نحوه لم يجب جعل التقديم للتخصيص .

(٢) أي شرطه تفسير ذلك في الذكر ليفيد التخصيص .

(٣) يريد بالمانع انتفاء فائدة التخصيص من رد اعتقاد المخاطب في قيد الحكم مع تسليم أصله .

(٤) هو أن يكون لتخصيص الجنس .

(٥) لأنه لا يوجد من يتوهم أن الخبر يهر السكيب حتى يرد عليه بذلك .

(٦) هو أن يكون لتخصيص الواحد .

(٧) لأنه مثل يقال في مقام الحث على شدة الحزم لرفع هذا الشر اعظامه ، فإذا أريد أن الذي أهره شر لا شران تافى القصد منه ، لأنه لما يوجب النماهل في دفعه .

(٨) من أن التكثير قد يأتي للتعظيم ، وبهذا يجمع بين قولهم بتخصيصه وقوله بعدمه وقولهم بالتخصيص مبنى على جعل التكثير للتعظيم ، والمعنى شرعاً عليهم أهر ذا ناب لا شر متعيف ، فيكون التخصيص في الوصف لا في جنس الشر ، ويكون له فائدة ، وقوله بعدم التخصيص مبني على عدم إرادة ذلك من التكثير ، فيكون التقديم عنده لتقوية الحكم فقط

عبد القاهر^(١) لأن ظاهر كلام الشيخ فيما يلي حرف النفي القطع بأنه يفيد التخصيص مضمراً كان أو مظهراً ، معرّفاً أو منكرأ من غير شرط لكنه لم يمثل إلا بالمضمر ، وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيد ، إلا إذا كان مضمراً أو منكرأ بشرط تقدير التأخير في الأصل ، فنحو - ما زيد قام يفيد التخصيص على إطلاق قول الشيخ ، ولا يفيد على قول السكاكي ، ونحو - ما أنا قت - يفيد على قول الشيخ مطلقاً ، وعلى قول السكاكي بشرط ، وظاهر كلام الشيخ أن المعرّف إذا لم يقع بعد النفي وخبره مثبت أو منفي قد يفيد الاختصاص مضمراً كان أو مظهراً ، لكنه لم يمثل

(١) من يرجع إلى كلام السكاكي في - المفتاح - يرى أنه حاكي عبد القاهر فيما يفيد تقديم السند إليه على الخبر الفعلي ، فقد رأى في السكرة أن البناء عليها لا يفيد إلا التخصيص كما يرى عبد القاهر ، ولم يخالفه إلا في توجيه ذلك بما لا يؤثر في موافقته له ، وقد رأى فيما يلي حرف النفي ما يراه عبد القاهر ، فلا يصح عنده مثله - ما أنا رأيت أحداً ، ولا ما أنا رأيت إلا زيدا - وكذلك لا يصح عنده - ما زيدا ضربت ولا أحداً من الناس ، ولا ما أنا ضربت زيدا ولا أحد غيري - فالضمر والظاهر عنده في ذلك سواء ، ولهذا لم يذكر شرط تقدير التأخير فيما يلي حرف النفي ، ولا يوحد في كلامه ما يشعر بحمله على المثبت في هذا الشرط ، وقد رأى في التعرف المثبت أنه يحتمل التخصيص وتنويع الحكم كما يرى عبد القاهر ، ولكنه يرى أن البناء على الظاهر ليس كالبناء على المضمر في أحوال هذين الاعتبارين على السواء ، فهو لا ينفي فيه الاختصاص ؛ بل يعبده ، ولعل عيد القاهر لم يمثل إلا بالمضمر كما ذكر الخطيب لضعف اعتبار التخصيص في الظاهر ، ولعل الخطيب أشار بقوله - لأن ظاهر كلام الشيخ إلح إلى أنه يمكن الجمع بينهما .

والحق أنه لا خلاف بين عبد القاهر والسكاكي في ذلك كله إلا في التوجيه فقط ، واخلاف في التوجيه لا يؤثر في اتفاقهما على ذلك بشيء ، وما كان أغنى الخطيب عن التطويل بما طوّل به في هذا الوضع .

إلا بالضمير ، وكلام السكاكى صريح فى أنه لا يفيد إلا الضمر ، فنحو - زيد قام -
قد يفيد الاختصاص على إطلاق قول الشيخ ، ولا يفيد عند السكاكى ، ثم فيما
احتج به لما ذهب إليه نظر ، إذ الفاعل وتا كيد سواه فى امتناع التقديم ما دام
الفاعل فاعلا والتا كيد تا كيداً ، فتجوز تقديم التا كيد دون الفاعل تحملاً
ظاهر ، ثم لا نسلم انتفاء التخصيص فى صورة النكر لولا تقدير أنه كان فى الأصل
مؤخراً فقدّم ، لجواز حصول التخصيص فيها بالتهويل كما ذكر ^(١) وغير التهويل
ثم لا نسلم امتناع أن يراد المؤرّ شر لا خير ، قال الشيخ عبد القاهر : إنما قدّم
- شر - لأن المراد أن يُملّم أن الذى أهرّ ذا ناب هو من جنس الشر لا من
جنس الخير ^(٢) فجَرى مجرى أن تقول - رجل جاءنى - تريد أنه رجل -
لا امرأة ، وقول العلماء إنه إنما صلح لأنه بمعنى - ما أهرّ ذا ناب إلا شر -
بيان لذلك ، وهذا صريح فى خلاف ما ذكره .

ثم قال السكاكى ^(٣) ويقرب من قبيل - هو عرف - فى اعتبار تقوى الحكم ^(٤)

(١) أى فى قولهم - شر أهرّ ذا ناب - وغير التهويل كالتحقير والتكثير
والثقل ، ولكن هذا لا يرد على السكاكى ، لأنه إنما يقدر ذلك فى النكرة إذا
لم يكن هناك سبب للتخصيص سواه ، نحو - رجل جاءنى - على إرادة الجنس
أو الواحد ، فليس فيه احتمال تهويل ولا غيره .

(٢) ٩٤ - دلائل الإعجاز ، ولكن قد سبق أن التخصيص فى مثل هذا
لا فائدة فيه ، وقيل : إن السكّ قد يهرّ فى الدفاع عن أصحابه وهو من جنس
الخبر ، فيكون على هذا فى التخصيص بجنس الشر فائدة ، ولا حاجة مع هذا إلى
تسوية التخصيص فيه بحمل التكثير للتعظيم كما سبق . (٣) ١١٩ - الفتاوى .

(٤) ظاهر هذا أنه لا يأتى للتخصيص عنده ، وقيل : إنه يأتى عنده أيضاً
للتخصيص . وبطل على هذا ما حياى فى قوله تعالى : « وما أنت علينا بعزير »
وما سياتى له فى باب القصر من إفادة - أنا عارف - الحصر .

— زيد عارف — وإنما قلت — يقرب — دون أن أقول — نظيره — لأنه كما لم يتفاوت في التكلم والخطاب والغبية في — أنا عارف، وأنت عارف، وهو عارف — أشبه الخالي عن الضمير، ولذلك لم يحكم على — عارف — بأنه جملة ولا عوملَ معاملتها في البناء^(١) حيث أعربَ في نحو — رجلٌ عارفٌ، رجلاً عارفاً، رجلٍ عارف — وانبعه في حكم الأفراد، نحو — زيدٌ عارف أبوه — بمعنى اتبع عارف عارفَ في الأفراد.

إذا أسند إلى الظاهر مفرداً كان أو مثني أو مجموعاً^(٢)

ثم قال : ومما يفيد التخصيص ما يحكيه عُلّتُ كَلْتِه عن قوم شعيب عليه السلام : (وما أنت علينا بعزيز^(٣)) أي العزيز علينا يا شعيب رهطك لا أنت^(٤) لكونهم من أهل ديننا ، ولذلك قال عليه السلام في جوابهم : (أرهطى أهرطُ عليكم من الله) أي من نبي الله ، ولو كان معناه معي — ما عززت علينا — لم يكن مطابقاً . وفيه نظر ، لأن قوله : (وما أنت علينا بعزيز) من باب — أنا عارف — لا من باب — أنا عرفت^(٥) والتمسك بالجواب ليس بشيء ، لجواز أن يكون

(١) المراد به عدم ظهور إعرابها ، لأنه لا يلزم البناء فيها .

(٢) فلا تلحقهما علامة التثنية ولا علامة الجمع .

(٣) — ي — ٩١ — س — ١١ .

(٤) يفيد التخصيص مع تقوية الحكم .

(٥) هذا لا يرد على الشكاكي عند من يرى أنه لا فرق عنده بين البابين في احتمال إنادة التخصيص وتقوية الحكم ، ولكن الحق خلاف ما ذهب إليه الشكاكي من التسوية بين البابين ، بدليل أنه لو كان نحو — زيد عارف — يفيد تقوية الحكم لما صح خطاب الدهن به ، وهو خلاف ما سبق عن أبي العباس في جواب الكندي في باب الإسناد الخبري من الفرق بين — عبد الله قائمٌ ، وإن عبد الله قائمٌ ، وإن عبد الله قائمٌ .

عليه السلام فهم كون رهطه أعز عليهم من قولهم : (وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ)
وقال الزمخشري : دل إيلاء ضميره حرف النفي على أن الكلام في الفاعل
لا في الفعل ، كأنه قيل : وما أنت علينا بعزيز بل رهطك هم الأعزة علينا^(١)
وفيه نظر ، لأننا لا نسلم أن إيلاء الضمير حرف النفي إذا لم يكن الخبر فعلياً بفيد
الحصر ، فإن قيل : الكلام واقع فيه وأنهم الأعزة عليهم دونه ، فكيف صح
قوله : (أَرْهَطَى أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ) قلنا : قال السكاكي : معناه من نبي الله ،
فهو على حذف المضاف ، وأجود منه ما قال الزمخشري : وهو أن نهاونهم
به وهو نبي الله نهاون بالله ، فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه أعز عليهم
من الله ، ألا ترى إلى قوله^(٢) تعالى : (مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ)

(١) فيكون الزمخشري في هذا موافقاً للسكاكي ، ويرى مثله أن نحو — زيد
عارف — من قبيل — هو عارف — في إفادة التقوية والتخصيص.

(٢) — ي — ٨٠ — س — ٤

هذا ، وما ورد من الشعر في إفادة التقديم التقوية أو التخصيص قول جرير :
إِنَّ الْعَيْنَ أَلَقَ فِي طَرْفِهَا مَرَضَ قَتَلْنَاهَا ثُمَّ لَمْ يُحْيَيْنَا نَفْسَ لَنَا
بصر عن ذا اللهب حق لا حراك به ومن أضف خلق الله أركاناً
وقول بعضهم :

كانت قناتى لا تلتين لقامن فالانتم الإصباح والإمساء
ودعوت ربى بالسلامة جاهداً نصحنى ، فإذا السلامة دام
وقول الآخر :

لميت بكفى كفه أبتنى النفى ولم أدر أن الجود من كفه يعدى
فلا أنا منه ما أفاد ذور النفى أفدت وأعداني فأتلقت ما عندى

ويجوز أن يقال : لاشك أن هزة الاستفهام هنا ليست على بابها ، بل هي
لإنكار للتوبيخ ، فيكون معنى قوله : (أرهطى أعز عليكم من الله) إنكار
أن يكون ما نمنهم من رجه رهطه لانتسابه إليهم دون الله تعالى مع انتسابه إليه
أيضاً ، أي أرهطى أعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم من رجه بسبب
انتسابي إليهم بأنهم رهطى ، ولم يكن بسبب انتسابي إلى الله تعالى بآتي
رسوله ، والله أعلم .

ومما يرى تقديمه ^(١) كالتلزم لفظ - مثل - إذا استعمل كناية من غير
تعريض ^(٢) كما في قولنا - مثلك لا يبعث - ونحوه مما لا يراد باللفظ - مثل -
غير ما أضيف إليه ، ولكن أريد أن من كان على الصفة التي هو عليها كان من
مقتضى نفيس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر أو ألا يفعل ^(٣) ولكون
لنفي هذا ^(٤) قال الشاعر :

(١) أي على الخبر الفعلي ، ويلحق بلفظ - مثل - ما هو بعينه كلفظ - شبه -
ونظير - وإنما كان التقديم فيها كالتلزم ولم يكن لازماً لأنه لا شيء يوجب من جهة
القياس ولا من جهة الكناية ، وإنما هو مما يساعد على القرض المقصود منها ، وهي
خاصة مع التقديم والتأخير ، فليس هذا التلزم إلا في استعمال البلغاء .

(٢) أي غير ما أضيف إليها ، فلو أريد بها غيره لم يلزم تقديمها لأنها تخرج من
الكناية إلى الحقيقة ، كما في قول أبي إسحاق الصابي :

تشابه دمعي إذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب
فليس شراد بالتعريض هنا التعريض العدود من الكناية ، وإنما المراد به معناه
التعوى وهو الإشارة على وجه الإجمال .

(٣) هذا يلزمه أنه هو نفسه يفعله أو لا يفعله ، فالكناية في ذلك من إطلاق
المرموم وإرادته اللازم .

(٤) أي على أنه لا يراد بتل غير ما أضيف إليه

ولم أقل مثلك أعنى به سَوَّاكَ يَا رَجُلًا بِلَا مُشَبِّهٍ^(١)
وعليه قوله :

مثلك يفنى الحُزن عن صَوْبِهِ ويستردُّ الدَّمْعَ عن غَرَبِهِ^(٢)
وكذا قول القَبْعَرِيِّ^(٣) للحجاج لا توعده بقوله - لأحملك على الأدم
والأشهب : مثل الأمير حمل على لأدم والأشهب^(٤) أى من كان على هذه
الصفة من الساطة وبسطة اليد ، ولم يقصد أن يجعل أحداً مثله .
وكذلك حكم - غير - إذا سَلَكَ به هذا المسلك^(٥) فقليل - غيرى بفعل ذلك -

(١) هو لأحمد بن الحسين المعروف بابن الطيب التنبى ، ومثلك فيه مفعول -
أقل - على حكايته فى البيت الآتى بعده لأنه قبله فى القصيدة .
(٢) هو للتنبى أيضا من قصيدة له فى الرثاء ، وقوله - يشنى الحزن - بمعنى يكفه
بالصبر ، والصوب الجهة ، والغرب عرق فى العين يجرى منه الدمع ، وفى رواية -
يشنى المزن - وهو السحاب ، وهى خلاف رواية الديوان ، ولاتناسب مقام الرثاء .
(٣) لصواب ابن القبعري وهو الغضبان بن القبعري الشيباني ، وكان ممن خرج
على الحجاج بن يوسف الثقفي .

(٤) الأدم فى كلام الحجاج بمعنى القيد من الحديد ، وفى كلام الغطبان بمعنى
المرس الأمود ، وسيأتى هذا فى الكلام على تاليفي مخاطب بغير ما يتروك .
(٥) فلم يقصد بها سوى ما أضيف إليها ، فإن قصد بها سوى ما أضيف إليها لم
يلزم تقديمها ، كما فى قول الشاعر :

غيرى جنى وأنا المعاقب فيكم فسكّنتى سبابه المنعم
ويعطى حكم - غير - فى ذلك ما بمعناها مثل - سوى وسواء ونحوهما -
ومن ذلك قول ابن سناء الملك :
- راي بهاب الموت أو يرهب الردى - وغيرى بهوى أن يعيش مخلداً

على معنى — أنى لا أقوله^(١) من غير إرادة التعريض بإنسان^(٢) وعليه قوله :
غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع^(٣)

فإنه معلوم أنه لم يُرد أن يمرضَ بواحد هناك فيصفه بأنه ينخدع ؛
بل أراد أنه ليس مما ينخدع ، وكذا قول أبى تمام :

وغيرى بأكل المعروف سُخْتًا ويشعب عنده بيض الأيادى^(٤)

فإنه لم يُرد أن يمرض بشاعر سواء فيزعم أن الذى قُرِف به عند المدوح
من أنه هجاء كان من ذلك الشاعر لا منه ، بل أراد أن يبنى عن نفسه أن يكون
من يكفر النعمة وبلووم لا غير .

واستعمال — مثل وغير — هكذا مر كوز فى الطباع ، وإذا تصفحت الكلام
وجدتهما يُقدِّمُ المألَّأ على الفعل إذا نُحى بهما نحو ما ذكرناه ، ولا يستقيم
المعنى فيهما إذا لم يُقدِّمَ ، والسرى ذلك أن تقديمهما يفيد تقوى الحكم كما

(١) هذا أيضاً بطريق الكناية كما فى لفظ — مثل — وهى من إطلاق اللزوم
وإرادة اللزوم أيضاً ؛ لأنه إذا كان غيره هو الذى يفعله لزم أنه هو لا يفعله بحكم
التقابلة ، وإذا كان غيره لا يفعله لزم أنه هو يفعله ، لأنه لا بد له من محل يقوم به .

(٢) لا يعنى به التمرىض الآتى فى الكناية ، وإنما يعنى به قصد إنسان غير المخاطب
على طريق الحقيقة كما سبق .

(٣) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنى من قوله :

غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع إن قاتلوا جنبوا أو حدثوا شجعوا
يريد أنهم جباه فى قتالهم شجعان فى حديثهم ، فلا تصدق أفعالهم أقوالهم .

(٤) هو لحبيب بن أوس المعروف بأبى تمام ، وللمسحت الحرام ، ويعنى بذلك
أنه لا يعجد المعروف فى أكلة سُخْتًا ، وقوله — يشعب — من الشحوب وهو فى
الأصل تغير اللون ، والأبىادى النعم .

سبق تقريره ، وسيأتى أن المطلوب بالسكناية فى مثل قولنا — مثلك لا يمتثل
وغيرك لا يحجود — هو الحكم^(١) وأن السكناية أبلغ من التصريح فيما قصد بها ،
فكان تقديمها أعون المعنى الذى جُلبا لأجله .

قيل^(٢) : وقد يقدم^(٣) لأنه دالٌّ على العموم^(٤) كما نقول — كل إنسان لم
يقم — فيقدم ليفيد نفي القيام عن كل واحد من الناس ، لأن الموجبة
المصدولة المهمة^(٥) فى قوة السالبة الجزئية المستزمنة نفي الحكم عن جملة
الأفراد دون كل واحدة منها ، فإذا سورّت بكل وجب أن تكون
لإفادة العموم لالتأكد نفي الحكم عن جملة الأفراد ، لأن التأسيس خبر من

(١) لأنه من قسم السكناية التى يطلب بها نسبة .

(٢) ١٣ — للصباح — للبدرين مالك — للطبعة الخيرية .

(٣) أى للسند إليه على الخبر الفعلى .

(٤) لا يخفى أن دلالة التقديم هنا على العموم دلالة لغوية لا وجه لذكرها هنا ،
وإن كانت تدل على دقة العربية فى ترتيب كلامها ، وإنما ينظر هنا إلى أن نحو —
كل إنسان لم يقم — يفيد تقوية حكم العموم ، بخلاف نحو — لم يقم إنسان — فهو
داخل فى تقديم السند إليه على الخبر الفعلى ، وما كان أغنى عن الخطيب عن الإضافة فى
هذا المبحث انتهى لا صلة له بهذا العلم ، وإنما هو أشبه بعلم المنطق .

(٥) للمصدولة هى التى وقع النفى جزءاً من موضوعها أو محمولها . والمهمة هى
التي لم تصور بصور كلية أو جزئية ، والمراد بالموجبة للمصدولة المهمة هنا جملة — إنسان لم
يقم — قبل دخول — كل — عليها ، وهى فى قوة السالبة الجزئية أى — لم يقم بعض
الإنسان — فكل منهما يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد لا عن كل واحد منها .

التأكيد^(١) ولو لم تقدم فقلت - لم يقيم كل إنسان - كان نفياً للقيام عن جملة الأفراد دون كل واحد منها^(٢) لأن السالبة المهمة^(٣) في قوة السالبة السكائية^(٤) انقضية سلب الحكم عن كل فرد لورود موضوعها في سياق النفي^(٥)، فإذا سورت بكل وجب أن تكون لإفادة نفى الحكم عن جملة الأفراد، لئلا يلزم ترجيح التأكيدي على التأسيسي. وفيه نظر، لأن النفي عن جملة الأفراد في الصورة الأولى - أعني الموجبة المعدولة المهمة - كقولنا - إنسان لم يقيم - وعن كل فرد في الصورة الثانية - أعني السالبة المهمة - كقولنا - لم يقيم إنسان - إنما أفاده الإسناد إلى إنسان - فإذا أضيف - كل - إلى إنسان وحول الإسناد إليه، فأفاد في الصورة الأولى نفى الحكم عن جملة الأفراد، وفي الثانية نفيه عن كل فرد منها، كان - كل - تأسيساً لا تأكيداً، لأن للتأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر، وما نحن فيه ليس كذلك، ولئن سلمنا أنه يسمى تأكيداً^(٦) فقولنا - لم يقيم إنسان -

(١) يريد بالتأسيس إفادة معنى جديد وبالتأكيد خلافه.

(٢) هذا باعتبار الغالب، وقد يتقدم النفي على - كل - ويكون للمعنى على عموم النفي، كما في قوله تعالى: والله لا يحب كل كفار أثيم - ي - ٢٧٦ - س - ٢ - وقبل: إن دلالة هذا ونحوه على عموم النفي ليس بأصل الوضع، وإنما هو بمعونة التقرائن.

(٣) هي جملة - ولم يقيم إنسان.

(٤) هي جملة - لا شيء من الإنسان بقاؤه.

(٥) لأن النكرة في سياق النفي نعم.

(٦) بالآياد التأكيد الاصطلاحي، وإنما يراد به أن - كل - أفادت معنى

كان مستفاداً قبلها، ويقصد الخطيب أنه إذا سلم هذا صح توجيهه في الصورة الأولى دون الثانية.

إذا كان مفيداً للنفي عن كل فرد كان مفيداً للنفي عن جملة الأفراد لا محالة ،
 فيكون كل في — لم يعم كل إنسان — إذا جعل مفيداً للنفي عن جملة الأفراد
 تأكيداً لا تأسيساً ، كما قال في — كل إنسان لم يعم — فلا يلزم من جمعه
 للنفي عن كل فرد^(١) ترجيح التأكيد على التأسيس^(٢) . ثم جملته قولنا
 — لم يعم إنسان — سالبة مهمة في قوة سالبة كلية مع القول بعموم موضوعها
 لوروده نكرة في سياق النفي خطأ ، لأن النكرة في سياق النفي إذا كانت للعموم
 كانت القضية التي جُمِلت هي موضوعاً لها سالبة كلية ، فكيف تكون سالبة
 مهمة^(٣) ولو قال — لو لم يكن الكلام المشتمل على كلمة — كل — مفيداً بخلاف
 ما يفيد الخالي عنها لم يكن في الإنيان بها فائدة — ثبت مطو به في الصورة الثانية
 دون الأولى ، لجواز أن يقال : فائدته فيها الدلالة على نفي الحكم عن جملة
 الأفراد بالمطابقة^(٤) .

(١) أى لا يلزم من جعل — لم يعم كل إنسان — لعموم السلب مثل —
 لم يعم كل إنسان .

(٢) إذ لا تأسيس مع هذا أصلاً ، وإنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر
 بلا مرجع وهو باطل ، ويكون هذا هو التوجيه الصحيح في الصورة الثانية لا ما ذكره
 من لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس .

(٣) أجيب عن هذا بأنه جرى على اصطلاح علم المنطق ، لأن هذه القضية
 خالية من سور السلب السكلى ، وهو — لا شيء — ونحوه ، فتكون مهمة
 لسالبة كلية .

(٤) لأن قولنا — إنسان لم يعم — يدل بالمطابقة على نفي الحكم عن بعض
 الأفراد ؛ ولا يمتثل المجموع إلا بدلالة الالتزام ، أما — كل إنسان لم يعم — فإنه
 إذا جعل لنفي الحكم عن المجموع تكون دلالة عليه بالمطابقة .

واعلم أن ما ذكره هذا القائل من كون — كل — في النفي مفيدة للعموم
تارة وغير مفيدة أخرى مشهور^(١) وقد تعرض له الشيخ عبد القاهر وغيره :
وقال الشيخ^(٢) : كلمة — كل — في النفي إن أدخلت في خبره بأن قُدِّمَ
عليها لفظاً ، كقول أبي الطيب :

ما كلُّ ما يتمنى المرء يدركه^(٣)

وقول الآخر :

ما كل رأى النفي يدعو إلى رشد^(٤)

وقولنا — ما جاء القوم كلهم ، وما جاء كل القوم ، ولم آخذ الدرهم كلها ،
ولم آخذ كل الدرهم — أو تقديراً^(٥) بأن قُدِّمَتْ على الفعل النفي وأعمل فيها ،
لأن العامل رتبته التقدم على المعمول ، كقولك — كل الدرهم لم آخذ — توجه
النفي^(٦) إلى الشمول خاصة دون أصل الفعل ، وأفاد الكلام ثبوته لبعض
أو تعلقه^(٧) ببعض .

(١) فهو مسلم في ذاته ، ولم يرد الخطيب بما سبق إلا إبطال توجيه ابن مالك
له ، لأنه يرجع في الحقيقة إلى أصل الوضع ، لا إلى تلك التكلفات المنطقية السابقة .
(٢) ١٨٦ — دلائل الإعجاز .

(٣) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبي الطيب لثني من قوله :

ما كل ما يتمنى المرء يدركه تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن
والشهير رواية — كل — بالرفع ، وقد جوز ابن جني نصبها على الاشتغال .

(٤) هو لإسماعيل بن القاسم المعروف بأبي المتأهية من قوله :

ما كل رأى النفي يدعو إلى رشد إذا بدا لك رأى مشكل قف

(٥) معطوف على — لفظاً . (٦) هذا جواب — إن

(٧) إفادة الثبوت فيما يكون — كل — فيه فاعلاً في المعنى ، وإفادة التعليل

فما يكون فيه مفعولاً في المعنى .

وإن أخرجت من حيزه بأن قدمت عليه لفظاً ولم تكن مضمومة للمفعول المنفى توجه
المنفى إلى أصل الفعل ، وعمّ ما أضيف إليه - كل - كقول النبي صلى الله عليه وسلم
لما قال له ذو الـيدين^(١) أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ « كَلَّكَ ذَلِكَ
لَمْ يَكُنْ — » أى لم يكن واحد منهما : لا القصر ولا النسيان ، وقول أبى النجم :
قد أصبحت أُمُ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبِ كُلِّهِ لَمْ أَصْنَعْ^(٢)
ثم قال : وعلة ذلك أنك إذا بدأت بكل كنت قد بنيت المنفى عليه وسلّطت
الكلية على المنفى وأعمالها فيه ، وإعمال معنى الكلية فى المنفى يقتضى ألا يشذّ
شئ عن المنفى ، فاعرفه . هذا لفظه ، وفيه نظر^(٣) .

وقيل : إنما كان التقديم مفيداً للعموم دون التأخير لأن صورة التقديم
تفهم سلب لحوق المحمول للموضوع^(٤) وصورة التأخير تفهم سلب الحكم من غير
تعرض للمحمول بسلب أو إثبات . وفيه نظر أيضاً ، لاقتضائه ألا تكون
— ليس — فى نحو قولنا — ليس كل إنسان كاتباً — مفيدة لمنى كاتب ،

(١) هو الحرياق أو العرياض بن عمرو :

(٢) هو للفضل بن قدامة المعروف بأبى النجم ، والرواية برفع - كله - على أنه
مبتدأ خبره جملة - لم أصنع - والرابط محذوف أى لم أصنعه .

(٣) لعل وجه النظر ما قيل إن تمثيله بما جاء القوم كلهم ليس بجيد ، لأن
- كلهم - هنا ليس مسنداً ولا مسنداً إليه بل هو تأكيد ، ولو كان سلب العموم هنا
فى الآلف واللام فى القوم ، ومثله هذا تمثيله لم آخذ الدراهم كلها ، وإنى أرى أن
التأني من باب عموم السلب لا من باب سلب العموم ، و - كل - فيها تفيد شمول
المنفى كما تفيد شمول الإثبات فى نحو - جاء القوم كلهم - لأن القرض من التوكيد
واحد فيهما ، وهو إفادة الشمول فى النسبة إثباتاً كانت أو نفياً .

(٤) المراد بالموضوع لفظ إنسان فى قولنا - كل إنسان لم يقم ، وليس كل إنسان
قائماً - لا لفظ - كل - وهذا اصطلاح أهل المنطق ، إنما أفادت صورة التقديم ذلك
لاتصال المنفى فيه بالمحمول دون الحكم ، لأنها موجبة معدولة المحمول .

هنا إن حمل كلامه على ظاهره ، وإن تَوَوَّلَ بأن مراده أن التقديم يفيد سلب حقوق المحمول عن كل فرد ، والتأخير يفيد سلب حقوقه لكل فرد اندفع هذا الاعتراض ، لكن كان مصادرة على المطلوب^(١) .

واعلم أن للأُعمدَ في المطلوب الحديث وشعر أبي النجم ، وما نقلناه عن الشيخ عبد القاهر وغيره لبيان السبب ، وثبوت المطلوب لا يتوقف عليه ، والاحتجاج بالخبر من وجهين : أحدهما أن السؤال بأم عن أحد الأمرين لطب التعمين بعد ثبوت أحدهما عند التسكّم على الإيهام ، فجوابه إما بالنبيين أو بنفى كل واحد منهما^(٢) وثانيهما ما رُوِيَ أنه لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل ذلك لم يكن » قال له ذو اليمين : بعض ذلك قد كان ، والإيجاب الجزئي نقيضه السلب الكلي ، ويقول^(٣) أبي النجم ما أشار إليه الشيخ عبد القاهر ، وهو أن الشاعر فصيح ، والفصيح الشائع في مثل قوله نصب كل^(٤) وليس فيه ما يكسر له وزناً ، وسياق كلامه أنه لم يأت بشيء مما ادّعت عليه هذه المرأة ، فلو كان النصب مفيداً لذلك والرفع

(١) لأن الدليل حينئذ يكون عين المطلوب .

(٢) والجواب لم يحصل بالنبيين ، فتعين أنه بنفى واحد منهما ، وهذا هو عموم السلب . (٣) معطوف على قوله - بالخبر - فهو متعلق بالاحتجاج مثله . (٤) لأن في الرفع تهيئة العامل للعمل ثم قضاه عنه وذلك ضعيف غير فصيح ، بل ذهب ابن هشام وغيره إلى منعه ، وقد أجازته ميبويه احتجاجاً بقول الشاعر :

ثلاث كلهن قتلت عملاً

هذا وما جاء فيه تقديم - كل - على النفي وتأخيرها عنه قول دعلج الخزاعي :

فوالله ما أدرى بأى سهامها رمتنى وكل عندنا ليس بالمكدى

أبا جريد أم مجرى الوشاح وإنتى لأنهم عيبتها مع الفاحم الجمد

وقول أبي الأسود :

وما كل ذى نب يؤثيك نصحه وما كل مؤث نصحه بليب =

غير مفيد لم يعدل عن النصب إلى الرفع من غير ضرورة .

ومما يجب التنبيه له في فصل التقديم أصل ، وهو أن تقديم الشيء على الشيء^(١) ضربان :

تقديم على نية التأخير ، وذلك في شيء أقر مع التقديم على حكمه الذي كان عليه ، كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفاعل ، كقوله - قائم زيد ، وضرب عمرا زيد - فإن - قائم وعمرا - لم يخرجوا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا مسنداً ومرفوعاً بذلك ، وكون هذا مفعولاً ومنصوباً من أجله .

وتقديم لا على نية التأخير ، ولكن على أن ينقل الشيء عن حكم إلى حكم ، ويحمل له إعراب غير إعرابه ، كما في اسمين يحتمل كل منهما أن يعمل مبتدأ والآخر خبراً له ، فَيَقْدَمُ تارة هذا على ذاك وأخرى ذاك على هذا ، كقولنا - زيد المنطلق ، والمنطلق ، زيد - فإن المنطلق لم يقدم على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير ، فيكون خبر مبتدأ كما كان بل على أن ينقل عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ ، وكان القول في تأخير زيد .

أغراض التأخير : وأما تأخيرها فلا فتضاء المقام تقديم المسند^(٢)

= وقول الآخر : إن العلم والطبيب كلاهما لا ينصحان إذا هما لم يكرما

(١) هذا تقسيم قدمه هده عبد القاهر في - دلائل الإعجاز - للكلام على التقديم والتأخير ، وهو عام في تقديم المسند إليه وتقديم المسند وغيرهما ، وتقديم المسند إليه يكون دائماً من القسم الثاني ، لأن رتبة التقديم فلا يأتي فيه تقديم على نية التأخير .

(٢) سيأتي في الكلام على المسند بيان أغراض تقديمه ، وذلك كتخصيصه بالمسند

إليه في نحو قوله تعالى : (لكم دينكم ولي دين) - ي - ٦ - س - ١٠٩
وكانتشويق إلى ذكر المسند في قول الشاعر :

ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها شمس فضي وأبو إسحاق والتمر

تمريبات على التقديم والتأخير

تمرين - ١

١ - لماذا قدم المسند إليه في قول الشاعر :

أنا لا أختار تقبيل يد قطعها أجل من تلك القبل

٢ - لماذا أخرج المسند إليه أولاً وقدم ثانياً في قوله تعالى : (لا فيها غول ولا هم عنها

بنزفون) - ي ٤٧ - س - ٣٧

تمرين - ٢

١ - أى الأمرين - التخصيص وتقوية الحكم - يقعد من قول الشاعر :

أنا الذى نظر الأعمى إلى أدبى وأسمعت كنانى من به صمم

٢ - لماذا أخرج المسند إليه أولاً وقدم آخرأ في قول الشاعر :

وكان نار الحياة فن رماد أواخرها وأولها دخان

تمرين - ٣

١ - ماذا تدل عليه - سوى - من السكناية أو الحقيقة في قول الشاعر :

وإذا تباع كريمة أو تشتري فسواك بائعها وأنت المشتري

١ - ماذا تدل عليه - كل - من سلب العموم أو عموم السلب في قولهم - ما كل

سوداء تمر ، وما كل بيضاء شعمة .

تمرين - ٤

١ - لماذا أخرج - كل - على الذنى في قول الشاعر :

فيا لك من ذى حجة حيل دونها وما كل ما يهوى امرؤ هونائله

٢ - لماذا قدم المسند إليه في قول الشاعر :

خير الصنائع فى الأنام صنعة تنبور بحاملها عن الإذلال

تمرين - ٥

- ١ - لماذا قدمت - سوى وغير - في قول الشاعر :
سواى بتحنان الأغاريد يطرب وغيرى باللذات يلهو ويلعب
- ٢ - لماذا آخر السند إليه في قول الشاعر :
إذا نطق السفية فلا تجبه نخير من إجابته السكوت

تمرين - ٦

- ١ - ما أحسن طريق يختار في إثبات إفادة - كل - عموم السلب إذا وقعت قبل النفي ، وسلب العموم إذا وقعت بعده ؟
- ٢ - أى فائدة للتقسيم عند الشاعر التقديم إلى تقديم على فية الأخير وتقديم لا على فية الأخير ؟

تمرين - ٧

- قال بعض الشعراء :
- ١ - أحيوا لا يبرزقون بدرهم ويألف ألف ترزق الأسوات
فلماذا أتى بالشطر الأول جملة اسمية خبرها فعلى دون الثاني ؟
 - ٢ - من أى قسم التقديم قوله تعالى : (قال أراغب أنت عن آلهتى يا إبراهيم)
- ي - ٤٦ - س ١٩

تمرين - ٨

- ١ - لماذا آخر السند إليه في قول الشاعر :
ألا فى سبيل المجد ما أنا فاعل عفاف وإقدام وحرم وبائز
- ٢ - لماذا قدم السند إليه قول الشاعر :
وما أنا ممن تأسر الخمر لبه ويملك سميته البراع شغب

تخرج للسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر : وضع المضمير موضع المظهر :

هذا كله مقتضى الظاهر^(١) وقد يُخرج السند إليه على خلافه ، فيوضع المضمير موضع المظهر ، كقولهم ابتداء من غمر جري ذكر لفظاً أو قرينة حال - نعم رجلا زيد ، وبئس رجلا عمر - مكان نعم الرجل وبئس الرجل ، على قول من لا يرى الأصل - زيد نعم رجلا ، وعمر وبئس رجلا^(٢) وقولهم هو زيد عالم ، وهى عمرو شجاع^(٣) مكان - الشأن زيد عالم ، والقصة عمرو شجاع - ليمكن في ذهن السامع ما يعقبه^(٤) فإن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقى منتظراً لعقبى الكلام كيف تكون ؟ فيتمكن السامع بعده في ذهنه فضل تمكن ، وهو السر في التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة ،

(١) أى مقتضى ظاهر الحال على ما سبق في باب الإسناد الخبرى ، واسم الإشارة يعود إلى كل ما سبق من الكلام على أحوال السند إليه ، وقيل إنه يحتمل منه توجيه الخطأ لغير معين ، لأنه من تخرجه على خلاف مقتضى الظاهر .

(٢) من لإبراهيم يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ، فيكون الضمير الماعل عائداً على معقود معروف في ذهن ، وأما الذى يرى أن الأصل - زيد نعم رجلا - فلا يكون عنده من التخرج على خلاف مقتضى الظاهر ، لأنه يجعل المخصوص مبتدأ مؤخر ، وما قبله خبر عنه ، فيكون الضمير الماعل عائداً على مذكور متقدم رتبة .

(٣) الأولى أن يذكر بدله - وهى مبتدأ ملحقة - لأن ضمير القصة لا بد منه من أن يكون فى الكلام مؤنث غير فضلة أو شبهة بها ، فلا يقال - إنها بنيت عرفة - ولا - إنها كان القرآن معجزة .

(٤) هذا هو الاعتبار الذى اقتضى تخرج للسند إليه فى ذلك على خلاف مقتضى الظاهر . ولكنه لا يأتى فى باب - نعم - لأنه لا يعلم أن فيها ضميراً قبل سماع مفسره ، ومثل ضمير - نعم - وضمير الشأن فى ذلك كل ضمير يتقدم مرجعه حكماً وتأخر =

قال الله^(١) تعالى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وقال: (إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ^(٢))
وقال: (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ^(٣)) .

وضع المظهر موضع المضمَر :

وقد يُعَكَّسُ قِيُوضُ المظهر موضع المضمَر ، فإن كان المظهر اسم إشارة
فذلك إما لسكـال العناية بتمييزه لاختصاصه بحكم بديع ، كقوله :
كم عاقل عاقل أعيت مذهبهُ وجاهل جاهل تلقاه مرزوقاً
هذا الذى ترك الأوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقاً^(٤)

= لفظا ورتبة ، كم فى نزلك .. ربه نقى .. وكما فى قوله تعالى : (وأسروا النجوى
الذين ظنوا) .. ي - ٣ - س - ٢١ - وكما قال الشاعر :

جفونى ولم أجف الأخلاء إتنى لغير جميل من خللى مهمل

(١) - ي - ١ - س - ١١٠ (٢) - ي - ١١٧ - س - ٢٣

(٣) - ي - ٤٦ - س - ٢٢

(٤) هما لأحمد بن يحيى المعروف بابن الرُّؤَسْدِيِّ ، وكان يرمى بالزندقة ، وقيل
إنه كان من المتصوفة ، وكل من — عاقل — ثانية — وجاهل — ثانية صفة
للاولى مهمما على معنى كامل فى العقل وكامل فى الجهل ، وليس ذلك من التأكيد
اللفظى ، لأنه إنما يكون لدفع توهم — هو أو نحوه وهو غير محتمل هنا ، وقوله —
— أعيت مذهبهُ — بمعنى أعجزته طرق معاشه أو أعيت عليه متعديّة أو لازمة ،
والأوهام يراد بها العقول من تسمية المجل اسم الحال على المجاز المرسل ، والنحبر
من — نحر الأوهام علماً — أنقضا ، والزنديق الذى يبطن الكفر ويظهر الإسلام ،
والشاهد فى اسـو الإشارة لأنه يعود إلى الحكم السابق عليه ، وهو كون العاقل محروما
والجاهل مرزوقا ، فالإقام للضمير لأن هذا الحكم غـير محسوس ، واسم الإشارة
محسوس المحسوس ، والحكم البديع الذى أسند الى اسم الإشارة هو جعل الأوهام
حائرة والعالم النحرير زنديقاً .

وإما لتهمك بالسامع ، كما إذا كان فاقده البصر أو لم يكن ثمّ مشار إليه أصلاً^(١) وإما للدعاء على كمال بلائته بأنّه لا يدرك غير المحسوس بالبصر ، أو على كمال فطائنته بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره ، وإما لادعاء أنّه كل ظهوره حتى كأنه محسوس بالبصر . ومنه في غير باب المسند إليه قوله :

تَعَالَيْتَ كِي أَشْجَى وَمَا بِكَ عِلَّةٌ تَرْبِدِينَ قَتْلِي ، قد ظمّرت بذلك^(٢) وإما لنحو ذلك^(٣) .

وإن كان المظهر غير اسم إشارة فالمدلول إنيّه عن المضمر إما لزيادة التمسكين^(٤) كقوله^(٥) تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ) ونظيره من غيره قوله (وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ)^(٦) وقوله : (فَيَبْدُلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَاهُ عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)^(٧) .

(١) كأن يقول لك أعمى : أنشهد أن زيداً ضربني ؟ . فتقول له : نعم ، ذلك الذي في جانبك . — سواء أكان في جانبه أم لم يكن .
(٢) هو كما رواه البرد لمرة بن عبد الله الحلالى ، وقوله — تعاليت — بمعنى ادعاء العلة . وقوله — أشجى — بمعنى أحزن ، والشاهد في وضع اسم الإشارة موضع الضمير لأن الظاهر أن يقال قد ظفرت به أى بالقتل ، والداعى إلى ذلك هو ادعاء كلّ ظهوره حتى كأنه محسوس بالبصر .

(٣) كالإشارة إلى بعده ، ويمكن أن يحصل عليه ما في البيت السابق أيضاً . بأن يكون مراده به الإشارة إلى بعد قتله لكان شجاعته .

(٤) هذا إذا كان لتقام يقتضى الاعتناء بالمسند إليه .

(٥) — ي — ٢٠١ — س — ١١٢

(٦) — ي — ١٠٥ — س — ١٧

(٧) — ي — ٥٩ — س — ٢

وقول الشاعر :

إن تسألوا الحق نعط الحق سائله^(١)

بدل - نعطكم إياه .

وإما لإدخال الرّوع في ضمير السامع وتربية المهابة ، وإما لتقوية داعي الأمور^(٢) مثالها قول الخلقاء - أمير المؤمنين بأمرك بكذا - وعليه من غيره :
(فَأَذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ)^(٣) .

وإما للاسقمطاف ، كقوله :

إلهي عبدك العاصي أنا كما^(٤)

(١) هو لعبد الله بن عتبة الضبي من قوله :

إن تسألوا الحق نعط الحق سائله والدرع محفصة والصف مقروب
والحقبة الشدودة في الحقبة ، والقروب الموضوع في قرابه ، وسأئي هذا البيت
مع بيت قبله في شواهد الالتفات .

(٢) أى إلى امتثال ما أمر به .

(٣) - ي - ١٥٩ - س - ٣ - لأنه لم يقل فيه - فتوكل على -
ولكنه من باب تقوية داعي للأمر إلى الامتثال ، لا من باب إدخال الرّوع في
ضمير السامع ، لأن الاطمئنان بالتوكل لا يناسبه الرّوع من الظمان إليه .

(٤) هو لإبراهيم بن أدهم من مقطوعة مطلعها :

هيجرت الخلق طمراً في هوا كما وأينمت العيال لكي أرا كما
لى أن يقول :

إلهي عبدك العاصي أنا كما مقرأ بالتدنيب وقد دعا كما
فإن تغفر فانت لذلك أهل وإن تطرد ، فمن يرحم سوا كما
والشاهد في قوله - عبدك - فلم يقل أنا أيتيتك .

وإما لنحو ذلك ^(١).

الافتات :

قال السكاكي ^(٢) هذا ^(٣) غير مختص بالسند إليه ، ولا بهذا القدر ^(٤)
بل التكلم والخطاب والفتية مطلقا ^(٥) ينقل كل واحد منها إلى الآخر ،
ويُسمى هذا النقل — الفتات — عند علماء المعاني ^(٦) كقول ربيعة
ابن مَقرُوم :

(١) كأن يقصد لتوصل بالظاهر إلى الوصف ، نحو قوله تعالى : (قل يا أيها
الناس إني رسول الله إليكم) إلى أن قال : (فآمنوا بالله ورسوله للنبي الأمي)
— ي — ١٥٨ — س — ٥ — وكأن يكون للفتى على الإظهار هو المراد ، نحو
قول الله تعالى : (فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها) — ي — ٧٧ —
س — ١٨ — لأن جملة (استطعما أهلها) صفة قرية وليس صفة أهل ، لأنه مسوق
للتحدث عن القرية وجدارها لا عن أهلها ، وليست أيضاً جواباً لإذا ، لأن جوابها
قوله بعد : (قال لو شئت لاتخذت عليه أجراً) فوضع للظهور موضع للضمير لأن الصفة
جارية على غير من هي له .

(٢) ١٠٦ — للفتاح .

(٣) أي النقل من الحكاية إلى الفتية .

(٤) أي ولا النقل مطلقاً مختص بهذا القدر ، وهو النقل من الحكاية إلى الفتية ،
وإنما أولت عبارته هذا التناول لما في ظاهره من التهاوت .

(٥) أي في السند إليه وغيره ، وحيث سبق للتعير بأحدها ثم عبر بالآخر على
خلافه أولم يسبق ، كما سيأتي .

(٦) بعضهم يجعل منه التعبير بالمضارع عن الماضي وعكسه ، والانتقال من خطاب
أفراد أو اثنين أو الجماعة إلى الآخر منها .

بانت سعادُ فأمسى القلب مَمُوداً وأخلفتك ابنة العُرِّ المواعيد^(١)

فالتفت كما ترى حيث لم يقل - وأخلفتى - وقوله :

تذكرتَ والذكرى تهيجُكِ زينبا وأصبح باقى وصلها قد تنصَّباً
وحلَّ يفلج فالأبازيرُ أهاننا وشطتْ فحلَّتْ غمرَةٌ فمتَّجِباً^(٢)

فالتفت في البيتين -

والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق
الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها^(٣) . وهذا أخص من تفسير السكاكي ،
لأنه أراد بالقل أن يعبر بطريق من هذه الطرق عما عُبِّرَ عنه بغيره أو كان

(١) العمود الحزين ، وابنة الحر هي صداد من وضع المظهر موضع للضرر ،
ويجوز أن يكون الخطاب في قوله - وأخلفتك - تجريداً لا التفاتاً على ما هو
الحق من الفرق بينهما ، لأن مبنى التجريد على المغايرة لأنه مجرد من الشخص
شخصاً آخر ، ومبنى الالتفات على اتحاد للمنى ، وكذلك يقال في كماله - أشبه
هذا الخطاب .

(٢) هما لريضة بن مقروم أيضاً ، وقوله - والذكرى تهيجك - مقترض
الفعل ومنعوله ، وقوله - تنصَّب - بمعنى انتقع ، وفلج والأبازير وغمرَةٌ
منصب مواضع ، وقوله - شطتْ - بمعنى بهدت ، والالتفات في البيت الأول من
التسكُّم إلى الخطاب ويجوز حمله على التجريد كما سبق ، والالتفات في البيت لثاني
من الخطاب إلى التسكُّم .

(٣) يجب فيه أيضاً أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه ظاهر السياق
وإن كان موافقاً لظاهر اللقَام ، فلا يمد منه الخطاب الثاني في قوله تعالى : (إياك نعبد
وإياك نستعين) - ي - س - ١ - وإنما حصل الالتفات بالأول فقط وجرى الثاني ،
على سياقه ، وكذلك لا يمد منه الانتقال من التسكُّم إلى الغيبة في قول الشاعر : =

مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها^(١) فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس^(٢) .

مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب قوله^(٣) تعالى : (وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) .

== نحن اللنون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا

لأن للوصول من الاسم الظاهر وهو يدل على الغيبة ، ومقتضى سياقه ، أن يعود الضمير عليه من الصلة بطريق انفية أيضا ، ويعد منه الانتقال من الغيبة إلى الخطاب في قوله تعالى : (عَيسَى وَتَوَلَّى ، أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ، وَمَا يُدْرِيكَ أَمَلَهُ بِيَوْمٍ) - ي - ١ ، ٢ ، ٣ - س - ٨٠ - وإن كان الخطاب ظاهر المقام ، لأنه خلاف ظاهر السياق .

(١) يعنى أو لم يعبر عنه بغيره وكان مقتضى الظاهر إلخ . وهذا الشق ثانى هو الذى يتفرد فيه الالتفات عند السكاكى عن الالتفات عند الجمهور ، كالاتفات من التكلم إلى الخطاب فى الشاهدين السابقين لريعة بن مقروم ، والجمهور بجمولونه من التجريد لامن الالتفات ، وأخطب فى هذا سهل .

(٢) أى اعوى لا منطقى لصحة العكس المنطقى هنا بخلاف القوى ، لأنه يؤدى إلى أن يكون كل لتفات عند السكاكى التفاتا عند الجمهور وهو باطل .

(٣) - ي - س - ٣٦ - فالسياق يقتضى - وإليه أرجع - وإن كان الخطاب هو ظاهر المقام ، لأن قوله (وما لى لا أعبد) تعريض بالخطابين ، والمراد - وما لكم لا تعبدون - وقيل : إنه لا التفات فى قوله (وإليه ترجعون) لأنه يجوز إرادة الخطابين فلا يكون فى معنى - وإليه أرجع ، وقيل : إن فى قوله (وما لى) التفاتا ، والحق أنه من التعريض لامن الالتفات ، ومن الالتفات من التكلم إلى الخطاب قوله تعالى : (قُلْ إِنِّي أَسْرَتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمَشْرِكِينَ) - ي - ١٤ - س - ٦ - وهو أشهر من الآية السابقة .

ومن التكلم إلى الغيبة^(١) قوله تعالى : (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ، فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ^(٢)) .

ومن الخطاب إلى التكلم قول علقمة بن عبدة :

طَحَابِكَ قَلْبٌ فِي الْحَسَانِ طَرُوبٌ بُعِيدَ الشَّابِّ عَصْرَ حَانَ مَشِيبٌ
بُكَلْفَنِي لَيْلِي وَقَدْ شَطٌّ وَلَيْهَا وَعَادَتِ عَوَادُ بَيْنِنَا وَخَطُوبٌ^(٣)

ومن الخطاب إلى الغيبة قوله^(٤) تعالى : (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم) .

ومن الغيبة إلى التكلم قوله^(٥) تعالى : (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فُسُوفُهَا) .

ومن الغيبة إلى الخطاب قوله^(٦) تعالى : (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ)
وقول عبد الله بن عَنَمَةَ :

(١) للراد بالغيبة ما يشمل الاسم الظاهر كما في الآية ، وكان السياق فيها أن يقال - فصل لنا وانحر .

(٢) - ي - ٢٠١ - س - ١٠٨ .

(٣) قوله - طحبا - بمعنى ذهب وأتلف . وطروب بمعنى أن له طرباً ونشاطاً في طلبهن ، وقوله - بكلفني - ضميره يعود إلى القلب ، وروى - تكلفني - فيجوز أن يكون فاعله القلب على الالتفات من الغيبة إلى الخطاب ، ويجوز أن يكون فاعله - ليلى - بمعنى أنها تكلفه شدة فراقها ، وقوله - شط وليها - بمعنى بعد قربها ، وقوله - عادت عواد - بمعنى رجعت عوائق كانت نحول بيننا إلى ما كانت عليه ، ويجوز أن تكون - عادت - من العادة ، والشاهد في قوله - بكلفني - لأن الأصل - بكلفك على مقتضى السياق ، أما قوله - طحابتك - فهو التفتات أو تجريد على ما سبق .

(٤) - ي - ٢٢ - س - ١٠ .

(٥) - ي - ٩ - س - ٣٥ (٦) - ي - ٤٠٤ - س - ١ .

ما إن ترى السيد زيدا في نفوسهم
إن تسألوا الحق "نعطِ الحق" سائله
كما يراه بنو كوز ومرهوب
والدرع محقبة والسيف مقروب^(١)
وأما قول امرئ القيس :

تطاول ليلك بالأمد ونام الخلى ولم ترقد
وبات وبات له ليلة كليلة ذى المائر الأرمد
وذلك من نبا جادى وخبرته من أبى الأسود^(٢)

فقال الزمخشري : فيه ثلاث التفاتات^(٣) وهذا ظاهر على تفسير السكاكي ،
لأن على تفسيره في كل بيت التفاتة ، لا يقال : الالتفات عنده من خلاف
مقتضى الظاهر ، فلا يكون في البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى الظاهر ،

(١) السيد وزيد وكوز ومرهوب أحياء من ضبة قوم الشاعر . يريد أن السيد
لا يوجبون لزيد في نفوسهم من الحرمة والنصرة ما يوجب كوز ومرهوب ، والضمير
في قوله — تسألوا — لزيد وفيه الالتفات من الغيبة إلى الخطاب ، والمحبة للشدودة
في الحقيقة ، والمقروب الموضوع في قرابه ، وبعد البيتين :

وإن أيتهم فإننا معشر أوف لانظام الخصف إن السم مشروب

(٢) هي لامرئ القيس خذج بن حجر ، وقيل : إنها لامرئ القيس بن عابس
في رثاء ابن عمه أبى الأسود . والأمد اسم موضع ، وقوله — وبات وبات له
ليله — بات الأولى فيه تامة ، والثانية يجوز أن تكون ناقصة وأن تكون تامة ،
وقد أثر قذى العين ، وأبو الأسود كنية أبيه حجر مملك بن أسد والخبر الذى خبره عنه
خبر قنهم له .

(٣) الالتفات الأول في قوله — ليلك — من التكلم إلى الخطاب وكانها مفتوحة
أو مكسورة على ما سبأني ، وهو لندى يأتي على مذهب السكاكي ، والالتفات الثاني
في قوله — وبات — من الخطاب إلى الغيبة ، والالتفات الثالث في قوله — جادى —
من الغيبة إلى التكلم ..

لأننا نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف المقتضى^(١) لما تقدم^(٢) وأما على المشهور^(٣) فلا التفات في البيت الأول ، وفي الثاني التفاتة واحدة ، فيتمين أن يكون في الثالث التفاتتان ، فقل : هما في قوله — جاءني — إحداهما باعتبار الانتقال من الخطاب في البيت الأول ، والأخرى باعتبار الانتقال من الغيبة في الثاني . وفيه نظر ، لأن الانتقال إنما يكون من شيء حاصل ملتبس به ، وإذ قد حصل الانتقال من الخطاب في البيت الأول إلى الغيبة في الثاني لم يبق الخطاب حاصلًا ملتبسًا به ، فيكون الانتقال إلى التكلم في الثالث من الغيبة وحدها لا منها ومن الخطاب جميعًا : فلم يكن في البيت الثالث إلا التفاتة واحدة . وقيل : إحداهما في قوله — وذلك — لأنه التفات من الغيبة إلى الخطاب^(٤) والثانية في قوله — جاءني — لأنه التفات من الخطاب إلى التكلم ، وهذا أقرب .

واعلم أن الالتفات من محاسن الكلام ، ووجه حسنه على ما ذكر الزمخشري

(١) يعني خلاف مقتضى ظاهر المقام .

(٢) من أن الالتفات عنده ينقسم إلى ما يجري على خلاف ظاهر المقام وإن لم يجر على خلاف السياق ، وهو يخالف فيه الجمهور ، وإلى ما يجري على خلاف السياق وإن لم يخالف ظاهر المقام ، وهو الذي يوافق فيه الجمهور .

(٣) قد ذكروا أن مذهب السكاكي في الالتفات هو مذهب الزمخشري ، فلا معنى لتسكف تحقيق الالتفات الذي ذكره في البيتين على مذهب الجمهور لأن مذهبه يخالف مذهبهم .

(٤) الالتفات في — ذلك — متكلف ، لأنه لا دليل على أنه يعني بالخطاب فيها نفسه ، بل الظاهر أن المعنى بها غير للتكلم ، ولهذا لم ينظر إليها قبل هذا التسكف .

هو أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب^(١) كان ذلك أحسن تطرية^(٢) لنشاط السامع وأكثر إيقاظاً للإصغاء من إجرائه على أسلوب واحد^(٣).

(١) إنما خص بيان محاسن الالتفات بما فيه نقل من أسلوب إلى أسلوب لأنه هو انقلاب فيه ، أما الالتفات الذي انفرده السكاكي فوجه حسنه أن المخاطب إذا سمع خلاف ما يتقرب نشط وأصفى إليه ، وقد قيل : إن الالتفات على هذا يكون من المحسنات البديعية ، فلا يصح ذكره ها لأن حسنه يرجع إلى ما ذكره الزمخشري ، ولا يرجع إلى اقتضاء اللقار ، وأجيب بنسليم أنه من المحسنات البديعية ، ولكن هذا لا يمنع من إدخاله في علم اللغوى عند اقتضاء اللقار لفائدته من طلب مزيد الإصغاء لسكون الكلام دعاء أو مدحا أو نحوهما ، والحق أن مثل هذا يكون شرطاً لحسنه ولا يقتضى وجوبه فى البلاغة ، فلا يصح أن يعد به من علم اللغوى .

(٢) أى تجديدًا ، تقول — تقول حَارَيْتُ الثوب — إذا عملت ما يجعله طرياً كأنه جديد .

(٣) أورد ابن الأثير على ما ذكره الزمخشري من ذلك أنه لو كان صحيحاً لما حسن الالتفات إلا فى الكلام الطويل ، مع أنه قد أتى فى القرآن حيث لا يمكن أن يقال إن الكلام قد طال ، ثم ذكر أن الالتفات لا يكون إلا لفائدة اقتضه ، وأن تلك الفائدة أمر وراء الانتقال من أسلوب إلى أسلوب ، ولكنها لا تحد بحد ، ولا تضبط ضابط ، وإنما يشار إلى مواقع منها ليقاس عليها ، كما سيأتى فى سورة الفاتحة ، ولكنه عاد فذكر أنه لا ينكر أن فى الانتقال من أسلوب إلى أسلوب اتساعاً وتفتتاً فى أساليب الكلام ، مع أنه قد يكون لمقصد آخر معنوى هو أعلى وأبلغ ، ولا يخفى أن مثل هذا لا يخالفه فيه الزمخشري ، لأنه فيما ذكره من ذلك لم يرد إلا بيان وجه عام لحسن الالتفات ، ولا يمنع أن تختص مواقع بطائف أخرى خاصة .

وقد تختص مواقفه بلطائف^(١) كما في سورة الفاتحة^(٢) فإن العبد إذا افتتح حمد مولاه الحقيقي بالحمد عن قلب حاضر ونفس ذاكرة لما هو فيه بقوله: (الحمد لله) الدال على اختصاصه بالحمد وأنه حقيق به — وجد من نفسه لا محالة محركا للإقبال عليه ، فإذا انتقل على نحو الافتتاح إلى قوله (رَبِّ الْعَالَمِينَ) الدال على أنه مالك للعالمين لا يخرج منهم شيء عن ملكوته وربوبيته قوى ذلك المحرك ، ثم إذا انتقل إلى قوله (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) الدال على أنه منعم بأنواع النعم : جلالتها ودقائقها تضاعفت قوة ذلك المحرك ، ثم إذا انتقل إلى خاتمة هذه الصفات العظام وهي قوله (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) الدال على أنه مالك الالامركلة يوم الجزاء نتهت قوته ، وأوجب الإقبال عليه وخطابه بتخصيصه بعبادة الخضوع والاستغانة في المهمات^(٣).

وكما في قوله^(٤) تعالى: (وَأَنزَلْنَا إِلَهُكُمْ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ) لم يقل — واستغفرت لهم — وعدل عنه إلى طريق الالتفات تفخيما لشأن رسول الله صلى عليه وسلم ، وتعظيما لاستغفاره ، وتنبيها على أن شفاعته من اسمه الرسول من الله بمكان .

وذكر السكاكي^(٥) لانتفات امرئ القيس في الأبيات الثلاثة على تفسيره وجوها: أحدها أن يكون قصد تهويل الخطب واستغفائه ، فنبيه في التفاته الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولدت له الشكوى ، فأقام مقام المصاب الذي

(١) قيل : إنه يلزم أن يلتمس ذلك في كل الترات ، وقيل : إنه لا يلزم أن يكون له في كل مقام نكتة خاصة .

(٢) — ٥ — ٢٠٢ و ٥٤ و ٥ — ١ .

(٣) يعني خطابه بقوله : (إِياكَ نَسْتَعِيذُ وَإِياكَ نَسْتَعِيذُ)

(٤) — ٦٤ — ٤ . (٥) — ١٠٧ — انتفات .

لا ينسلى بمض القسلى إلا بتفجع الملوك له ، وتمحزتهم عليه ، وخطبها بتناول
يَبْلُكَ تسليّة^(١) أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أبدت قلقاً شديداً ولم تنصبر فعل
الملوك ، فشك في أنها نفسه ، فأقامها مقام مكروب وخطبها بذلك تسليّة . وفي
الثانى على أنه صادق التحزن خاطب أولاً ، وفي الثالث على أنه يريد نفسه .

أونبه^(٢) في الأول على أن النبأ لشدة تركه حائراً فما فطن معه لمقتضى
الخلال ، جرى على لسانه ما كان ألقه من الخطاب الدائر في مجارى أمور الكبار
أمراً ونهياً ، وفي الثانى على أنه بعد الصدمة الأولى أفاق شيئاً فلم يجد النفس
معه ، فبنى الكلام على الغيبة ، وفي الثالث على ماسبق .

أونبه^(٣) في الأول على أنها حين لم تثبت ولم تنصبر غاظه ذلك ، فأقامها
مقام المستحق للعتاب ، فعاطبها على سبيل التوبيخ والتعير بذلك ، وفي الثانى على
أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الفيض والغضب وسكت عنه الغضب
بالعتاب ولّى عنها الرّجّة وهو يُدْمِدِمُ قائلاً - وبات وبات له - وفي الثالث
على ماسبق عذا كلامه ، ولا يخفى على النصف مافيه من النصف^(٤) .

الأسلوب الحكيم : ومن خلاف المقتضى ما سماه السكاكى^(٥) الأسلوب

(١) فكافها مكسورة ، وبصح فتحها نظراً إلى كون النفس يراد بها شخصه ،

(٢) هذا هو الوجه الثانى ، وكان المناسب لسياقه أن يقول وثانيها .

(٣) هذا هو الوجه الثالث .

(٤) لأنه يحمل امرأ القيس مالا يمكن أن يكون قد خطر بباله من ذلك ، ولا يخفى
أن كثيراً من اللطائف التى تلمس للانفصاف فيها مثل هذا النصف ، وأن ذلك يرجع
إلى أنها غير مضبوطة ، لأنها لو كانت مضبوطة لأمكن الرجوع إلى أمر ظاهر
مقرر منها .

الحكيم^(١) وهو تلقى الخطاب^(٢) بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيها على أنه الأولى بالتقصّد ، أو السائل بغير ما يتطلب^(٣) بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنه الأولى بحاله أو المهم له .

أما الأول فمكقول القبعثرى^(٤) للحجاج لما قال له متوعدا بالقيّد لأحملتك على الأدم : مثل الأمير يحمل على الأدم^(٥) والأشهب . فإنه أبرز وعيده في معرض الوعد ، وأراه بأطف وجه أن من كان على صفته في السلطان وبسطة اليد جدير بأن يصفّد لأن يصفّد^(٦) وكذا قوله له لما قال له في الثانية : إنه حديد : لأن

(١) أكثر العلماء بذكروه في علم البديع ، على أن الخطيب سيذكر في علم البديع التقوى بالموجب ، ويقسمه إلى قسمين ، والقسم الثاني هو الأسلوب الحكيم بعينه ، ولا شك أن مراعاة ذلك مما يورث الكلام حسناً ، ولا يصل تركه إلى إخلال بفصاحة أو بلاغة ، فاللائق به أن يعد في علم البديع . وقد ذكر السعد أنه لما انجز الكلام إلى ذكر خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه وإن لم تكن من مباحث المسند إليه ، وهي الأسلوب الحكيم والتعبير عن المستقبل بلفظ الماضي الخ .

(٢) بكسر الطاء أى للتكلم من إضافة المصدر لمفعوله ، وهذا أولى من فتح الطاء لما فيه من التعميد .

(٣) انفرق بينه وبين ما عطف عليه أن فيه سؤالاً ، فهو أخص منه بهذا الاعتبار ، ولكنه أعم منه باعتبار آخر ، وهو أنه لا يشترط فيه حمل كلام سابق على خلاف ظاهره كما يشترط في الأول .

(٤) الصواب ابن اقبعثرى كما سبق في ص ١٣٦ .

(٥) أراد الحجاج بالأدم القيد ، فعمله على غير مراده وهو الفرس الذى غلب سواده على بياضه ، وعطف عليه الأشهب وهو الفرس الذى غلب بياضه على سواده .

(٦) أى جدير بأن يعطى لا أن يقيد ، لأن الإصفاد الإعطاء من الصفد وهو العطاء ، يقال — صفّده يصفّده — بمعنى قيده ، ولهذا يسمى القيد صفاداً

يكون حديداً خير من أن يكون بليداً^(١) وعن سلوك هذه الطريقة في جواب
المخاطب عبر من قال مفتخراً :

أَتَتْ تَشْتَكِي حَنْدَى مُزَاوَلَةَ الْقَرَى وَقَدَرَاتِ الضَّيْفَانِ يَنْحُونُ مَنْزِلِي
فَقُلْتُ كَأَنِّي مَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا : هُمْ لِلضَّيْفِ جِدِّي فِي قِرَامٍ وَعَجَلِي^(٢)
وسماه للشيخ عبد القاهر مغالطة^(٣) .

وأما الثاني فمكثوله^(٤) تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ
النَّاسِ وَالْحُجَّ) قالوا : ما بال الهلال يبدو دقيقاً مثل الخيط ، ثم يزايد قليلاً
قليلاً حتى يمتلئ ويستوى ، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا^(٥) . ومكثوله^(٦) تعالى :
(يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى
وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ) سألوا عن بيان ما ينفقون ، فأجيبوا ببيان المصروف^(٧)

(١) أراد الحجاج بقوله — أنه حديد — أنه قيد حديد ، فحمله على الحدة ،
والعنى — لأن يكون المعطاء حديداً .

(٢) لا يعلم قائلهما ، والقرى طعام الضيف ، وقوله — ينحون — بمعنى يقصدون
والشاهد في أنه أجابها بغير ما تتطلب من الشكوى ، ولهذا قيل : إن هذا من القسم الثاني
لا الأول ، لأنه ليس فيه حمل كلام على خلاف ظاهره ، وإنما هو من تلقى السائل بغير
ما يتطلب لتثنيه على أن الأولى بها الاستعداد لهم لا الشكوى منهم .

(٣) — ٩٢ — دلائل الإعجاز ، وقيل : إن الأسلوب الحكيم بقسميه يعنى
مغالطة ، لا القسم الأول وحده .

(٤) — ى — ١٨٩ — س — ٢ .

(٥) فأجابهم ببيان حكمته تنبيهاً على أنه هو الأولى بحالهم لا السؤال عن سببه .

(٦) — ى — ٢١٥ — س — ٢ .

(٧) لتثنيه على أنه هو اللهم لهم .

ومن هذا أيضاً أجوبة موسى لفرعون في قوله تعالى : (قَالَ فَرَحِّسُونِ وَعَلَّوبٌ =
(١٦١ — الإيضاح)

التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي : ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ المضى ^(١)

تنبيهها على تحقق وقوعه وأن ما هو للواقع كالواقع ، كقوله ^(٢) تعالى : (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ) وقوله : (وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُفَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا) ^(٣) وقوله ^(٤) تعالى : (وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ) وقوله ^(٥) تعالى : (وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ) جعل المتوقع الذي لا بُدَّ من وقوعه بمنزلة الواقع ، وعن حسان أن ابنه عبد الرحمن سمع زُبَور وهو طفل فجاء إليه يبكي ، فقال له : يا بُنى ما لك ؟ قال : لسمعي طَوِيرٌ كأنه ملقَّفٌ في بُرْدَى حَبْرَةٍ ^(٦) فضمه إلى صدره وقال : قد قلت الشعر .

== المآلَيْن ، قال رَبَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ، قال لِمَنْ حَوْلَهُ إِلَّا تَسْتَمِعُونَ ، قال رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ، قال إِنْ رَسُولَكُمْ أَلَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْكُمْ لِمُجْنُونَ ، قال رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْمِلُونَ) — ي — ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ —
— س — ٢٦ .

(١) منه التعبير عن الماضي بلفظ المضارع استحضاراً لصورته العجيبة كقوله تعالى : (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا) — ي — ٩ — س — ٣٥ —
أى فأنثارت ، ولا يخفى أن النوعين من المجاز للرسل أو الاستعارة ، فلامعنى لذكرها في علم المعاني ، لأنه لا فرق بينهما وبين غيرها من أنواع المجاز فيما تعلا به من خلاف مقتضى الظاهر .

(٢) — ي — ٦٨ — س — ٣٩ (٣) — ي — ٢٧ — س — ١٨

(٤) — ي — ٥٠ — س — ٧ (٥) — ي — ٤٨ — س — ٧

(٦) طوير تصغير ظائر ، والحبرة ضرب من برود الخين ، والشاهد في قوله —

قد قلت الشعر — لأنه بمعنى متقول .

ومثله التعبير عنه باسم الفاعل ^(١) كقوله ^(٢) تعالى : (وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ) وكذا اسم المفعول ، كقوله ^(٣) تعالى : (ذَلِكَ يَوْمٌ تَجْمَعُ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ) .

القلب : ومنه القلب ^(٤) كقول العرب : عرضت الناقة على الحوض ^(٥) ورده مطلقاً قوم ^(٦) وقبلة مطلقاً قوم ^(٧) منهم السكاكي ^(٨) . والحق أنه إن تضمن

(١) لأن كلا من اسم الفاعل واسم المفعول حقيقة في اللبس بالفعل في الحال اتفاقاً ، وفي الماضي على قول ضعيف ، فيكون استعماله في المستقبل مجازاً .

(٢) — ي — ٦ — س ٥٦

(٣) — ي — ١٠٣ — سن — ١١٠

(٤) هو في الاصطلاح أن يجعل جزء من الكلام مكان آخر يعمل مكانه على وجه يثبت حكم كل منهما الآخر ، فليس منه نحو — في الدار زيد ، وضرب عمرأ زيد — وهو قسمان : لفظي ومعنوي ، وسيأتي بيانهما في أمثله .

(٥) هذا من القلب للمعنى ، لأن العروض عليه يجب أن يكون ذا شعور واختيار لأجل أن يميل إلى العروض أو يجمعه عنه ، ولكن لما كان المعتاد في ذلك أن يؤتى بالعروض إلى العروض عليه وكانت الناقة هي التي يؤتى بها إلى الحوض نُزِّلَ كل منهما منزلة الآخر ، وقيل : إنه لا قلب في ذلك وإنما القلب في — عرضت الحوض على الناقة — لأن العروض عليه هو المستقر .

(٦) لأنه عكس للطعوب ونقيض المقصود ، وقيل : إنه لا يكاد أحد يسمه مطلقاً لوروده في القرآن ونصيح الكلام ، ولعلمهم يردون القلب اللفظي دون المعنوي .

(٧) لأن قلب الكلام مما يجوز إلى التنبيه للأصل ، وذلك مما يورث الكلام ملاحظة واطفاً .

اعتباراً لطيفاً^(١) قبل وإلا ردّ .

أما الأول^(٢) فكقول رؤبة :

ومهمّة مُغَبَّرَ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوُهُ^(٣)

أى كأن لون سماءه اغبرتها لون أرضه ، فعكس التشبيه للمبالغة ، ونحوه

قول أبى تمام يصف قلم المدوح :

لَعَابُ الْأَقَامَى لِلْقَاتِلَاتِ أَمَابُهُ وَأَرْمَى الْجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدِ هَوَاسِلِ^(٤)

وأما الثانى^(٥) فكقول القطامي :

(١) أى غير تلك للملاحه التى احتج بها من قبله مطلقاً ، وذلك كالاختبار السابق فى قولهم - عرضت الناقة على الحوض - وكالاختبارات الآتية فى باقى الأمثلة وإنما لم يقبل القلب إلا بهذا لأنه من غيره . يكون عدولا عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها . إذ لا يعتد فيه بتلك للملاحه العامة وحدها ، ولا يخفى أن القلب بتلك للملاحه يكون من المحسنات البديعية ، فالأليق ذكره فى علم البديع ، لأن تلك الاختبارات التى يقبل بها فى علم المعانى ليست محدودة ولا مضبوطة ، وهى مع هذا شرط لحسنه ولا توجب .

(٢) هو المقبول .

(٣) هو لرؤبة بن عبد الله بن رؤبة ، والمهمه الفائزه ، والأرجاء جمع رجا وهو الناحية ، والقلب فى هذا معنى أيضاً ، وهو من التشبيه القلوب الآتى فى علم البيان ، والاعتبار اللطيف فيه بقصد المبالغة .

(٤) هو لحبيب بن أوس المعروف بأبى تمام ، وأرمى الجنى المصل من إضافة الموصوف إلى الصفة ، وقوله - اشتارته - بمعنى جنته ، والأيدى العواصم العارفة بحجبه ، والأولى صفة القلم مع الأعداء ، والثانية صفته مع الأصدقاء ، ولشاهد فى شطره الأول ، وهو من القلب المعنوى أيضاً ، لأنه من التشبيه القلوب ، والاعتبار اللطيف فيه قصد المبالغة .

(٥) هو الردود .

كما طينت بالقدن السباع^(١)

وقول حسان :

يكون مزاجها عسل وماء^(٢)

وقول عُرْوَة بن اُوزْد :

(١) هو لُمَيْر بن شَيْمٍ المروف بالقطامي من قوله :

فلما أت جري يمين عليها كما طينت بالقدن السباعا
أمرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن أن لن نَسْمَطَعا

يصف بذلك ناقته ، والقدن القصر ، والسباع : الطين المخلوط بالتبن أو الآلة
التي يطين بها ، يعني أنها صارت ملساء من الدهن كالقصر للطين بالسباع ، وفي ذلك
قلب معنوي ، فإن حمل السباع على الآلة لم يتضمن اعتباراً لطيفاً ، وفيه الشاهد ،
وإن حمل على الطين فيجوز أن يكون المقصود للبالغة في ممها ، لأنه يقصد تشبيهاً
بالسباع الذي صار لكثرة كانه الأصل ، والقدن هو الفرع ، فيكون هو أيضاً مثله
مع أصله من المعظم ونحوه ، ولكنه لا يخلو من تكلف . وروى - كما بظنت بالقدن
السباع - وهو على القلب أيضاً ، ولغى كما بظنت الذبن بالسباع .

(٢) هو لحسان بن ثابت الأنصاري من قوله :

كان سبيته من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء
على أنيابها أو طعم غص من التفاح عصره اجتناء

والسبيته الحمر المشتراه للشراب ، وبيت رأس بلد بالشام بين رملة وغزة ، والغص
الطري ، وقوله - عصره - بمعنى أساله كناية عن إدراكه وقت نضجه . شبه ريق
محبوبته بخمر مزجت بعسل ، والقلب في قوله - يكون مزاجها عسل - قلب إنطى ،
لأنه لا قلب في المعنى ، وإنما القلب في اللفظ ، لأنه نكسر ما هو في موضع الابتداء وعرف
الخبر ، والأصل فيهما العكس ، ويروى برفع - مزاجها - على أن اسم يكون
ضمير الشأن ، فلا يكون فيه قلب .

فدبت بنفسه نفسي ومالي^(١)

وقول الآخر :

ولايك موقف منك الوداع^(٢)

وقد ظهر من هذا أن قوله^(٣) تعالى : (وَكَمْ مِنْ قَرَبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا) ليس وارداً على القلب^(٤) إذ ليس في تقدير القلب فيه اعتبار لطيف ، وكذا قوله^(٥) تعالى : (ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى) وكذا قوله^(٦) تعالى : (أَذْهَبَ بِكِلَابِي

(١) هو من قوله :

فلو أني شهدتُ أبا صعادٍ غَدَاةَ غَدَاةٍ لَمْ يَجْعَلْهُ يَفُوقُ
فدبت بنفسه نفسي ومالي وما آلوكَ إلا ما أُطِيقُ

وقد رواه المرتضى في أماليه وابن الأثير في - الأضداد - للبساس بن مرداس : يقال - فاق بمهجته ولمهجته يفوق - إذا أشرفت نفسه على الخروج أو خرجت ، وقوله - وما آلوك - بمعنى لم أقصُرْ فيك ، والقلب فيه معنوي ، والأصل - فدبت نفسه بنفسه ومالي - وليس في قلبه اعتبار لطيف لأنه يوهم خلاف المراد . (٢) هو لعمري بن شميم المعروف بالقطامي من قوله :

قفي قبل التفرق يا ضياعاً ولايكُ موقفُ منك الوداع

وآلف ضياعاً للإطلاق وهو مرخم ضياعة اسم بنت له أو امرأة غيرها ، والقلب في قوله - ولايك موقف منك الوداع - لغظى كالقلب في بيت حسان السابق .

(٣) — ي — ٤ — س — ٧ .

(٤) يردُّ بهذا على من زعم أن أصله - جاءها بأُسنا فأهلكناها .

(٥) — ي — ٨ — س — ٥٣ — وعلى تقدير القلب فيه يكون أصله -

ثم تدلى فدنا .

(٦) — ي — ٢٨ — س — ٢٧ — وعلى تقدير القلب فيه يكون أصله -

فانظر ما ذا يرجع من ثم قول عنهم :

هَذَا فَأَلَقَهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ قَوْلَ عَنْهُمْ فَأَنْظَرُوا مَاذَا يَرْجِعُونَ (فأصل الأول —
أردنا إهلا كما نجاءها بأسنا أى إهلا كنا ، وأصل الثانى — ثم أراد الدنو من
محمد صلى الله عليه وسلم فتعلق عليه فى الهواء ، ومعنى الثالث — تَنَحَّ عَنْهُمْ
إلى مكان قريب تتوارى فيه لىكون مايقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون
فيقال : إنه دخل عليها من كُوَّةٍ فَأَلَقَى الْكِتَابَ إِلَيْهَا وتوارى فى الكوة .
وأما قول خدش : وتشقى الرماح بالضياطرة الحر^(١)

فقد ذكر له سوى القلب^(٢) وجهان : أحدهما أن يُجْعَلَ شَقَاءُ الرماح بهم
استعارة عن كسرها بطعنهم بها ، والثانى أن يجعل نفس طعنهم شقاء لها تحقيراً
لشأنهم وأنهم ليسوا أهلاً لأن يطعنوا بها ، كما يقال — شَقِيَ الْخَزْءُ بِجَسَمِ فُلَانٍ —
إذا لم يكن أهلاً للبس .

وقيل فى قول قَطْرَى بْنِ النُّعْجَاءِ :

ثُمَّ انصرفتُ وَقَدْ أَصَبْتُ وَلَمْ أَصَبْ جَذَعَ البَصِيرَةِ قَارِحَ الإِقْدَامِ^(٣)

(١) هو لخدش بن زهير من قوله :

وَتَلَحَّقْ خَيْلٌ لَا هَوَادَةَ بَيْنَهَا وَتَشْقَى الرماحُ بالضياطِرةِ الحرِ
والهواده اللين والرفق أو ما يرجى به الصلاح بين القوم ، وعلى هـ — إذا يكون
لنراد لا هواده بين أصحابها ، والضياطرة جمع ضيطر وهو الضخم اللثيم العظيم
الاست ، والحر جمع أحر اللون ، وقيل : هو الذى لا سلاح معه ، وقد روى —
وَتُرِكَبْ خَيْل .

(٢) على أنه من القلب يكون أصله — وتشقى الضياطرة بالرماح ، وليس له
اعتبار لطيف .

(٣) جذع البصيرة بمعنى غير مجرب للأمر ، وقارح الإقدام بمعنى إقدام أصحاب السن
القديمة ، يقال — فلان جذع إذا كان حديث السن ، وقارح إذا كان قديماً .

إنه من باب القلب^(١) على أن - لم أصب - بمعنى لم أخرج ، أي قارح
للبصرة جذع الإقدام^(٢) كما يقال - إقدام غير ورأي مجرب - وأجيب
عنه^(٣) بأن - لم أصب بمعنى لم أف هذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع
الإقدام قارح البصرة ، على أن قوله - جذع البصرة قارح الإقدام - حال من
الضمير المستتر في - لم أصب -- فيكون متعلقاً بأقرب مذكور ، ويؤيد هذا
الوجه قوله قبله :

لا يركن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفاً للحام^(٤)
فلقد أراي للرماح درينة من عن يميني مرة وأماي^(٥)
حتى خضبت بما تحذر من دمي أكناف سرجي أو عنان لجاي^(٦)

فإن الخضاب بما تحذر من دمه دليل على أنه جرح ، وأيضاً فحوى كلامه
أن مراده أن يدل على أنه جرح ولم يمت ، إعلماً أن الإقدام غير علة للحجام ،
وحشاً على الشجاعة وبغض الفرار .

(١) لأنه يقصد التمذح بذلك ، وإنما يتمدح بعكسه لا به .

(٢) على هذا يكون - جذع البصرة قارح الإقدام - حالين من فاعل -

الصرفت

(٣) هذا جواب يجعل كلامه لا قلب فيه ، لأنه قلب غير مقبول لما فيه من إيهام خلاف
للراد ، وقبل أيضاً : إنه يريد تشبيه بصيرته بالجذع في عدم الاختلاص والتزلزل من الهول ،
وتشبيه إقدامه بالقارح في الصبر والاحتفال ، وعلى هذا لا قلب أيضاً .

(٤) الإحجام التأخر ، والوغى الحرب ، والحام اللوت .

(٥) الدرينة حلقة يتعلم عليها الطعن ، شبه نفسه بها ، وهو من الدرم بعضه الدفع أو من
الدرى بمعنى الحتل ، فتكون درية بالياء للشدة .

(٦) أكناف السرج جوانبه ، والعنان سحر بالاحجام .

تمرينات على تخرج السند إليه على خلاف مقتضى الظاهر

تمرين — ١

بين ما يحتمل الالتفات والتجريد وما يعمين للالتفات مما يأتي :

١ — قوله تعالى : (يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ

رَحْمَةِ اللَّهِ) — ي — ٥٣ — س — ٣٩ .

٢ — هل غادر الشعراء من متردّم أم هل عرفت الدار بعد توهم

تمرين — ٢

١ — بين الالتفات في قوله تعالى : (أَنِّي أَمَرُ اللَّهَ فَلَا تَسْتَعْجِلْهُ سُبْحَانَهُ

وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ) — ي — ١ — س — ١٦ — ومن أى قسم من

أقسام الالتفات ؟

٢ — هل يعد من الالتفات أولاً بعد قول الشاعر :

أأنت الهلال الذى كنت مرة سمعنا به والأرحى للقلب ؟

تمرين — ٣

١ — من أى أنواع خلاف مقتضى الظاهر ما في قول الشاعر :

ومئة أجل للثقلين جيداً وسالفة وأحسنه فذالا

٢ — هل يقبل القلب أو لا يقبل في قول الشاعر :

راين شيعاً قد تمنى صلبه يمشى فيقعس أو يكب فيعثر

تمرين — ٤

١ — من أى أنواع خلاف مقتضى الظاهر ما في قول الشاعر :

فرجى الخير وانتظري إياي إذا ما تقارظ المعزى آبا

٢ — هل يُعَدُّ من القلب أولاً يُعَدُّ ما في قول الشاعر :

وعذلتُ أهلَ المشق حتى ذقتُهُ فمَجِبْتُ كيف يموت من لا يمشقُ

تمرين — ٥

١ — من أى نوعى الأسلوب الحكيم ما في قول الشاعر :

وقالوا : قد صَفَّتْ منا قلوبُ .. صدقوا واسكن عن ودادى

٢ — من أى أنواع الالتفات ما في قول الشاعر :

سألتُ نسيمَ أرضك حين وافي وقلتُ : صِفِ القوامَ ولا تحاشي

تمرين — ٦

١ — من أى أنواع خلاف مقتضى الظاهر ما في قول الشاعر :

كلوا في بعض بطنكم تغفوا فإن زمانكم زمنٌ خميصُ

٢ — متى يكون من خلاف مقتضى الظاهر ما في قول الشاعر :

نعم امرأٌ هرمٌ لم تغزُ نائبةً إلا وكان لمرتاع بها وزراً

تمرين — ٧

١ — بين ما في قوله تعالى : (قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَلْفِقَنَّا عِماً وَجَدْنَا عَلَيْكَ آبَاءَنَا

وَتَكُونُ لَكُمْ أَلْكِيَاءُ فِي الْأَرْضِ) — ي ٧٨ — س ١٠ —

من الخروج على مقتضى الظاهر .

٢ — بين ما في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ) — ي ١ —

س ٦٥ — من الخروج على مقتضى الظاهر .

٣ — بين ما في قوله تعالى : (وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوِّآ لِقَوْمِكَ

بِمِصْرَ بَيوتاً وَاجْعَلُوا لِبُيُوتِكُمْ قِبْلَةً) — ي ٨٧ — س ١٠ —

من الخروج على مقتضى الظاهر .

القول في أحوال للسند

أغراض الحذف : أما تركه فلنحو ما سبق في باب للسند إليه^(١) من تخييل
للمدول إلى أقوى الدليابين ، ومن اختبار تنبيه السامع عند قيام القرينة أو مقدار
تنبيهه ، ومن الاختصار والاحتراز عن العبث ببناء على الظاهر^(٢) إمام ضيق المقام
كقوله : فإنى وقيار بها لقرب^(٣)
أى وقيار كذلك^(٤) وكقوله :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف^(٥)

(١) أى فى الكلام على حذفه ، والتعبير بالترك هنا بدل الحذف هناك من التنوين
فى العبارة .

(٢) كان الأحسن أن يذكر هذا الغرض فى أول الأفاض ليحمله مطرداً فى
جميعها كما صنع فى حذف للسند إليه .

(٣) هو لضائب بن الحارث البُرجمى من قوله :
ومن يلك أمسى بالمدينة رحله^١ فأنى وقيار به — للقرب^٢
وكان عثمان رضى الله عنه حبسه فى المدينة لهجائه قوماً فى شعره ، والرحل انزل
وللأوى ، وقيار اسم فرسه أو غلامه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما بعده لفاء عليه
وتقديره — فقد حسنت حاله وسامت حالى .

(٤) فهو من عطف الجمل ، ولا يصح جعل — قيار — معطوفاً على محل اسم
— إن — لامتناع العطف على محل اسمها قبل مضى خبرها ، ولا يصح أن يكون
— غريب — خبراً عن — قيار — والمحذوف خبر — إن — لاقتراحه بلام
الابتداء ، وخبر الابتداء لا يقرن بها فى التفصيل إلا إذا كان منسوخاً ، وضيق المقام فى
البيت بسبب الشعر والسجن .

(٥) هو لمرو بن امرئ القيس الخزرجى ، أو لقيس بن الخطيم ، وقوله :
إمال والسيد للمسم قد يطره بطن الرأى والبرف^١ =

أى نحن بما عندنا راضون ، وكقول أبى الطيب :

قالت وقد رأتِ اصفرارى : مَنْ به وتنهَّدتْ فأجبتُها : للتنهَّد^(١)

أى التنهَّد هو المطالبُ به^(٢) دون - المطالبُ به هو التنهَّد - إن فُسر
بمن المطالبُ به ، لأنَّ مطلوب السائلة على هذا الحكم على شخص معين بأنَّه
المطالبُ به ليتعين عندها ، لا الحكم على المطالبُ به بالمتعین ، وقيل : معناه
من فعل به ؟ فيكون التقدير - فعل به المتنهد^(٣) .

وإما بدون الضيق ، كقوله^(٤) تعالى : (وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ)
على وجه ، أى والله أحقُّ أن يرضوه ورسوله كذلك ، ويجوز أن يكون جملة واحدة ،

= يخاطب مالك بن المعجلان حين رد قضاءه فى واقعة للأوس والحزرج ، وأراد
- والرأى مختلف - أن يمنع كل منهما رأيه على اختلافهما ، لرضاء كل منهما
برأيه وعدم انقياده لصاحبه ، وضيق المقام هنا بسبب الشعر وعدم استعداد
المخاطب لقبول الكلام ، وقد حذف فى هذا البيت من الأول لدلالة الثانى على عكس
البيت السابق .

(١) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب التنبى : وقد حنى اصفراره لما
يلقاه من حبها ، وقوله - به - متعلق بمحذوف تقديره للمطالب ، وقوله - وتنهَّدت -
يعنى به أنها تنهَّدت لما رأت أنه من اصفراره .

(٢) فيكون من حذف للسند لا للسند إليه ، وقد أجاز السكاكى كلام من
التقديرين ، لأنه إذا جمعت - من - مبتدأ على مذهب سيويوه والمحذوف خبر
فالأحسن أن يقدر - المتنهد هو المطالبُ به هو المتنهد ، ليُطابق الجواب لسؤال
وإذا جمعت - من - خبراً مقدماً فالأحسن أن يقدر - المطالبُ به هو المتنهد ،
ليُطابق الجواب لسؤال أيضاً .

(٣) هو من حذف السند أيضاً ولكنه فعل على هذا التقدير .

(٤) - ي - ٦٢ - س ٩ .

وتوحيد الضمير لأنه لا تَفَاوُتُ بين رضا الله ورضا رسوله ، فكانا في حكم مرضى واحد ، كقولنا — إحسان زيد وإجماله نفي وجبر مني ^(١) وكقولك — زيد منطلق وعمره — أى وعمره كذلك ، وعليه قوله ^(٢) تعالى (وَاللَّائِي يَلْمِزْنَ مِنَ الْحَيْضِ مَنْ نَسَأَكُمُ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ) أى واللأئى لم يحضن مثلهن ، وقولك — خرجت فإذا زيد ^(٣) وقولك لمن قال : هل لك أحد ؟ إن الناس إلب عليك — إن زيدا وإن عمرا — أى إن لى زيدا وإن لى عمرا ^(٤) وعليه قوله :

إن محلا وإن مرتحلا ^(٥)

(١) فإفراد الضمير فيه لأن إحسانه وإجماله بمعنى واحد .

(٢) — ي — ع — س — ٦٥

(٣) أى موجود أو حاضر أو الباب أو ما أشبه ذلك ، والحذف هنا لاتباع الاستعمال مع الاختصار والاحتراز عن اللبس ، لأنه يطرده حذف للسند إليه به — إذا — الفجائية ، لأنها تدل على مطلق وجود ، وقد توجد معها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج في المثال .

(٤) الحذف فيه أيضاً لاتباع الاستعمال مع الاختصار والاحتراز عن اللبس ، لأنه يطرده حذف للسند مع تكرير — إن — وتعدد اسمها .

(٥) هو ليمون بن قيس المعروف بالأعشى من قوله :

إنَّ تَحَلًّا وَإِنْ مُرَّ تَحَلًّا وَإِنْ فِي التَّفَرِّ إِذْ مَضَوْا مَهَلًّا

محلا ومرتحلا مصدران ميميَّان بمعنى الحلول والارتحال ، والسفر اسم جمع بمعنى المسافرين وقد أراد بهم اللوى ، واللهل مصدر بمعنى الإهمال وطول القية ، والمعنى إن في غيبة اللوى طولا وبعداً ، لأنهم مضوا مضياً لا رجوع معه إلى الدنيا ، وروى — إذ مضوا مثلاً — والحذف هنا لاتباع الاستعمال وحقيق للقام مع الاختصار والاحتراز عن اللبس .

أى إن لنا محلا في الدنيا وإن لنا مرتحلا عنها إلى الآخرة. وقوله ^(١) تعالى :
 (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي) تقديره لو تملكون تملكون
 مكرراً لفائدة التأكيد ، فأضمر - تملك - الأول إضماراً على شريطة التفسير ،
 وأبدل من الضمير المتصل الذى هو الواو ضمير منفصل وهو (أنتم) لسقوط
 ما يتصل به من اللفظ ، فأنتم فاعل الفعل المضمر و (تملكون) تفسيره . قال
 الزنجشیری : هذا ما يقتضيه علم الإعراب ، فأما ما يقتضيه علم البيان ^(٢) فهو إن
 (أنتم تملكون) فيه دلالة على الاختصاص وإن الناس هم المختصون ، بالشع
 المتباين ^(٣) ونحوه قول حاتم — لو ذات سوار لطمتني ^(٤) وقول المتلمس :

(١) — ى — ١٠٠ — س — ١٧ — وهذا من حذف للسند إلى الفاعل .

(٢) — يعنى يعلم البيان ما يشمل علم المعانى .

(٣) رد هذا على الزنجشیری بأن الاختصاص إنما يكون فى الجملة الاسمية التى يقدم
 بها السند إليه على خبره الفعلى كما سبق . وما هنا ليس كذلك لأنه من الجملة الفعلية ،
 وبأنه على تسليم ذلك يكون معناه لو اختصتم بملك تلك الخزائن لأمسكنم ، هذا
 لا يقتضى اختصاصهم بالشع ، وإنما يقتضى ذلك أن يقال — أنتم لو تملكون ذلك
 لأمسكنم .

(٤) رواء الأصبغى — لو غير ذات سوار لطمتني — على أن حاتماً من يبلد
 غزوة فناداه أسير لهم : يا أبا صفانة ، أكلنى الإسار والقفل . ولم يكن مع حاتم
 شيء فساوهم به . ثم قال : أطلقوه واجعلوا يدي فى القيد مكانه ، ففعلوا ، ثم جاءته
 امرأة يبيع ليفصده فحرره فلطمته ، فقال لها ذلك ، يعنى أنه لا يقتص من النساء ،
 وقيل : إن التى ضربته كانت أمة لهم فقال لها — لو ذات سوار لطمتني — يعنى حررة
 من النساء ، وهو أظهر لتأنيث للفعل .

ولو غير إخواني أرادوا تقيصتي^(١)

وذلك لأن الفعل الأول^(٢) لما سقط لأجل المفسر برز الكلام في صورة
الابتداء والخبر .

وكقوله^(٣) تعالى : (أَفَنَزَّيْنٍ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا) أى كمن
لم يزين له سوء عمله ، والمعنى أفمن زين له سوء عمله من الفريقين اللذين تقدم
ذكرهما - الذين كبروا واتدين آمنوا - كمن لم يزين له سوء عمله ، ثم كأن
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قيل له ذلك قال : لا . فقيل (فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ
مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ) وقيل للمعنى :
أفمن زين له سوء عمله ذهبت نفسك عليهم حسرات ؟ فحذف الجواب^(٤) لدلالة
(فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ) أو أفمن زين له سوء عمله كمن هداه الله ؟
فحذف لدلالة (فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ) .

وأما قوله^(٥) تعالى : (بَلْ سَوَّاتْ لَكُمْ أَنْفُسَكُمْ أَمْراً فَصْبِرْ جَمِيلًا)
وقوله^(٦) تعالى : (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا) وقوله . (وَأَنْفُسُهُمْ أَفَرَأَوْهُ)

(١) هو جرير بن عبد السميع المعروف بالملثم من قوله :

ولو غير إخواني أرادوا تقيصتي جعلت لهم فوق المرائين ميسرا .

وللمرائين جمع عرينين وهو الأنف كله أو ما صلب منه ، واليسم العلامة ، وهو
على تقدير - ولو أراد غير إخواني - اللخ .

(٢) في قوله تعالى (لو أنتم تملكون) . وهذا تعليل لإفادة الاختصاص .

(٣) - ي - ٨ - س - ٣٥

(٤) على هذا تكون - من شرطية .

(٥) - ي - ١٨ - س - ١٢

(٦) - ي - ١ - س - ٢٤

أَمَرْتَهُمْ لِيَسْغَرُّبْنِ قُلْ لَا تَقْسَمُوا طَاعَةً مَعْرُوفَةً (١) فكل منهم يحصل
الأمرين : حذف السند إليه وحذف السند ، أى فأمرى صبر جميل ، أوفصبر
جميل أجل (٢) وهذه سورة أنزلناها أو أوحينا إليك سورة أنزلناها ، وأمركم
أو الذى يطلب منكم طاعة معروفة معلومة لا يشك فيها ولا يرتاب ، كطاعة
الخاص من المؤمنين الذين طابق باطن أمرهم ظاهره ، لا إيمان تقسمون بها
بأفواهكم وقلوبكم على خلافها ، أو طاعتكم طاعة معروفة ، أى بأنها بالقول دون
العمل ، أو طاعة معروفة أمثل وأولى بكم من هذه الأيمان الكاذبة .

وعما يحتمل الوجهين قوله سبحانه (٣) وتعالى : (ولا تقولوا ثلاثة) قيل : التقدير
ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ، وردّ بأنه تقرير لثبوت آلهة ، لأن النفي إنما يكون للمعنى
المستفاد من الخبر دون معنى المبتدأ ، كما نقول - ليس أمراؤنا ثلاثة - فإنك
تنفى به أن تكون عدة الأمراء ثلاثة دون أن تكون لكم أسراء ، وذلك (٤)
إشراك ، مع أن قوله تعالى بعده : (إنما الله إله واحد) يناقضه ، والوجه أن
(ثلاثة) صفة مبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف بميزة لا خبر مبتدأ ، وللتقدير
— ولا تقولوا أو فى الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة (٥) ثم حذف الخبر
كما حذف من لا إله إلا الله ، وما من إله إلا الله — ثم حذف للوضوح أو للميز
كما يحذفان فى غير هذا للوضع ، فيكون النهى عن إثبات الوجود لآلهة ، وهذا
ليس فيه تقرير لثبوت إلهين ، مع أن ما بعده أعنى قوله : (إنما الله إله واحد)

(١) - ي - ٥٣ - س - ٢٤

(٢) أى من الصبر الذى ليس بحميل بأن يكون معه شكاية ، ولكنه مع هذا
خير من عدمه ، فيصح تفضيل الصبر الجميل عليه .

(٣) - ي - ١٧١ - س - ٤

(٤) أى تقرر ثبوت آلهة .

(٥) التقدير الأول على أنها صفة مبتدأ ، والثانى على أنها مبتدأ محذوف بميزة .

ينفي ذلك ، فيحصل للمعنى من الإشراك والتوحيد من غير تناقض ، ولهذا أصبح
أن يُتَّبَعَ نفي الاثنين فيقال - ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان - لأنه كقولنا -
ليس لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان - وهذا صحيح ، ولا يصح أن يقال على التقدير
الأول - ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ولا اثنان - لأنه كقولنا - ليست آلهتنا ثلاثة
ولا اثنين - وهذا فاسد ، ويجوز أن يقدر - ولا تقولوا الله والمسيح وأمه
ثلاثة^(١) أى لا تعبدوها كاتعبدونه ، لقوله^(٢) تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا
إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) فيكون للمعنى ثلاثة مستوون في الصفة والرتبة ، فإنه
قد استقر في اللغز أنه إذا أريد إلحاق اثنين بواحد في وصف وأنهما شبيهان
له أن يقال - هم ثلاثة - كما يقال إذا أريد إلحاق واحد بآخر وجعله في معناه
هما اثنان .

واعلم أن الحذف لا بد له من قرينة ، كوقوع الكلام جواباً عن سؤال :
إما محقق^(٣) كقوله^(٤) تعالى : (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ
لَيَقُولُنَّ اللَّهُ) وقوله : (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْيَا بِهِ
الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ)^(٥) وإما مُقَدَّر ، نحو :
ليبك يزيد ضارع لخصومه^(٦) .

(١) فيكون من حذف المسند إليه والمعنى صحيح بخلاف التقدير الذي أبطله ،
وقد أجيب عنه بأن السالبة تحتل نفي موضوعها كما تحتل نفي محمولها وحده ، فيكون
المعنى عليه محتملاً لنفي الثلاثة والاثنين أيضاً ، ولكن الحمل على هذا نادر .

(٢) - ي - ٧٣ - س ٥

(٣) السؤال المحقق هو المذكور في الكلام ، والقدر بخلافه .

(٤) - ي - ٢٥ - س ٣١

(٥) - ي - ٦٣ - س ٢٩

(٦) هو للحارث بن ضرار النهشلي أو الحارث بن نهيك من قوله في رثاء

يزيد بن نهشل :

وقراءة من قرأ (يَسْبُحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ، رِجَالٌ)^(١)
 وقوله : (كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ
 الْحَكِيمُ)^(٢) ببناء الفعل للمفعول^(٣) وفضل هذا للتركيب على خلافه أعني نحو
 - ليبيك يزيد ضارع - ببناء الفعل للفاعل ونصب يزيد من وجوه : أحدها
 أن هذا التركيب يفيد إسناد الفعل إلى الفاعل مرتين إجمالاً ثم تفصيلاً ، والثاني
 أن نحو - يزيد - فيه ركن الجملة لا فضلة^(٤) الثالث أن أوله غير مطمع للسامع
 في ذكر الفاعل فيكون ورود ذكره كمن تيسرت له غنيمة من حيث لا يحسب
 وخلافه بخلاف ذلك .

ومن هذا الباب - أعني الذي قربنته وقوع الكلام جواباً عن سؤال مقدر
 - قوله^(٥) تعالى : (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ) على وجهه^(٦) فَإِنَّ (لِلَّهِ شُرَكَاءَ) إِنْ

= ليبيك يزيد ضارعٌ مخلصومه ومختبِطٌ مما تُطِيعُ الطَّوَائِحُ
 وقبله :

سقي جدثاً أسمى بدوحة ثاويّاً من الدلو والجوزاء غاد ورائح
 قوله - ليبيك - بالبناء للمفعول ، والضارع الدليل ، والمختبِط الذي يأتي إليك
 للمعروف من غير وسيلة ، وقوله - تطيح بمعنى تذهب وتهلك ، والطوائح جمع
 مطيحة على غير القياس وقياسه مطاوحٌ أو مطيحات ، والشاهد في حذف فعل - ضارع -
 إذ التقدير - يبيكه ضارع ، يصفه بأنه كان ملجأً للدليل وعون المحتاج .

(١) - ١ - ٣٦ - ٢٤ - (٢) - ١ - ٣ - ٤٢ -

(٣) فيكون كل من لفظ الجلالة ورجال في الآيتين فاعلاً لفعل محذوف تقديره

يوحى ويسبح .

(٤) كونه ركن الجملة يفيد الاعتناء بشأنه ، ويناسب مقام رثائه .

(٥) - ١ - ١٠٠ - ٦ -

(٦) هو الوجه الذي سينقله عن عبد القاهر لا الوجهان المذكوران بعده .

جُملاً مفعولين لجمعوا فالجن يحتمل وجهين: أحدهما ما ذكره الشيخ عبد القاهر^(١) من أن يكون منصوباً بمحذوف دل عليه سؤال مقدر، كأنه قيل: من جعلوا الله شركاء؟ فقيل: الجن فيفيد الكلام إنكار الشرك مطلقاً، فيدخل اتحاد الشريك غير الجن في الإنكار دخول اتحاد من الجن، والثاني ما ذكره الزمخشري، وهو أن ينتصب (الجن) بدلاً من شركاء، فيفيد إنكار الشريك مطلقاً أيضاً كما مر^(٢) وإن جعل (الله) نفوا^(٣) كان (شركاء الجن) مفعولين قدّم ثانيهما على الأول، وفائدة التقديم استعظام أن يُتَّخَذَ اللهُ شريكاً مَلَكاً كان أو جنياً أو غيرهما، ولذلك قدم اسم الله على الشركاء، ولولم يبين الكلام على التقديم. وقيل: وجعلوا الجن شركاء لله - لم يقدح إلا لإنكار جعل الجن شركاء، والله أعلم.

ومنه ارتفاع الخصوص في باب - نعم وبئس - على أحد القولين^(٤).

أغراض الذكر: وأما ذكره فيما له جو مامر في باب المسند إليه من زيادة التقرير وللمريض بعبارة السامع والاستلذاذ والتعظيم والإهانة وبسط الكلام^(٥)

(١) ١٨٧، ١٨٨ - دلائل الإعجاز.

(٢) لأنه يكون بدل بعض من كل، والتقدير الجن منهم.

(٣) أي جاراً ومجروراً متعلقاً بشركاء مقدماً عليه.

(٤) هو قول من يحمله مبتداً محذوف الخبر، فيكون التقدير في قولك - نعم الرجل زيد - زيد المدح، وهو واقع من جواب سؤال مقدر أيضاً، كأنه قيل: من المدح؟ وقيل: إنه خبر مبتداً محذوف - وقيل: إيه بدل من الله - أعلى قبله. فالأقوال أربعة لا اثنان.

(٥) زيادة التقرير كما في قوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ» - ي - ٩ - س - ٤٣ - والتعريض بعبارة السامع كما في قولك - محمد نبينا - في جواب سؤال =

وإما ليتعين كونه اسماً فيستفاد منه للثبوت^(١) أو كونه فعلاً فيستفاد منه التجدد^(٢) أو كونه ظرفاً^(٣) فيورث احتمال الثبوت والتجدد^(٤) وإما لنعود ذلك . قال السكاكي^(٥) وإما للتعجيب من المسند إليه بذكره ، كما إذا قلت - زيد يقاوم الأسد - مع دلالة قرائن الأحوال^(٦) وفيه نظر ، لحصول التعجيب بدون التذكر إذا قامت القرينة^(٧) .

= من نبيكم ؟ والامتداد كما في قولك - هي سعاد - في جواب : هل هذه سعاد ؟ وهكذا ، ولا بد في التذكر من قرينة كما سبق في ذكر المسند إليه .

(١) أى الدلالة على النسبة من غير تقييد بزمان .

(٢) أى الدلالة على الحدوث بعد لعدم .

(٣) أو جاراً أو مجروراً .

(٤) لأن نحو - زيد في الدار - تقديره زيد مستقر أو استقر في الدار . وهذا

وما قبله معان أصلية للاسم والفعل والظرف ، فليست في شيء من البلاغة .

(٥) ١١١ - المفتاح .

(٦) بأن يكون جواب مائل - من يقاوم الأسد - ؟

(٧) أجيب عنه بأن القرينة غنى المسند لا على التعجيب ، وإنما يحصل التعجيب

بذكره مع الاستغناء عنه .

تمرينات على الذكر والحذف

تمرين — ١

١ — لم حذف المسند في قول الشاعر :

لولا المشقة ساد الناس كلُّهم الجود يُفقرُ والإقدام قتالُ

٢ — لم ذكر السند بعد — بل — في قوله تعالى : (قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا

بَاهِتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ، قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا

بِنَاطِقُونَ) — ي — ٦٢ ، ٦٣ — س — ٢١ .

تمرين — ٢

١ — لم حذف المسند الأول وأعيد ذكر الثانى في قول الشاعر :

لولا التقي لجملتُ قبرك كمبتى وجملتُ قولك سُنتى وكتابى

٢ — لم حذف المسند في قوله تعالى : (وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ

مِنْهُ يَصُدُّونَ) — ي — ٥٧ — س — ٤٣ .

تمرين — ٣

١ — لم حذف المسند أولاً ثم المسند إليه ثانياً في قول الشاعر :

والناسُ هذا حَظُّهُ سألَ وذَا عَلمٍ وذَاكَ مكارمُ الأخلاقِ

٢ — بين المحذوف والبداعى إلى حذفه في قول الشاعر :

والطيرُ أقمدها الكرمى والناسُ نامتُ والوجودُ

تمرين — ٤

١ — لماذا حذف المسند في قولهم — أَحْسَنًا وَسُوءَ كَيْلَةٍ .

٢ — لماذا أعيدَ ذكر المسند في قول الخنساء :

أعينى جوداً ولا تجمداً ألا تبكيانِ لصخرِ الندى

ألا تبكيانِ الجوادَ الجميلَ ألا تبكيانِ للفقى السيدا

أغراض الأفراد : وأما أفرادها فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوى الحكم^(١) كقولك - زيد منطلق ، وقام عمرو - والمراد بالسببي نحو - زيد أبوه منطلق^(٢) .

قال السكاكي^(٣) وأما الحالة المقتضية لإفراذه فهي إذا كان فعلياً ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم ، وأعني بالمسند الفعلي ما يكون مفهومه محكوماً به بالثبوت للمسند إليه أو بالانتفاء عنه ، كقولك - أبو زيد منطلق ، والكرك^(٤) من الأبر بستان ، وضرب أخو عمرو ، وبشكرك بكر إن تعطه ، وفي الدار خالد - إذ تقديره - استقل أو حصل في الدار - على أقوى الاحتمالين^(٥) لتام الصلة بالظرف ، كقولك - الذي في الدار أخوك^(٦) وفيه نظر من وجهين :

(١) نحو - زيد قائم - وإنما يكون ذلك عند اقتضاء المقام له بأن يكون المخاطب خالي الذهن من الحكم ؛ فلا يؤتى له بصورة تفيد تقويته ، وهي صورة تقديم الاسم على الخبر الفعلي كما سبق في المسند إليه ، وإنما اختص إفراذه بذلك لأنه إذا كان سببياً أو مفيداً للتقوى كان جملة لا مفرداً .

(٢) فالسببي كل جملة علققت على مبتدأ بعائد لا يكون مسنداً إليه في تلك الجملة ، لأنه إذا كان مسنداً إليه فيها كان من - ورة تقوية الحكم نحو - زيد ينطلق - والسببي نسبة إلى السبب وهو ضمير الربط .

(٣) ١١١ - المفتاح .

(٤) هو مكيال مقداره أربعمائة أردباً ، وقيل : غير ذلك .

(٥) الاحتمال الثاني تقديره اسماً أي مستقر أو حاصل .

(٦) فإن تقديره - الذي استقر أو حصل في الدار أخوك ، ولا يصح تقدير حاصل أو مستقر فيه ، لأن الصلة لا تتم به ، ولكن تعين هذا في الصلة لا يوجب أرجحيته في غيرها .

أحدهما أن ما ذكره في تفسير المسند الفعلي يجب أن يكون تفسيراً للمسند مطلقاً^(١) والظاهر أنه إنما قصد به الاحتراز عن المسند السببي ، إذ فسر للمسند السببي بعد هذا بما يقابل تفسير المسند الفعلي ، ومثله بقولنا — زيد أبوه منطلق أو انطلق ، والبرُّ الكر منه بستين — فجعل كما ترى أمثلة السببي مقابلة لأمثلة الفعلي مع الاشتراك في أصل المعنى^(٢) والثاني أن الظرف الواقع خبراً إذا كان مقدراً الجملة كما اختاره كان قولنا — الكر من البرد — ين — تقديره — الكر من البرد استقر بستين ، فيكون المسند جملة ويحصل تقوى الحكم كما صرح ، وكذا إذا كان — في الدار خالداً — تقديره — استقر في الدار خالداً — كان المسند جملة أيضاً ، لكون — استقر — مسنداً إلى ضمير خالداً لا إلى خالداً على الأصح لعدم اعتماد الظرف على شيء^(٣) .

أغراض كون المسند فعلاً أو اسماً : وأما كونه فعلاً فلا تنقيص بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر ما يمكن^(٤) مع إضافة للتجدد^(٥) .

(١) لأنه يشمل المسند إذا كان فعلاً أو غيره ، نحو انطلق زيد ، وزيد منطلق ، وزيد أبوه منطلق (٢) يعني به المعنى الذي ذكره للفعل ، لأنه يشمل كل مسند كما سبق فدخل فيه السببي ، وإذا كان داخل في معنى الفعلي لم تصح المقابلة بين أمثلتهما .

(٣) مقابل الأصح يحمل خالداً فاعلاً متعلقاً بالظرف ، فلا تكون جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، وهذا إنما يأتي في الأصح إذا اعتمد الظرف على نفي أو شبهه ، نحو — أو في الدار خالداً ؟

(٤) نكتة الاختصار هي في الحقيقة مرجع البلاغة في هذا الغرض ، لأن دلالة الفعل على الأزمنة الثلاثة بأصل وضعه ، ووجه الاختصار بأن قولك — قام زيد أو زيد قام — يفيد مع الاختصار معنى قولك — زيد حصل منه القيام في الزمن الماضي — ولكن هذا الاختصار لا يكاد يمتاز به بليغ عن غيره ، والذي يدخل منه في معنى البلاغة دلالة على الاستمرار التجديدي كما سيأتي

(٥) المراد بالتجدد حصول الشيء بعد عدمه ، والفعل يدل عليه بأصل وضعه أيضاً ، =

وأما كونه اسماً فلا فائدة عدم التقييد^(١) والتجدد، ومن البين فيهما قول الشاعر:
لا يالف الدرهم المصروبَ صرُتْنا لكن يمرُّ عليها وهو منطلق^(٢)
وقوله :

أو كلما وردت عكاظ قبيلةً بعثوا إلى عريفهم يتوَّسم^(٣)
إذ معنى الأول على انطلاق ثابت الدرهم مطلقاً من غير اعتبار تجدده وحدوثه ،
ومعنى الثاني على توَّسم وتأمل ونظر يتجدد^(٤) من العريف هناك .

وإنما تمرض لإفادته ذلك لأن من الأسماء ما يشارك الفعل في الدلالة على أحد
الأزمنة ، كاسم الفاعل ، فإنه حقيقة في الحان مجاز في الاستقبال .

(١) أى بأحد الأزمنة لأنه يدل على الثبوت فقط ، وهى دلالة وضعية لا يصح
عدها من وجوه البلاغة ، وإنما الذى يصح عده دلالة على الدوام بمعونة القرائن إذا
كان المقام يقتضى كمال المدح أو الذم ونحوها ، وكما سيأتى فى البيت الآتى .

(٢) هو للنضربين مجوزة ، ولشهور نصب — صرنا — على أنه مفعول ، ولكن
الأحسن نصب الدرهم ليكون عدم الإلف من جانب الصرة ، فيسدل على غنائم
وإنفائهم ، أما الأول فيحتمل أن عدم إلف الدرهم صرتهم لقرم ، مع أنه يقصد المدح
بغنائم وجودهم ، ولهذا حمل بعضهم الجملة الاسمية — وهو منطلق — على إفادة الدوام
ليكون للدح اكمل .

(٣) هو لطريف بن نعيم الضبرى ، وعكاظ سوق بين نخلة والطائف ، والعريف
لقم الذى يقوم بأمر القوم ، يريد أنهم يبعثون إليه عريفهم من أجل شهرته وعظمته .
(٤) يريد به الدوام التجددى ، والفعل إنما يدل عليه بمعونة القرائن لأن التجدد
الذى يدل الفعل عليه بأصل وضعه هو حصول الشيء بدو عدمه ، والبلاغة فى الفعل إنما
تكون بدلالته على الدوام التجددى ، وبما يبين الفرق فيه بين السند التفعلى والسند
الاسمى قوله تعالى : « الله يستهزئ بهم » بدو قوله : « إنما نحن مستهزئون »
— ى — ١٤ ، ١٥ — س — ٢ — لأن دلالة الأول على الاستمرار التجددى وهو أبلغ

أغراض تقييد الفعل بمفعول ونحوه وترك تقييد الفعل : وأما تقييد

الفعل بمفعول ونحوه فلترية الفائدة^(١) كقولك — ضربت ضرباً شديداً ، وضربت زيدا ، وضربت يوم الجمعة ، وضربت أماءك ، وضربت تأديباً ، وضربت بالسوط ، وجلست والسارية ، وجاء زيد راكباً ، وطاب زيد نفساً ، وما ضرب إلا زيد ، وما ضربت إلا زيدا^(٢) .

والتقييد في نحو — كان زيد قائماً — هو — قائماً — لا — كان^(٣) وأما ترك تقييده فلما من تربية الفائدة^(٤) .

(١) أى تسكيرها ، ولا يخفى أن تقييد الفعل بذلك من أحوال متعلقات الفعل فلا معنى لتركه هنا ، ولا يخفى أيضاً أن هذا التقييد يرجع إلى أصل معانى تلك المتعلقات ، فيجب أن يكون اعتبار ذلك هنا عند وجود القرينة التى تنفى عن ذكرها ، كما اعتبر وجود القرينة فى ذكر للسند إليه والسند ، ومثال ذلك هنا أن يقال لك : هل تحب هنداً ؟ فنقول : أحب هنداً .

(٢) الاستثناء فى الأول من الفاعل وفى الثانى من المفعول ، وقيد الفعل فيهما هو المستثنى لأنه فى الحقيقة مذكوب إلى المستثنى منه المحذوف ، فيكون المستثنى قيداً فيه وإن كان فى الأول هو الفاعل فى الظاهر .

(٣) لأن — قائماً — هو السند ، فهو الذى يدل على الحدث المراد إسناده — وكان تدل على زمانه ، فكانت قلت — زيد قائم فى الزمان لئاضى .

(٤) كخوف انتضاء فترة أو ضيق مقام أو نحو ذلك من أغراض الحذف ، وبهذا يرجع اعتبار الية وتركه إلى اعتبارى الحذف والتذكر ، ومن ترك التقييد خوفاً لانتضاء فرصة قول المائل معه — حبس السيد — فلا يقول فى الشرك ليأدر إليه قبل قراته بالفرار أو موته قبل دبحه .

أغراض تقييد الفعل بالشرط : إن وإذا ولو : وأما تقييده ^(١) بالشرط
فلا اعتبارات لاتعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل ، وقد بُيِّنَ ذلك في
علم النحو ^(٢) وليكن لابد من النظر ههنا في - إن ، وإذا ، ولو .

أما - إن وإذا - فهما للشرط في الاستقبال ^(٣) لكنهما يفترقان في شيء
وهو أن الأصل في - إن - ألا يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه ^(٤) كما تقول
لصاحبك - إن تسكر مني أكرمك - وأنت لاتقطع بأنه بكرمك .

والأصل في - إذا - أن يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه ^(٥) كما تقول : إذا
زالت الشمس آتيك . ولذلك كان الحكم النادر مَوْفِعاً لـ "إن" ، لأن النادر غيره مقطوع

(١) أي الفعل مسنداً في الجزاء ، فالشرط قيد لحكم الجزاء كالفعل ونحوه ، لأن
قولك - إن جئتني أكرمك - بمنزلة أكرمك وقت مجيئك .

(٢) لا يخفى أن تلك الاعتبارات اعتبارات نحوية ، وليست في شيء من اعتبارات
البلاغة إلا أن ينظر إلى دلالة أدوات الشرط على تعليق الجزاء بالشرط في أخصر
عبارة ، فتكون نظير حروف المسطف فيما سبق ، وذلك وجه ضئيف من وجوه
الـ بلاغة .

(٣) أي لتعليق حصول الجزاء بحصول الشرط في الاستقبال .

(٤) بأن يتردد في وقوعه أو يظان عدم وقوعه ، أما انقطع بعدم وقوعه لاستحالته
فلانستعمل فيه - إن - إلا لانسكتة كما سيأتي في قوله تعالى : (قل إن كان للرحمن ولد)
— ي — ٨١ — س — ٤٣ — ومثل - إن - في دلائلها على ذلك باقي أدوات الشرط كما
ذكره السوقي في حاشيته على المختصر .

(٥) مثل القطع في ذلك ظن وقوعه ، ولا يخفى أن الأداتين يدلان على ذلك بأصل
النوع ، ولكن إشاراً إحداها على الأخرى في موضع يصلح لهما تديكون لاعتبارات دقيقة
كما سيأتي في أمثلتهما .

به في غالب الأمر ، وغلب لفظ الماضي مع - إذا - لكونه أقرب إلى القطع بالوقوع نظراً إلى اللفظ ^(١) قال تعالى ^(٢) : (فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ) ^(٣) أي في جانب الحسنة بلفظ - إذا - لأن المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به . ولذلك عُرِّفَتْ تعريف الجنس ^(٤) وجوز للسكاكي ^(٥) أن يكون تعريفها للمعهد ، وقال : وهذا أقصى لحق البلاغة . وفيه نظر ^(٦) وأى في جانب السيئة بلفظ - إن - لأن السيئة نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ولذلك نكَّرت ^(٧) . ومنه قوله ^(٨) تعالى : (وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) أي إذا في جانب الرحمة ،

(١) إنما كان هذا بالنظر إلى اللفظ لأن الماضي معها ينتقل إلى الاستقبال .

(٢) — ي — ١٣١ — م — ٧

(٣) هذه الاعتبارات تأتي في كلام الله تعالى لأنه وارد على أصاليب كلام البشر ، وإن لم يتصور فيه جزم ولا عدمه ، فيراعى فيه ذلك على فرض أنه مخلوق يجوز عليه الجزم والتردد .

(٤) يعنى الحقيقة في ضمن فردهم بدليل إسناد الحجة إليها .

(٥) ١٣٠ — الفتح

(٦) وجهه أنه ذكر أن المراد الحسنة المطلقة والإطلاق يتأى المعهد ، وأجيب عنه بأنه يريد المعهد على مذهبه من تنزيل الحقيقة منزلة المفهود لاعتبار من الاعتبارات ، والذي يتأى الإطلاق المعهد الحقيقي الذي يراد فيه فرد معين ، وإنما كان ذلك أقصى لحق البلاغة لأن المفهود أقرب إلى التحقق من الجنس الذي لا عهد فيه ولكن هذا لا يخلو من تكلف .

(٧) لأن التنكير في أصله يفيد التقليل لدلالته على الوحدة ، بخلاف — أل — الجنسية

(٨) — ي — ٣٦ — م — ٣٠

وأما تنكيرها فجعله السكاكي ^(١) للنوعية نظراً إلى لفظ الإذاعة . وجعله للتقليل نظراً إلى لفظ الإذاعة كما قال أقرب ^(٢) . وأما قوله ^(٣) تعالى : (وَإِذَا مَسَّ النَّفْسَ ضَرْ) بلفظ - إذا - مع الضّر فلانظر إلى لفظ المس ، وإلى تنكير الضر المفيد في المقام التوبيخى القصد في اليسير من الضر ، وإلى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضرر وللتنبية على أن مساس قدر يسير من الضر لأمثال هؤلاء حقه أن يكون في حكم الملقوع به ، وأما قوله ^(٤) تعالى : (وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاهُ عَرِيضٌ) بعد قوله عز وجل : (وَإِذَا أُنْمِنَّا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ) أى أعرض عن شكر الله وذهب بنفسه وتكبر وتعظم ، فالذى تقتضيه البلاغة أن يكون للضمير في (مسه) للمعرض المتكبر ، ويكون لفظ - إذا - للتنبية على أن مثله يحق أن يكون ابتلاؤه بالشّر مقطوعاً به .

قال الزخشرى : وللجهل بموقع - إن وإذا - يزيع كثير من الخاصة عن الصواب فيناطون ، ألا ترى إلى عبد الرحمن بن حسان ^(٥) كيف أخطأ بهما الموضع في قوله يخاطب بعض الولاة وقد سأله حاجة فلم يقضها ثم شفع له فيها فقضاها :
 دُممت ولم تحمد وأذرت حاجتى تولى سواكم أجراً واضطناعه
 أبى لك كسب الحمد رأى مقصّر ونفس أضاق الله بالخير بأعها
 إذا هي حثته على الخير مرة عصاها وإن همت بشر أطاعها

(١) ١٣٦ - المتاح

(٢) لأن الإذاعة أثرها أضف من غيرها ، وقد اعترض على هذا بأنه ينافى ما ذكره في الآية العابقة من أن إطلاق الحسنة المفيد للتكثير هو الذى يناسب - إذا - فلا يكون التقليل هنا في الرحمة مناسبا لها .

(٣) - ي - ٣٣ - س - ٣٠ (٤) - ي - ٥١ - س - ٤٤

(٥) قيل إن هذه القصّة وما فيها من الشعر لسعيد بن عبد الرحمن بن حسان

فلو عكس لأصاب^(١) .

وقد نستعمل — إن — في مقام القطع بوقوع الشرط لنكتة :
كالتجاهل لاستدعاء المقام إياه^(٢) .

وكعدم جزم المخاطب ، كقولك لمن يكذبك^(٣) فيما تنبئ — إن صدقت
فقل لي ماذا تفعل ؟

وكتنزيله منزلة الجاهل^(٤) لعدم جريه على موجب العلم ، كما تقول لمن
يؤذى أباه — إن كان أباك فلا تؤذه .

وكالتوبيخ على الشرط وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلعه من أصله
لا يصلح إلا لفرضه كما يفرض الحال لفرض^(٥) كقوله^(٦) تعالى : (أَفَنَضْرِبُ
عَنكَمُ اللَّهُ كَرْهًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ) فيمن قرأ — إن — بالكسر

(١) يعني بالعكس أن يقول — إن هي حثته ، وإذا همت — ووجه الصواب فيه
أنه هو المناسب لما يقصده من الهجاء ، وأجيب عنه بأنه يقصد في — إذا — إثبات
حث نفس الوالي له على الخير وأنه مع ذلك يعصيه ، وهو أبلغ في الذم ، وبأنه يقصد
في — إن — أنه يبادر إلى الشر بمجرد توهم نفسه له ، وهو أبلغ في الذم أيضاً .

(٢) كأن يسأل خادم عن سيده : هل هو في الدار ؟ وهو يعلم أنه فيها ، فيقول
— إن كان فيها أخبرك — فيتجاهل خوفاً من سيده .

(٣) أي لمن يجوز كذبك ، لأن المقام في عدم جزم المخاطب .

(٤) يعني به الشاك لأنه هو الأصل في استعمال — إن — والفرق بين هذا وما قبله
أن الشك غير حقيق هنا ، وفيما قبله حقيق .

(٥) كإرخاء العنان لإلزام الخصم .

(٦) — ي — • — س — ٤٣

لقصد التوبيخ والتجھيل في ارتكاب الإسراف ، وتصوير أن الإسراف من
الماقل في هذا المقام واجب الانتفاء ، حقيق ألا يكون ثبوته إلا على مجرد الفرض .
وكتغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به ^(١) وحججه قوله ^(٢) تعالى :
(وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا) بيان ، يحتمل أن يكون للتوبيخ
على الريبة لاشتمال المقام على ما يقلمها عن أصلها ، ويحتمل أن يكون لتغليب غير المرتابين
من المخاطبين على المرتابين منهم ^(٣) فإنه كان فيهم من يعرف الحق وإنما ينكر عناداً ^(٤)

(١) يعني تغليب المشكوك في انتصافه بالشرط على المجزوم بانتصافه به ، ولا يعني
تغليب المجزوم بعدم انتصافه به على المجزوم فيه بذلك ، لأن كلامها ليس هو المقام
الأصلي لها ، والمراد تغليب مقامها الأصلي على غيره .

(٢) - ي - ١٣ - ص - ٢

(٣) اعترض على هذا بأن ما هنا جمع بين مراتب يقينا وغير مراتب يقينا ، وكل
منها لا تستعمل فيه - إن - فالوجه أن يحمل من تغليب من يشك في ارتبائه كالمثقفين
على غيرهم . ويمكن أن يحمل من تغليب غير المرتابين على المرتابين على أنه بعد
التغليب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين ، فصار الشرط قطعي الانتفاء فاستعمل
- إن - فيه على سبيل الفرض للتبكيك وإلا لزم ، ولا يخفى ما في هذا من تشكك .

(٤) هؤلاء هم غير المرتابين .

هذا وكما تستعمل - إن - في مقام القطع بوقوع الشرط لنكته ، تستعمل في مقام
القطع بعدم وقوعه لنكته أيضاً ، وذلك كالتبكيك وإلزام الخصم والمبالغة ونحو ذلك ،
ومن هذا الاستعمال قوله تعالى : « قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ »

- ي - ٨١ - ص - ٤٣

وقد تستعمل - إذا - في مقام الشك لنكته ، كالإشعار بأن الشك في الشرط لا ينبغي
أن يكون ، كقولك لمن قال : لا أدري هل يفضل علي الأمير ؟ إذا تفضل عليك =

وكذلك قوله ^(١) تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ) .

استطرد إلى التغليب : والتغليب باب واسع ^(٢) يجرى في فنون كثيرة ^(٣)

كقوله ^(٤) تعالى : (لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعْمُودَنَّ فِي مَلْئِئًا) أدخل شعيب عليه السلام في : (لنعودن في ملتئنا) بحكم التغليب إذ لم يكن شعيب في ملتئهم أصلاً ، ومثله قوله ^(٥) تعالى : (إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ) وكقوله ^(٦) تعالى : (وَكَأَنْتَ مِنَ الْقَائِتِينَ) عُدْتُ الْأُنَى مِنْ

== فكيف يكون شكره؟ للإشعار بأن الأمير لا ينبغي الشك في تنضله ، وقد تستعمل في ذلك أيضاً تغليب للتصيف بالشرط على غير التصيف به ، ولكن استعمال - إذا في مقام الشك نادر ، بخلاف استعمال - إن - في مقام الجزم .

(١) - ي - ٥ - س - ٢٢

(٢) لا يخفى أن التغليب معدود في المحسنات البديعية ، فلامعنى لذكره هنا ، وهو إعطاء أحد للتصاحبين أو للتشابهين حكم الآخر بحمله موافقاً له في الهيئة أو المادة . فالأول كقوله تعالى : « وَكَأَنْتَ مِنَ الْقَائِتِينَ » والثاني كالأبوين للأب والأم ، وكالقمرين للقمر والشمس ، وقيل إن التغليب من المجاز للرسالة المجاورة ، أو من باب عموم المجاز ، بأن يراد من (القائتين) مثلاً الذوات المتصفة بالفنوت ، ويصح بهذا أن يلحق التغليب بعلم البيان ، والحق أنه ليس من المجاز ، لأن المجاز نقل اللفظ من معنى إلى آخر . أما التغليب فهو كالمشاكل الآتية في البديع ، فإنما ينقل فيه المعنى من لباس إلى لباس لا اللفظ ، وهذا إلى أنه لا علاقة فيه من مجاورة أو غيرها ، لأن علاقة المجاورة تكون بين مدلولي اللفظين لا بين اللفظين .

(٣) أى يجرى في أساليب من الكلام لاعتبارات مختلفة غير محدودة ولا مضبوطة ، وشأنه في ذلك شأن غيره من المحسنات البديعية .

(٤) - ي - ٨٨ - س - ٧

(٥) - ي - ٨٩ - س - ٧

(٦) - ي - ١٢ - س - ٦٦

الذكور بحكم التغليب^(١) وكقوله^(٢) تعالى: (فَسَجَدُوا لِإِلَهِكُمْ) (عَدَّ إِبْلِيسَ
من الملائكة بحكم التغليب، وكقوله^(٣) تعالى: (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُجَاهِلُونَ) بقاء
الخطاب) ، غَلَبَ (أنتم) على جانب (قوم)^(٤) ومثله (وَمَا رَبُّكَ بِفَافِلٍ
عَمَّا تَعْمَلُونَ)^(٥) فيمن قرأ بالفاء^(٦) وكذلك قوله^(٧) تعالى: (بَا أَيُّهَا النَّاسُ
اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)
غلب المخاطبون في قوله (لعلكم تتقون) على الغائبين^(٨) في اللفظ، والمعنى على
إرادتهما جميعاً ، لأن (لعل) متعلقة بخلقكم لا باعبدوا^(٩) وهذا من غوامض

(١) هذا على أن - من - تبعيضية، ويجوز جعلها ابتدائية على أن المراد بالقائتين
آبائهما الأولون كإبراهيم وإسحاق ، والأول أبلغ لما في التغليب من الإشعار
بأنها بلغت في طاعتها مبلغ أولئك الرجال القائتين حتى عُدَّتْ منهم .

(٢) - ي - ٣٤ - س - ٢

(٣) - ي - ٥٥ - س - ٢٧

(٤) قيل : إن ذلك النفات من الغيبة إلى الخطاب ، وَرُدَّ بأن الخطاب فيه
مسبق بخطاب مثله ، فلم يجر على خلاف السياق حتى يكون النفاتا .

(٥) - ي - ١٢٣ - س - ١١

(٦) غلب فيها خطاب النبي في قوله تعالى قبل ذلك : « فَأَعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ
عَلَيْهِ » على من ورد ذكرهم قبله في قوله : « وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَعْمَلُوا
لِيَّ مَكَانَتَكُمْ إِنَّا عَامِلُونَ » .

(٧) - ي - ٢١ - س - ٢

(٨) في قوله : « وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ » والمخاطبون هم الناس في قوله : « يَا أَيُّهَا
الناس » وهم أمة دعوة النبي صلى الله عليه وسلم .

(٩) فلو تماقت به لم يكن ذلك من التغليب ، لأنه يراد به المخاطبون وحدهم

التغليب ، وكقوله ^(١) تعالى : (جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ) فإن الخطاب فيه ^(٢) شامل للعقلاء والأنعام ، فغلب فيه المخاطبون ^(٣) على الغيب ^(٤) والعقلاء ^(٥) على الأنعام ^(٦) وقوله تعالى : (يَذُرُّكُمْ فِيهِ) أى يَبْثُثُكُمْ ويكثركم في هذا التدبير ، وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجاً حتى كان بين ذكورهم وإناثهم التوالد والتناسل ، فجعل هذا التدبير كالمنبع واللمدن للبث والتكثير ، ولذلك قيل (يذُرُّكُمْ فِيهِ) ولم يقل — به — كما في قوله تعالى : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) ^(٧) .

واعلم أنه لما كانت هاتان الكلمتان لتعليق أمر بنفيه — أعنى الجزاء بالشرط — في الاستقبال ^(٨) امتنع في كل واحدة من جملةيهما الثبوت وفي أفعالهما الماضى — أعنى أن يكون كَلَمَتَا الجملتين أو إحداهما اسمية أو كلا الفعلين أو أحدهما ماضياً — ولا يخالف ذلك لفظاً ^(٩) نحو — إن أكرمته أكرمتك ، وإن أكرمتنى

(١) — ي — ١١ — س — ٤٢ . (٢) أى في قوله (يذُرُّكُمْ) .

(٣) أى في قوله (وجعل لكم) .

(٤) هم الأنعام . (٥) هم المخاطبون .

(٦) لأنه جمع مالا يعقل ، فالأصح فيه إفراد الضمير العائد عليه ، لكنه غلب عليه العقلاء فجمع الضمير .

(٧) — ي — ١٧٩ — س — ٢ — فقد جعل القصاص كالنوع للحياة .

(٨) متعلق بمحذوف تقديره كائناً في الاستقبال ، ولا يتعلق بالمصدر وهو — تعليق —

لأنه حاصل في الحال لافي الاستقبال .

(٩) أما في المعنى فلاستقبال باق على حاله ولو قلت — إن أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس — لأن معناه إن تعذر يا كرامى الآن أعتد يا كرامك أمس ، وكذلك قوله تعالى : (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ)

— ي — ٤ — س — ٣٥ — لأن جواب الشرط فيه محذوف تقديره فاصبر . =

(١٣م — الإيضاح)

أكرمك ، وإن تكرمني أكرمك ، وإن تكرمني فأنت مكرم ، وإن أكرمني الآن فقد أكرمك أمس - إلا لنكتة^(١) مثل إبراز غير الحاصل في صورة الحاصل : إما لقوة الأسباب المتأخذة في وقوعه ، كقولك - إن اشترينا كذا - حال انقضاء الأسباب في ذلك . وإما لأن ما هو لتوقع كالتوقع ، كقولك - إن مت كان كذا وكذا - كما سبق ، وإما لتفاوت ، وإما لإظهار الرغبة في وقوعه^(٢) نحو - إن ظفرت بحسن العاقبة فهو للرام - فإن الطالب إذا تبالغت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره إياه ، فربما يخيّل إليه حاصله ، وعليه قوله^(٣) تعالى : (وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَانِيكُمْ عَلَىٰ الْبِغَاءِ إِنِ ارْدُنَّ تَحْصِنًا) وقد توى هذا التخيّل عند الطالب حتى إذا وجد حكم الحس بخلاف حكمه غلطه تارة ، واستخرج له محملاً أخرى ، وعليه قول أبي العلاء المرّى :

= وقد تستعمل - إن - في الماضي لفظاً ومعنى باطراد مع - كان - كقوله تعالى : (إِن كُنتُمْ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ) ي - ١٦ - س - ٥ - وعلى قلة مع غيرها ، كقول أبي العلاء :

فِيَا وَطَنِي إِن فَانِي بِكَ سَابِقٌ مِنْ اذْهَر فَلَيْتَمَّ لَسَا كُنْتُكَ الْبَالُ
وَأَنْدُ تَسْتَعْمَل - إذا - في الماضي كذلك ، كما في قوله تعالى : (حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفِخُوا) - ي - ٩٦ - س - ١٨ - وهذا استعمال لغوي لهما لا يحتاج إلى نكتة كاستعمالها في الماضي لفظاً فقط .

(١) المثال الأخير على تقدير - إن تعتد يا كرامى الآن اعتد يا كرامك أمس كما سبق .

(٢) تتفاوت للسامع وهو ذكر ما يسره ، والرغبة من الشكوى ، والمثال المذكور صالح لهما .

(٣) - ي - ٢٣ - س - ٢٤ - ومعنى إظهار الرغبة في حقه تعالى بإظهار كمال وضاه ، لتزده تعالى عن الرغبة .

ماسرتُ إلا وطيف منك بصعبي سُرَى أُمَامَى وتَأَوَّيَا عَلَى أَثَرِي^(١)
يقول : لكثرة ما ناجيت نفسى بك انتقشت فى خيالى ، فأعدك بين بدى
مغالطا للبصر بملء الظلام إذا لم يدركك ليلا أُمَامَى ، وأعدك خائى إذا لم يتيسر لى
تغليظه حين لا يدركك بين بدى نهاراً .

وإما لنحو ذلك .

قال السكاكى^(٢) : أو للمريض^(٣) كما فى قوله^(٤) تعالى : (لئن أشركت
لَيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ) وقوله^(٥) تعالى : (وَلئنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ
مِنَ الْعِلْمِ لَإِنَّكَ إِذًا لِنَ الظَّالِمِينَ) وقوله : (فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ
الْبَيِّنَاتُ^(٦)) .

ونظيره فى التمريض قوله تعالى : (وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ^(٧))

(١) هو لأحمد بن عبد الله العروف بآبى الملا للعزى ، والطيف : الخيال ، السرى
السير ليلا ، والتأويب السير نهارا مشتق من الأوب ، لأن الغالب أنهم يسرون ليلا
ويؤوبون إلى منازلهم نهاراً ، وفى البيت تعيد ظاهر . (٢) ١٣٢ — للفتاح .

(٣) معطوف على ما ذكره السكاكى من الأسباب السابقة لإبراز غير الحاصل فى
صورة الحاصل ، وإنما صرح الخطيب باسم السكاكى فى هذا السبب مع أن ما سبق
منقول عنه ، لأن التمريض يحصل فى ذلك ولو عُبِّرَ بالمضارع بدل الماضى ، فلا يصلح
نسكة للتعبير بالماضى دونه كالأشياء السابقة ، وأجيب عن السكاكى بأن ذكر المضارع
فى ذلك لا يفيد التمريض لكونه على أصله ، والحق أنه يفيد لأن مبنى التمريض فيه
على نسبة الفعل إلى من لا يصح وقوعه منه ، وهى حاصلة فى المضارع كالماضى .

(٤) — ي — ٦٥ — س — ٣٩ (٥) — ي — ١٤٥ — س — ٢

(٦) — ي — ٢٠٩ — س — ٢ (٧) — ي — ٢٢ — س — ٣٦ — وإنما كان نظيره ولم

يكن منه لخلوه عن أداة الشرط .

المراد وما لكم لا تعبدون الذى فطركم ، والمنبه ^(١) عليه (ترجمون) وقوله ^(٢) تعالى : (اَلْتَّحِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرْذِنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِي عَنْهُمْ شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُون ، إِنْى إِذَا لَفَى ضَلَالٌ مُبِينٌ) إذ المراد — ألتخذون من دونه آلهة إِنْ يردكم الرحمن بضر لا تغن عنكم شفاعتهم شيئًا ولا ينقذونكم إنكم إذا لَفَى ضلال مبين ، ولذلك قيل ^(٣) (آمَنَتْ بِرَبِّكُمْ) دون ربى وأتبعه (فَاسْمَعُونَ) .
 ووجه حسنه ^(٤) تَطَلَّبُ إِسْمَاعِ الخاطبين الذين هم أعداء للسَّمْعِ الحقِّ على وجه لا يورثهم مزيد غضب ، وهو ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ومواجهتهم بذلك ، وبمين على قبوله ^(٥) لكونه أدخل فى إحاض النصيح لهم ، حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه ، ومن هذا القبيل قوله ^(٦) : (قُلْ لَا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا تُنْصَلُ عَمَّا تَتَمَلَّوْنَ) - فإن من حق النسق من حيث الظاهر - قل لا تسألون عما علمنا ولا نسأل عما تجرمون . وكذا ما قبله ^(٧) : (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) قال السكاكى رحمه الله ^(٨) : وهذا النوع من الكلام يسمى المنصيف .
 وما يتصل بما ذكرناه أن الزمخشري قدر قوله ^(٩) تعالى : (إِنْ يَنْقُضْكُمْ)

(١) لأنه لولا التعريض لكان للناسب للسياق وإليه أرجع ، وقد سبق التمثيل بالآية للالتفات ، ولا منافاة بينه وبين التعريض .

(٢) — ي — ٢٣ ، ٢٤ — س — ٣٦

(٣) فى قوله تعالى بعد الآيتين السابقتين : (إِنْى آمَنَتْ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونَ)

(٤) أى حسن هذا التعريض فى قوله تعالى : (وما لى لا أعبد الذى فطر لى) وما بعده . أما التعريض فى قوله : (لئن أشركت ليحبطن عملك) فيفيد نسبة إليهم على وجه أبانغ من التصريح بنسبته إليهم .

(٥) أى قبول الحق . (٦) — ي — ٢٥ — س — ٣٤

(٧) الضمير فى قوله - قبله - يعود إلى قوله (قل لا تسألون) الآية .

(٨) ١٣٣ + للفتاح . (٩) — ي — ٢ — س — ٦٠

يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَسْثَنَهُمُ بِالْأَسْوَءِ وَوَدُّوا لَوْ
تَكْفُرُونَ) وقال : الماضي وإن كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم
الإعراب^(١) فإن فيه نكتة ، كأنه قيل : وودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم ،
يعنى أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مصادر الدنيا والدين جميعاً من قتل الأنفس وتمزيق
الأعراض وَرَدَّكُمْ كَفَاراً . وردَّكم كفاراً أسبق للمضارع عندهم وأولها لهمهم أن
الدين أعز عليكم من أرواحهم ، لأنكم بذألون لها دونه ، والعدو أهم شيء عنده
أن يقصد أعز شيء عند صاحبه . هذا كلامه ، وهو حسن دقيق ، لكن في جعل
(وودوا لو تكفرون) عطفاً على جواب الشرط نظر ، لأن وودادتهم أن يرتدوا
كفاراً حاصلة وإن لم يظفروا بهم ، فلا يكون في تقييدها بالشرط فائدة ؛ فالأولى
أن يُجْمَلَ قوله (وودوا لو تكفرون) مطلقاً على الجملة الشرطية كقوله^(٢) تعالى :
(وَإِنْ يُبْقَا نَفْسًا مِنْكُمْ يَوْمَ الْآزْمِ الْأَذَىٰ لَكُمْ لَا يُنْصَرُونَ) .

لو : وأما - لو - فهي للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء
الجزاء^(٣) كانتفاء الإكرام في قولك - لو جئتني لأكرمك - ولذلك قيل : هي

(١) لأنه ينقلب فيه من الماضي إلى المستقبل .

(٢) - ي - ١١١ - س - ٣ فإن قوله (لا ينصرون) معطوف على الجملة الشرطية .

(٣) يعنى أن - لو - موضوعة للدلالة على امتناع الجزاء وعلى أن امتناعه
ناشئ عن امتناع الشرط ، ولا يريد أن دلالتها على امتناع الشرط بالوضع وعلى امتناع
الجزاء باللزوم ، فلا يترض عليه بأن الشرط سبب في الجزاء ، ولا يلزم من انتفاء
السبب انتفاء المصعب ، لأنه يجوز أن يكون له سبب آخر غيره ، وإذا كان هذا معنى -
لو - بالوضع فإنه يلزمه أن العلم بامتناع الشرط لأجل العلم بامتناع الجزاء ، وبهذا
يكون لها معنيان : أحدهما وضعي ، وهو الشائع في القرآن والحديث وأشعار العرب ،
كقول الحماسي :

ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولسكنه لم يطر

لامتناع الشيء لامتناع غيره^(١) ويلزم كون جملتيها فعليتين وكون الفعل ماضياً^(٢)
فدخلوها على المضارع^(٣) في نحو قوله^(٤) تعالى : (لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنْ
الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ) لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً^(٥) كما في قول الله^(٦)
تعالى : (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) بعد^(٧) قوله : (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ)

= وقول أبي الملاء :

ولودامت الدولاتُ كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام
وثانيهما عقل . وهو للتعبد في علم للنطق والشائع في مقام الاستدلال العقلي ،
وعليه قوله تعالى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) — ي — ٢٢ — س — ٢١ .
لأن الفرض منه الاستدلال بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس .
(١) أى لامتناع الجزاء لامتناع الشرط ، لأن — لو — في كلامهم إنما تستعمل
في الشرط الذى لا سبب سواه لجزائه ، فإذا حصل حصل ، وإذا انتهى انتهى .
(٢) ذهب للبرد إلى أنها قد تستعمل وضماً في المستقبل ، فلا يلمس لها فيه
نكتة ، كقول الشاعر :

ولو تلتقى أصدأونا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض بسبب
لفلَّ صدى صوتي وإن كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب
(٣) هذا هو الذى يدخل في معنى البلاغة من استعمال — لو — وغيره استعمال

وضعى لا بلاغى . (٤) — ي — ٧ — س — ٤٩

(٥) فيكون المعنى في الآية أن امتناع عنهم بسبب امتناع استمراره على

إطاعتهم . (٦) — ي — ١٥ — س — ٢

(٧) فلم يقل — الله — تهزى بهم — كما قالوا (نحن مستهزون) لأن المضارع

يهد استمرار الاستهزاء على سبيل التجدد ، وهو أبلغ من الاستمرار ولثبوت الذى
تفيد الجملة الاسمية .

وفي قوله ^(١) تعالى : (فَوَيْلٌ لَّكُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُمْ مِّمَّا يَكْسِبُونَ) .

ودخولها عليه في نحو قوله ^(٢) : (وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ) وقوله ^(٣) تعالى : (وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ) لتزيله منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في إخباره ، كما نزل (يود) — منزلة — ود — في قوله ^(٤) تعالى : (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) ويجوز أن يُرَدَّ الغرض من لفظ — ترى ويود — إلى استحضار صورة ^(٥) رؤية المجرمين ناكسي الرؤوس قائلين لما يقولون ، وصورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين بتلك المقالات ، وصورة ودادة الكافرين لو أسلموا كما في قوله ^(٦) تعالى : (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا) إذ قال (فتثير سحاباً) استحضاراً ^(٧) لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة ، من إثارة السحاب مسخر آيين السماء والأرض ،

(١) — ي — ٧٩ — س — ٢ — إذ لم يقل — مما كسبوا — كما قال (مما كتبت أيديهم) لأن كسبهم يتجدد بخلاف ما كتبه .

(٢) — ي — ١٢ — س — ٣٢ — (٣) — ي — ٣١ — س — ٣٤

(٤) — ي — ٢ — س — ١٥ — لأن الفعل الواقع بعد — رب — المكفوفة

يجب أن يكون ماضياً عند ابن السراج وأبي علي ، والجمهور لا يوجبون ذلك .

(٥) الحق أن هذا إنما يكون في حكاية الحال الماضية ، كما في قوله تعالى :

وَنَقَلْنَاهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ (ي — ١٨ — س — ١٨ —

ولم يثبت في كلامهم حكاية الحال للمستقبل كما هنا ، وقيل : إن ما هنا من حكاية الحال الماضية بعد تنزيل المضارع منزلة للماضي ، وهو تسكف ظاهر .

(٦) — ي — ٩ — س — ٣٥

(٧) هذا من استحضار الحال الماضية ، فلا يصح قياس ما سبق عليه .

تبدو في الأول كأنها قطع فطن مندوف، ثم تتضام متقايلة بين أطوار حتى يمدن رُكَّامًا . وكقول ثابتٍ شراً^(١) :

الآ مَنْ مَبْلَغُ فِتْيَانٍ فَهَمَّ بما لاقيتُ عندَ رَحَابِطَانِ^(٢)
بَأْنِي قَدْ لَقِيتُ الْغَوْرَ تَهْوَى بِسَبِّ كَالصَّحِيفَةِ صَحْصَحَانِ^(٣)
فَقُلْتُ لَهَا كِلَانَا نَضُو أَرْضَ أخو سَفَرٍ فَخَلَى لِي مَكَانِي^(٤)
فَشَدَّتْ شِدَّةَ نَحْوِي فَأَهْوَتْ لَهَا كَفِي بِمَقُولِ بَمَاسَانِي
فَأَضْرِبُهَا بِلَا دَهْشٍ فَخَرَّتْ صَرِيحًا لِلْيَدِينِ وَلِلْجِرَانِ^(٥)

إذ قال - فأضربها - ليصور لقومه الحالة التي تشجع فيها على ضرب الغول كأنه يبصرهم إياها ، ويتطلب منهم مشاهدتها ، تعجباً من جراءة على كل هول ، وثباته عند كل شدة ، ومنه قوله^(٦) تعالى : (إِنْ مَثَلْ عَيْسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقْتُهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) إذ قال (كُنْ فَيَكُونُ) دون - كن فكان - وكذا قوله^(٧) تعالى : (وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ) .

(١) هذا لقب غلب عليه ، واسمه ثابت بن جابر بن سفيان ، وقبلى : إن الآيات لأبي الغول الطهوي .

(٢) فهم : قبيلة تأبط شرأ ، ورحابطان موضع .

(٣) قوله - تهوى - بمعنى تسرع ، والسهب انقلا ، والصحصحان ما استوى من الأرض .

(٤) النضو : للهزول من كل شيء ، فعل بمعنى مفعول ، كأنه نضى وأخرج عن لجه من جذبها .

(٥) صريحاً فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه للذكر والنوثة ، والجيران في الأصل مقدم عنق البعير من مذبحه إلى منحره .

تمرينات

على أفراد السند واسميته وفعليته وتقييده وترك تقييده .

تمرين - ١ -

- ١ — بين الداعي إلى فعلية السند وظرفيته في قوله تعالى : (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْثَبِ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ) - ي ٣٩ - س ١٣
- ٢ — لم أتى للتنبى بالسند فعلا ثم ظرفاً في قوله :
تَذَرَّ شَرْقِي الْأَرْضِ وَالْغَرْبِ كَفَهُ
وليس لها يوماً عن الجود شاغل

تمرين - ٢ -

- ١ — سلامٌ على القبر الذي لا يجيئنا
ونحن نحبي ترابهُ ونحنا طبه
- ٢ — بين ما يستفاد من اسمية السند وفعليته في قول الشاعر :
يهوى الثناء مُبَرِّزَ وَمَقْصَرٍ حُبٌ لِلثَّناء طَبِيعَةُ الْإِنْسَانِ

تمرين - ٣ -

- ١ — افرق بين الدوام الذي تفيده اسمية السند بمعونة القرائن والدوام الذي تفيده فعليته بمعونة القرائن .
- ٢ — أيهما أحسن في تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور ؟ وهل يدخل هذا في البلاغة أولاً يدخل ؟

تمرين - ٤ -

- ١ — لم عبّر بأن في قوله تعالى : (وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعَرِّضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَعْتِرٌ) - ي ٢ - س ٥٤
- ٢ — لم عبّر بإذا في قوله تعالى : (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ، فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ) - ي ١ - ٢ ، ٣ - س ١١٠ .

أغراض التنكير : وأما تنكيره فلما لإرادة عدم الحصر والمهد^(١) كقولك
- زيد كاتب ، وعمر شاعر - وإما للتنبيه على ارتفاع شأنه أو انخفاضه على ما مر في
السند إليه ، كقوله^(٢) تعالى : (هَدَى لِّلْمُتَّقِينَ) أى هدى لا يُكْفَنُهُ كُنْهٌ^(٣) .
أغراض التخصيص بالإضافة والوصف وتركه : وأما تخصيصه بالإضافة
أو الوصف فلتكون الفائدة أتم كإمر^(٤) ، وأما ترك تخصيصه بهما فظاهر مما سبق^(٥) .

(١) لأن تعريف السند إذا كان بأداة عهدية أو بضمير أو اسم إشارة أفاد
العهد ، وإذا كان بأداة جنسية أو بموصول أفاد الاستغراق المستلزم للحصر ، وقد
يفيد في هذا غير الحصر كما سيأتى .

(٢) - ي - ٢ - س - ٢ .

(٣) فالتنكير في ذلك للتعظيم ، ومن للتنكير التحقير قول قيس بن جريرة
يماطب عمرو بن هند :

غدرت بأمر كُنتِ أنتِ دعوتنا إليه وبئس الشَّيْمةُ الفُدرُ بالمهد
وقد يترك الغدرُ الفقى ، وطعامه إذا هو أسمى ، حَلْبَةُ من دَمِ الشُّفْصِرِ

(٤) من أن زيادة الخصوص توجب تمام الفائدة ، وإنما ذكر الإضافة هنا مع
الوصف لانحادها معه في ذلك الغرض ، وقد ذكر السند أن جعل معمولات السند
كالحال ونحوه من التقييد وجعل الإضافة والوصف من التخصيص إنما هو مجرد
اصطلاح ، لأنه لا فرق بينهما في ذلك ، ولا يخفى أن أغراض الإضافة والوصف
في السند إليه تأتي هنا أيضاً ، ومن التخصيص بالإضافة قول للشاعر :

حَمِيَّ السَّحْصِدِ عَلَيْهِمْ فَكَانَتْهُ وَمَضَانُ بَرْقٍ أَوْ شَعاعُ شَمْسٍ

ومن التخصيص بالوصف قول الشاعر :

وَكُنْتُ أَمْرًا لَأَسْمَحَ الْهَرَسُوبَةَ أَسْبَ بِهَا إِلَّا كَشَفْتُ غَطَاءَهَا

(٥) أى في ترك تقييد السند من أنه يكون مانع من تربية الفائدة ، وذلك =

غرض التعريف : وأما تعريفه^(١) فلا فائدة السامع إما حكما على أمر معلوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر معلوم له كذلك^(٢) وإما لازِمَ حكم بين أمرين كذلك^(٣). تفسير هذا أنه قد يكون لشيء صفتان من صفات التعريف ويكون السامع عالما باتصافه بإحدهما دون الأخرى^(٤) فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى تعد إلى اللفظ الدال على الأولى وتجمله مبتدأ ، وتعد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجمله خبراً ، فتفيد السامع ما كان يحمله من اتصافه بالثانية كما إذا كان للسامع أخ يسمى زيد وهو يعرفه بيمينه واسمه ، ولكن لا يعرف أنه أخوه ، وأردت أن تعرفه أنه أخوه ، فقول له - زيد أخوك - سواء عرف أن له أخاً ولم يعرف ، أن زيدا أخوه أو لم يعرف أن له أخاً أصلاً^(٥) وإن عرف أن له أخاً في

== كقصص الإخفاء عن السامعين ونحو ذلك .

(١) آخره هنا عن الكلام على التنكير وذكر بينهما التخصيص بالإضافة والوصف ، ولا يخفى أن أغراض الإضافة من أغراض التعريف ، وأن أغراض الوصف من أغراض التوابع ، وما كان أحسن لو رتب للكلام هنا كارتبه في باب للسند إليه .
(٢) لا يقال : إنه يلزم من علم السامع بكل منهما أن يكون هذا إخباراً به معلوم له ، لأن المراد أنه يعلم كلا منهما ويجهل إسناد أحدهما إلى الآخر ، وإنما جعل الحكم في ذلك على أمر معلوم لوجوب تعريف السند إليه عند تعريف المسند ، ولهذا حمى بالقلب في قول القاطعي السابق — ولا يكُ موقف منك الوداعا .

(٣) لازم الحكم هو ما سماه في باب الإسناد الخبري لازم فائدة الخبر ، كأن تقول لمن مدحك أمس في غيبتك - أنت المادح لي أمس .

(٤) هذا لا يمنع عليه بالأخرى في ذاتها كما سبق .

(٥) هذا ينافي ما سبق له من وجوب أن يعرف السامع كلا من السند إليه والسند بإحدى طرق التعريف ، لأن هذا يلزمه أن يعرف أن له أخاً في الجملة ، فإذا لم يعرف ذلك قيل له - زيد أخ منك - بالتنكير .

الجملة^(١) وأن تُعَيَّنَ عنده قلت — أخوك زيد — أما إذا لم يعرف أن له أخاً أصلاً فلا يقال ذلك ، لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلاً ، فظهر الفرق بين قولنا — زيد أخوك — وقولنا أخوك زيد .

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يسمى زيداً بعينه واسمه ، وعرف أنه كان من إنسان انطلق ، ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره ، فأردت أن تُعرِّفَهُ أن زيداً هو ذلك المنطلق^(٢) فتقول — زيد المنطلق — وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق هو زيد قلت — المنطلق زيد^(٣) .

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يسمى زيداً بعينه واسمه ، وهو يعرف معنى جنس المنطلق ، وأردت أن تعرفَهُ أن زيداً متصف به ، فتقول — زيد المنطلق — وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت — المنطلق زيد .

لا يقال : زيد دال على الذات فهو متعين للابتداء ، تقدم أم تأخر ، والمنطلق دال على أمر نسبي فهو متعين للخبرية ، تقدم أو تأخر ، لأننا نقول : المنطلق لا يُجْمَلُ مبتدأً إلا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق ، وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبراً وزيد لا يجمل خبراً إلا بمعنى صاحب اسم زيد ، وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأً

(١) أى وكان يعرف زيداً بعينه واسمه .

(٢) على هذا تكون — أَل — فى المنطلق للعهد الذهبى ، أما فيما بعده فهى فيه للجلس كما صرح به .

(٣) ضابط هذا أن ما يعرف السامع اتصاف الذات به منها يجب تقديمه وجعله مسنداً إليه ، وقد اختلف النحويون فى إعراب ذلك على أربعة مذاهب : فقيل وهو للشهور : إن الأول هو المبتدأ . وقيل : إن المبتدأ أعرفهما . وقيل : إن المبتدأ هو للعلوم عند السامع منها . وقيل : إن كلا منهما يجوز أن يكون مبتدأً وخبراً .

ثم التعريف بلام الجنس^(١) قد لا يفيد قصر المَعْرِفِ على ما حكم عليه به
كقول الخنساء :

إذا قُبِحَ البكاء على قتيلٍ رأيتُ بُكَاءَكَ الحَسَنَ الجميلاً^(٢)
وقد يفيد قصره^(٣) إماماً تحقيقاً ، كقولك — زيد الأمير — إذا لم يكن
أمير سواه ، وإما مبالغة لكمال معناه في المحكوم عليه^(٤) كقولك — عمرو
الشجاع ، أى الكامل فى الشجاعة ، فتخرج للكلام فى صورة توهم أن الشجاعة
لم توجد إلا فيه ، لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال .

(١) أى فى السند ، لأن الكلام فيه ، وإن كان التعريف بلام الجنس فى السند
إليه يفيد القصر أيضاً كما سيأتى .

(٢) هو لتناظر بنت عمرو للمروفة بالخنساء ، وتريد بقولها — على قتيل —
كل قتيل بقرينة المقام ، لأن النكرة فى سياق الإثبات لاتهم فى أصل الوضع ، وإنى
أرى أنه لاجابة إلى هذا العموم ، ويكفى أن يراد — إذا قبح للبكاء على أى قتيل ،
وإنما لم يفد تعريف — الحسن — القصر لأن كلامها للرد على من يتوهم قبح البكاء
على قتيلها كغيره ، والرد عليه يكفى فيه إخراج البكاء على قتيلها من القبح إلى الحسن ،
وإنما يصح القصر إذا كان الكلام للرد على من يسلم حسن البكاء على قتيلها ، ولكنه
يدعى أن بكاء غيره حسن أيضاً ، وهذا لا يلائمه أول البيت ، وفائدة تعريف —
الحسن — ادعاء أنه معلوم لا ينكره أحد ، لأن — له — الجاسية تفيد هذا
كما سبق .

(٣) أى قصره على السند إليه .

(٤) فالأول قصر بتحقيقى والثانى ادعائى ، وتعريف للسند إليه بلام الجنس يفيد
القصر كما سبق ، ولكنه يفيد قصر للسند إليه على السند ، كقولك — الأمير زيد ،
والشجاع عمرو — وتعريف السند بالعكس كما سبق ، ولهذا لا يتفاوت المعنى فهما من
جهة القصر .

ثم للقصور قد يكون نفس الجنس مطلقاً ، أى من غير اعتبار تقييده بشيء كما مر ، وقد يكون الجنس باعتبار تقييده بظرف أو غيره ، كقولك — هو الوفي — حين لا تظن نفس بنفس خيراً — فإن القصور هو الوفاء في هذا الوقت لا الوفاء مطلقاً ، وكقول الأعشى :

هو الواهبُ المائة المصطفَى إِمَّا مَخَاضًا وَإِمَّا عِشَارًا^(١)

فإنه قصر هبة المائة من الإبل في إحدى الحالتين ، لاهبتها مطلقاً ولا الهبة مطلقاً . وهذه الوجوه الثلاثة — أعنى العهد والجنس للقصر تحقيقاً والجنس للقصر مبالغة — تمنع جواز العطف بالناء ونحوها^(٢) على ما حكم عليه بالمعروف بخلاف السنكر ، فلا يقال — زيد المنطلق وعمره — ولا — زيد الأمير وعمره — ولا زيد الشجاع وعمره .

أغراض كون المسند جملة : وأما كونه جملة^(٣) فإما لإرادة تقوى الحكم بنفس التركيب كاسبق^(٤) وإما لكونه سببياً ، وقد تقدم بيان ذلك^(٥) وفعليتها لإفادة

(١) هو ليمون بن قيس المعروف بالأعشى في مدح قيس بن معد يكرب أبي الأشعث الكندي ، والمخاض الحوامل من النوق اسم جمع ، والعشار جمع عشاء وهي من النوق كالفساء من النساء ، أو التي مضى لجلها عشرة أشهر .
(٢) أى مما يبيد الجمع من حروف العطف كالواو وثم ، وإنا امتنع العطف بذلك لأنه يناقض القصر .

(٣) هذا يقابل قوله فيما سبق — وأما إفراده — وقد وسط بينهما الأحوال السابقة لدخولها في حال الأفراد .

(٤) أى في الكلام على الخبر الفعلي في تقديم المسند إليه ، نحو — هو يعطى الجزيل (٥) أى بيان كونه سببياً عند قوله — وأما إفراده — وقيل : إن كل ما خبره جملة يفيد التقوى ولو كانت اسمية ، وعلى هذا تكون الجملة السببية مفيدة للتقوى أيضاً ، فيفيد قولك — زيد أبوه منطلق — تقوى الحكم بخلاف — أبو زيد منطلق — ولا يرد =

للتجدد^(١) واسميتها لإفادة الثبوت، فإن من شأن الفعلية أن تدل على التجدد ، ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت ، وعليها قول^(٢) رب العزة: (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ) وقوله^(٣) تعالى: (قَالُوا سَلَامًا، قَالَ سَلَامٌ) إذ أصل الأول - نَسَلٌ عليك سلاما ، وتقدير الثاني - سلام عليكم ، كأن إبراهيم عليه السلام قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه به^(٤) أخذا بأدب الله تعالى في قوله^(٥) تعالى: (وَإِذَا حُيِّيْتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا) وقد ذُكِرَ له وجه آخر فيه دقة غير أنه بأصول الفلاسفة أشبه ، وهو أن التسليم دعاء للمسلم عليه بالسلامة من كل نقص ، ولهذا أطلق ، وكال الملائكة لا يتصور فيه التجدد لأن حصوله بالفعل مقارن لوجودهم ، فناسب أن يُحْيُوا بما يدل على الثبوت دون التجدد ، وكال الإنسان متجدد لأنه بالقوة وخروجه إلى الفعل بالتدرج ،

= على الحصر في الغرضين أن خبر ضمير الشأن جملة وليس للتقوى ولا للسمية ، لأن جملة الخبر عن ضمير الشأن في حكم للفرد لتفسيرها له ، وقيل : إنها تفيد التقوى لما فيها من البيان بعد الإيهام .

(١) الضمير في قوله - وفعليتها - يعود إلى الجملة الواقعة مسندا ، فليس في هذا تكرار مع ما سبق ، لأنه كان في الفعل انواقع مسندا ، وهو مفرد لا جملة ، وفي هذا إشارة إلى أن الجملة الاسمية إذا كان خبرها فعليا تفيد التجدد .

(٢) - (٢) - ي - ١٤ - س - ٢ - ويريد بهذا وما بعده الاستشهاد على إفادة الفعلية التجدد والاسمية تثبوت بقطع النظر عن أصل الموضوع ، لأن أصله فيهما إذا كانا مستدتين ، وهما فيما ذكره من الشواهد ليس كذلك ، والشاهد في قوله (آمنا) وقوله (إنا معكم) .

(٣) - ي - ٦٩ - س - ١١

(٤) لأن الجملة الاسمية في ذلك تفيد الثبوت والدوام بخلاف الفعلية .

(٥) - ي - ٨٦ - س - ٤

فقال: **أَنْ يَحْيَا بَعْدَ بَدَلٍ عَلَى التَّجَلُّدِ دُونَ التَّيْبُوتِ** ، وفيه نظر ^(١) وقوله ^(٢) تعالى: **(سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ)** أى أَلْهَيْتُمْ دَعَاءَهُمْ أَمْ اسْتَمَرَّ صِحَّتُكُمْ عَنْهُ؟ فإنه كانت حالهم المستمرة أَنْ يَكُونُوا صَامِتِينَ عَنْ دَعَائِهِمْ ، فقيل : لم يفرق الحال بين إلهائكم دَعَاءَهُمْ وما أَنْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ عَادَةِ صِحَّتِكُمْ عَنْ دَعَائِهِمْ ، وقوله ^(٣) تعالى : **(قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِينَ)** أى أَجِئْتَنَا عَنْدَنَا تَعَالَى الْحَقُّ قِيَمًا نَسْمَعُهُ مِنْكَ أَمْ اللَّعِبُ أَى أحوال الصبا بعدُ مستمرة عليك؟ وأما قوله **(وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ)** فى جواب **(آمَنَّا بِاللَّهِ)** وباليوم الآخر ^(٤) فلا خراج ذواتهم من جنس المؤمنين مبالغة فى تكذيبهم ، ولهذا أطلق قوله : **(مُؤْمِنِينَ)** وأكده نفيه بالباء ^(٥) ونحوه **(يَرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا)** ^(٦) .

وشرطيها لما مر ^(٧) وظرفيتها الاحتضار الفعلية ، إذ هى مقدرة بالفاعل على الأصح ^(٨)

(١) وجهه أن إبراهيم لم يكن يعلم وقت السلام أنهم ملائكة ، بدليل قوله : **« قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَسِرُونَ »** على أن ذلك يقتضى أن يكون رفع — سلام — فى تحية البشر بعضهم لبعض غير بلغ ، ولا يقول بهذا أحد .

(٢) — ي — ١٩٣ — س — ٧

(٣) — ي — ٥٥ — س — ٢١ . (٤) — ي — ٨ — س — ٢

(٥) فكل هذا كان له أثره فى أنه لم يقل — ولم يؤمنوا — مع أنه هو المطابق

لقولهم **(آمنا)** . (٦) — ي — ٣٧ — س — ٥

(٧) أى فى الكلام على تقييد المسند إذا كان فعلاً بالشرط ، ولا تكرار فى هذا أبعاءً مع ما سبق ، لأن الكلام هنا فى شرطية الجملة الواقعة مسنداً ، وفيما سبق فى تقييد الفاعل إذا كان مسنداً بالشرط .

(٨) كان الأحسن إذ الظرف ، لأن ظاهر عبارته يقتضى أن الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل فى غير الأصح ، ولا يخفى فساد ، وقد سبق توجيه الأصح فى الكلام على أفراد المسند .

مربفات على تعريف المسند وتنكيره وكونه جملة

تمرين — ١

(١) لم نكر المسند في قول الشاعر :

آراؤه وعطاياه ونعمته وعفوه رحمة للناس كلهم

(٢) لم عُرِفَ المسند بالإضافة أولا ونكر ثانيسا في قوله تعالى : (مُحَمَّدٌ

رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) — ى —

— ٢٩ — س ٤٨ .

تمرين — ٢

(١) لم كان المسند جملة اسمية في قوله تعالى : (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ)

— ى — ٢ — س ٣ .

(٢) لم كان المسند جملة فعلية في قوله تعالى : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى)

— ى — ٥ — س ٢٠ .

تمرين — ٣

(١) لم نكر المسند في قول الشاعر :

لئن صدفت عَنَّا قَرَبْتَ أَنْفُسَ صَوَادٍ إِلَى تَلٍّ ، النفوس الصوادف

ولم جاءت الجملة الأولى فيه فعلية والجملة الثانية اسمية ؟

(٢) بين الغرض من تعريف المسند بأل في قول الشاعر :

وإن سَنَامَ المَجد من آل هاشم بنو أم مخزوم ، ووافدك العبد

(٢٤٤ — الإيضاح)

تمرين — ٤

١ — لم نسكر المسند وأضيف في قوله تعالى : (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ) — ي — ٤٠ — م — ٣٣ — ولم عرف بالإضافة في المطفوف بعد تنكيره في المطفوف عليه ؟

٢ — بين المسند والمسند إليه في قول الشاعر :

أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدُهُ وَجَدَتِي يَا حُجَّاجَ فَارِسٍ شَمْرًا

تمرين — •

١ — ماهو المضابط الذي يميز بين المسند والمسند إليه في حال تعريفهما ؟ وما الفرق بين نظر علم المعاني وعلم النحوي في هذه الحالة ؟

٢ — لم عرف المسند في قول الشاعر :

كُلُّنَا ، أَنْتَ الْهَمُّ يَا كُلُّنَا وَأَنْتَ دَائِي الَّذِي أَكْتَمُ

ولم نسكر في قول الآخر :

خَيْرُ الصَّنَائِعِ فِي الْأَنَامِ صَنِيعُ تَنْبُو بِحَامِلِهَا عَنِ الْإِذْلَالِ

وقول الآخر :-

وَكُنْتُ فِتًى مِنْ جَفَدِ إِبْلِيسَ قَارَتِي بِي الْحَالِ حَتَّى صَارَ إِبْلِيسَ مِنْ جَنْدِي

أغراض التأخير : وأما تأخيره فلأن ذكر المسند إليه أم كما سبق ^(١) :

أغراض التقديم : وأما تقديمه فلما لتخصيصه بالمسند إليه ^(٢) كقوله ^(٣)

تعالى : (لَسَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ) وقولك — قائم هو — لمن يقول — زيد
إما قائم أو قاعد — فيرده بين القيام والقيود من غير أن يخصه بأحدهما ، ومنه
قولهم — تميمي أنا — وعليه قوله ^(٤) تعالى : (لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا
يُنْزَفُونَ) أى بخلاف خور الدنيا فإنها تغتال العقول ^(٥) ولهذا يُقدّم الظرف
في قوله ^(٦) تعالى : (لَا رَيْبَ فِيهِ) لئلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى ^(٧)
وإما للتنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت ^(٨) كقوله :

(١) أى في الكلام على تقديم المسند إليه ، فأغراض تأخير المسند هي ما سبق
من أغراض تقديم المسند إليه .

(٢) الباء داخلة على المقصور ، فيكون المسند إليه في ذلك مقصوراً والمقدم مقصوراً عليه

(٣) — ي — ٦ — س ١٠٩

(٤) — ي — ٤٧ — س ٣٧

(٥) فالأمر أن عدم النول مقصور على الكون في خور الجنة ، أو أن النول
مقصور على عدم الحصول فيها ، وهذا على ما قيل من اعتبار النفي في جانب المسند والمسند إليه

(٦) — ي — ٢ — س ٢

(٧) لأنها المتبعة في مقابلة القرآن ، والقصر إنما يكون باعتبار النظر الذي يتوهم
فيه المشاركة ، والمراد أن التقديم يوهم ذلك باعتبار الغالب ، لأنه قد يكون للاهتمام
لا للتخصيص ، ومن تقديم المسند للتخصيص قول الشاعر :

رَضِينَا قِسْمَةَ الْجِهَارِ فِينَا لَنَّا عِلْمٌ وَلِلْأَعْدَاءِ مَالٌ

وقول الآخر :

لَكَ الْقَلَمُ الْأَعْلَى الَّذِي بِشَبَابِهِ يُصَابُ مِنَ الْأَمْرِ السُّكْلَى وَتَقْصُرُ

(٨) لأن النعت لا يتقدم على النعت بخلاف الخبر المتدا .

قال السكاكي رحمه الله^(١): وحق هذا الاعتبار تطويل الكلام في المسند^(٢)
وإلا لم يحسن ذلك الحسن .

تنبيه

كثير^(٣) مما في هذا الباب والذي قبله غير مختص بالمسند إليه والمسند ،
كالذكر والحذف وغيرهما مما تقدمت أمثله ، والفطن إذا اتقن اعتبار ذلك
فيهما لا يخفى عليه في غيرها^(٤) .

(١) ١١٩ - المفتاح .

(٢) كافي بيت ابن وهيب ، وكافي قوله تعالى : (إن في خلق السموات
والأرض واختلاف الليل والنهار لآياتٍ لأولى الأبصار) - ي - ١٩٠ - س
- ٣ - وقد يكون تقديم المسند لجرد الاهتمام ، كقول الشاعر :

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ

وقد يكون لإظهار التلم ، كقول المتنبي :

وَمِنْ نَسَكِ الدُّنْيَا عَلَى الْحُرَّانِ بَرَى عَدُوًّا لَهُ مَا مِنْ صِدَاقَةٍ بَدُ

(٣) أما القليل منه فيختص بالبايعين ، كضمير الفصل وكوت المسند فعلا ،
والذي لا يختص بهما لا يلزم أن يجري في كل ما عداها ، كالتريف ، فإنه لا يجري
في الحال والتميز .

(٤) أي من الأمولات ونحوها ، وسيأتي بيان شيء من هذا في أحوال متعلقات الفعل

تمرينات على التقديم والتأخير وغيرهما

تمرين — ١

١ — لماذا قدم المسند في قولهم : ثلاثة يذهبن الفم والحزن ، الماء والخضرة والوجه الحسن .

٢ — لماذا عبر بإن دون - إذا - في قول الشاعر :

إن دام هذا ولم تحدث له غيرٌ لم يُبك مَيتٌ ولم يفرح بمولودٍ

تمرين — ٢

١ — هل تأخير المسند للتخصيص أو لتقوية الحكم في قول الشاعر :

ريمٌ على القاع بين البان والعم أحلّ سَفَكَ دمي في الأشهر الحرمِ

٢ — لماذا قدم المسند في قول الشاعر :

ثلاثة ليس لما إيابُ الوقت والجمال والشبابُ

تمرين — ٣

١ — هل تقديم المسند للتخصيص أو لجرد الاهتمام في قول الشاعر :

وليس بمؤمن في المودة ضافعٌ إذا لم يكن بين الضلوع شفيعٌ

٢ — لماذا قدم المسند في قوله تعالى : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفْرًا أَحَدٌ) ي - ٤ - س - ١١٢

تمرين — ٤

١ — هل تقديم المسند للتخصيص أو لجرد الاهتمام في قوله تعالى : (وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ) ي - ٤١ - س - ١٠

٢ — لماذا قدم المسند في قول الشاعر :

إذا نطق السفينة فلا تُجبه فخيرٌ من إجابته السكوتُ

تمرين — ٥

١ — لماذا عبر بإذا دون - إن - في قوله تعالى : (وَإِذَا الْوُزْدَةُ سُئِلَتْ ،

بأيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ) - ي ٨ ، ٩ - س - ٨١

— كيف صحت التنفية في قوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم أعز الإسلام بأحبِّ

التمرين إليك هم مع أنها تنفية عمر وعمرؤ ولماذا أوثرت تنفية الأول على الثاني ؟

القول في أحوال متعلقات الفعل^(١)

حال الفعل مع المفعول والفاعل : حال الفعل مع المفعول كحال مع الفاعل^(٢) فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه ، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط ، كذلك إذا عُدَّيته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه ، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التباسه بهما ، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه ، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه . أما إذا أريد الإخبار بوقوعه في نفسه من غير إرادة أن يعلم ممن وقع في نفسه^(٣) أو على من وقع ، فالعبارة عنه أن يقال : كان ضرباً أو وقع أو وُجدَ ، أو نحو ذلك ، من ألفاظ تفيد الوجود المجرد .

أغراض حذف المفعول به : وإذا تقرر هذا فنقول :

الفعل المتعدي إذا أسند إلى فاعله ولم يُذكر له مفعول فهو على ضربين : الأول أن يكون الفرض إثبات المعنى في نفسه لافعال على الإطلاق أو نفيه عنه كذلك ، وقولنا - على الإطلاق - أي من غير اعتبار عمومته وخصوصه

- (١) يلحق بالفعل ما في معناه كاسم الفاعل واسم للمفعول ونحوهما .
- (٢) يريد بهذا أن يعمد للكلام على للمفعول به . وقد ذكر في هذا الباب ثلاثة أحوال لمتعلقات الفعل : أولها حذف للمفعول به . ومثله في ذلك باقي المتعلقات من المفعولات والحال والتمييز وغيرها . وثانيها تقديم للمفعول ونحوه من المتعلقات على الفعل . وثالثها تقديم بعض مفعولات الفعل على بعض . وقد ترك الكلام على غير هذه الأحوال الثلاثة اكتفاء بما ذكره في التنبية الوافع في آخر القول في أحوال للسند ، فقد ذكر فيه أن أمرها يجرى في غير السند إليه والسند كما يجرى فيهما .
- (٣) لا داعي إلى لفظ - في نفسه - هنا ، ولهذا حذفها السند في شرحه على التلخيص .

ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه ، فيكون التمديد حينئذ بمنزلة اللازم ، فلا يذكر له مفعول ، لئلا يقوم السامع أن الفرض الإخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول ^(١) ولا يقدر أيضاً لأن المقدّر في حكم المذكور ^(٢) .

وهذا الضرب قسمان ^(٣) لأنه إما أن يجعل للفعل مطلقاً كناية ^(٤) عن الفعل متمكناً بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة ، أو لا ^(٥) .

الثاني ^(٦) كقوله تعالى ^(٧) : (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَمْلُكُونَ وَالَّذِينَ لَا يَمْلُكُونَ) أي من يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث .

قال السكاكي ^(٨) : ثم إذا كان المقام خطابياً لا استدلالياً ^(٩) أفاد العموم في

(١) مع أنه في هذا الضرب يقصد إثباته في نفسه من غير اعتبار تعلقه بمفعول ، ولكل منهما مقام خاص به ، فإذا قيل : فلان يعطى : كان هذا لمن يجمل إعطاءه ، وإذا قيل : فلان يعطى الدنانير ، كان هذا لمن يعلم إعطاءه ويجمل أنه يعطى الدنانير .
(٢) قيل : إنه في هذه الحالة لا يسمى المفعول محذوفاً ، ولكن هذه نظرية نحوية ، أما هنا فيعد محذوفاً ويبحث عن نكته ، بدليل أنه لا يبحث عن مثل هذا في اللازم .
(٣) جرى عبد القاهر على حصر هذا الضرب في القسم الثاني ، وجعل القسم الأول من الضرب الثاني الآتي ، لأن له عنده مفعولاً مقصوداً محذوفاً لدلالة الحال ونحوه عليه ، ولا يؤثر في ذلك محاولة التشكك أن ينسبه نفسه لفرض من الأغراض الآتية ، فلا يرى عبد القاهر فيه من الكناية ما يراه الخطيب ، كما يأتي .

(٤) الكناية في هذا من باب إطلاق للضرورة وإرادة اللزم على سبيل الادعاء لأن المقيد لا يكون لازماً لمطلق إلا على هذا التقدير . (٥) يعني أولاً يجعل كذا لك .

(٦) أي من الضرب الأول ، وهو الذي لا يجعل الفعل فيه مطلقاً ، كناية عن

الفعل ، متمكناً بمفعول مخصوص . (٧) — ي — ع — س — ٣٩ .

(٨) ١١٦ و ١٢٣ — المفتاح : (٩) المقام الخطابى هو الذى يكتفى بالنص

كالمدح والفخر ونحوهما ، والاستدلالى هو الذى يطالب فيه اليقين .

أفراد الفعل بعلّة إيهام أن المقصد إلى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما تحكّم ، ثم جعل قولهم في المبالغة - فلا يعطى ويمنع ، وبصل ويقطع - محتملا لذلك ^(١) ولتعميم المفعول كما سيأتى ^(٢) .

وعده الشيخ عبد القاهر ^(٣) مما يفيد أصل المعنى على الإطلاق من غير إشعار بشيء من ذلك ^(٤) .

والأول ^(٥) كقول البحتري يمدح المنز ويمرّض بالمستمين بالله :
شَجَوُ حَسَادِهِ وَغِيظُ عَدَاهُ أَنْ يَرَى مَبْصَرَ وَيَسْمَعَ وَاعِي ^(٦)
أى أن يكون ذا رؤية وذات سمع ، يقول : محاسن المدوح وآثاره لم تخف على من له بصر لسكرتها واشتارها ، ويكفى في معرفة أنها سبب لاستحقاقه الإمامة دون غيره أن يقع عليها بصر وبمعناها سمع ، لظهور دلالتها على ذلك لكل أحد ، فحساده وأعداؤه يقتنون ألا يكون في الدنيا من له عين يبصر بها وأذن يسمع بها كي يخفى استحقاقه للإمامة فيجدوا بذلك سبيلا إلى منازعته إياها فجعل كما ترى مطلق الرؤية كناية عن رؤية محاسنه وآثاره ، ومطلق السماع كناية عن سماع أخباره ^(٧)

(١) أى تعميم أفراد الفعل ، فيكون المعنى يفعل كل إعطاء وكل منع وكل صلة وكل قطع . (٢) فى قوله تعالى : (والله يدعو إلى دار السلام) - ي - ٢٥ - س - ١٠ - من الضرب الثانى أى كل أحد . فيكون المعنى عليه فى ذلك يعطى كل أحد ... إلخ . (٣) ١٠١ و ١٠٢ - دلائل الإعجاز .

(٤) أى من شمول أفراد الفعل أو المفعول ، وهذا هو المختار ، لأنه للمفهوم فيما بين الناس ، وما ذكره السكاكى تكلف لا وجه له . (٥) أى من الضرب الأول وهو الذى يحمل الفعل فيه مطلقا ، كناية عن الفعل ، متعلقا بمفعول مخصوص .

(٦) هو الوليد بن عبيد المعروف بالبحترى ، والشجو الحزن ، وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل ليصح حمل الخبر عليه .

(٧) هذا بادعاء الملازمة بينهما كما سبق ، وغائده ذلك الإفساد إلى شهرة =

وَقَوْلُ عَمْرِو بْنِ مَعْدٍ يَكْرِبُ :

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْفَقْتَنِي رِمَاحَهُمْ نَطَقْتُ وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجَرَتْ^(١)
لأن غرضه أن يثبت أنه كان من الرماح إجماراً وحبس الألسن عن النطق
بمدحهم والافتخار بهم حتى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه وهو أنها أُجرت^(٢)
وَقَوْلُ طُفَيْلِ الْغَنَوِيِّ لِبْنِي جَعْفَرِ بْنِ كِلَابٍ :

جَزَى اللَّهُ عَنَّا جَعْفَرًا حِينَ أَرْزَقْتَنَا بَنًا نَعْلَمُنَا فِي الْوَاطِئِينَ فَرَزَاتِ
أَبَوْنَا أَنْ يَمْلُونَا وَلَوْ أَنَّ أُمَمًا تَلَاقَى الَّذِي لَا قُوَّةَ مِنَّا لَمَاتِ
هُمْ خَلَطُونَا بِالْأَنْفُسِ وَالْجُؤُورِ إِلَى حُجَرَاتٍ أَدْفَأَتْ وَأَظْلَلَتْ
فإن الأصل - الملتصا - وأدفأنا - إلا أنه حذف المفعول من هذه
المواضع ليدل على مطلوبه بطريق الكناية^(٣) فإن قلت لاشك أن قوله - أَلْجُشُوا

== محاسنه مبالغة في مدحه ، ومثل هذا يفتوت بالتصريح بالمفعول وترك الكناية بذلك عنه ،
وطى مذهب عبد القاهر في هذا القسم لا يكون في البيت كناية ، وإنما يكون قصده من
أول الأمر أن يرى مبصر محاسنه ، ولكنه حذفها ادعاء لشهرتها وأن رؤية البصر
لا تقع إلا عليها ، وهو معنى حسن أيضاً .

(١) قوله - أجرت - من الإجمار ، وهو في الأصل شق لسان الفصيل لئلا
يرضع ، وللرأى أنها حبست لسانه عن مدحهم ، على سبيل الاستعارة ، وإنما حبست
لسانه عن مدحهم لأنها لم تبل في الحرب بلاء حسناً .

(٢) قال عبد القاهر في بيان معناه طى مذهبه : إنه يقصد أجرتني ، ولكنه حذف
المفعول لتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل ، ويؤم أن إجمارها كان عامساً له ولغيره .

(٣) هي لطيف بن عوف الغنوي يمدح بني جعفر ، وقوله - أَرْزَقْتَنَا - بمعنى زلت
ولم تثبت ، وطى هذا يتعد معناه ومعنى قوله : فَرَزَاتِ - ويجوز أن يكون المراد راق
ما تحتها ، فيتغايران ، وكلاهما كناية عن سوء حالهم .

(٤) جعل عبد القاهر حذف المفعول في ذلك لتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل

— أصله أجنونا فلأى معنى حذف المفعول منه ؟ قلت : الظاهر أن حذفه لمجرد الاختصار ، لأن حكمه حكم ما عطف عليه ، وهو قوله — خلطونا^(١) .

للضرب الثانى^(٢) أن يكون الفرض إعادة تعلقه بمفعول ، فيجب تقديره بحسب القرائن^(٣) .

ثم حذفه من اللفظ : إما للبيان بعد الإبهام ، كما فى فعل الشيئة إذا لم يكن فى تعلقه بمفعوله غرابة^(٤) كقولك : لو شئتُ جئتُ ، أو لم أجب . أى لو شئتُ الجىء أو عدم الجىء ، فإنك متى قلت — لو شئت — علم السامع أنك عقلت للشيئة بشيء ، فيقع فى نفسه أن هنا شيئاً تعلقت به مشيئتك بأن يكون أو لا يكون ، فإذا قلت — جئتُ أو لم أجب — عرف ذلك الشيء ، ومنه قوله تعالى^(٥) : (قُلُواْ شَاءَ لَهَا كُمْ أَجْمَعِينَ) وقوله تعالى^(٦) : (فَإِنْ يَشَاءَ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ) وقوله تعالى^(٧) : (مَنْ يَشَأْ يَضْلِلْهُ) وقول طرفة :

فإن شئتُ لم ترقل ، وإن شئتُ أرقلت مخافة ملوئ من القيد مجصداً^(٨) وقول البعترى :

(١) جملة عبد القاهر مثل الحذف فى — وأدأأت وأظلت — وما ذهب إليه الخطيب أقوى وأدق . (٢) أى من الفعل المنعدى الذى لم يذكر له مفعول .

(٣) يشير بهذا إلى أن حذف المفعول لا بد فيه من قرينة تدل عليه .

(٤) مثله فعل الإرادة والمحبة ونحوهما ، نحو — لو أحب لأعطاكم — ولا يلزم أن يكون شرطاً كما ذكر فى هذه الأمثلة ، ومن محبته غير شرطاً قوله تعالى : (ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء) — ي ٢٥٥ — س ٢ — ولكن الظاهر أن الحذف فى الآية ليس للبيان بعد الإبهام .

(٥) — ي ٤٩ — س ١٦ — (٦) — ي ٢٤ — س ٤٢ — (٧) — ي ٢٩ — س ٦ —

(٨) هو لعمر وبن العبد المعروف بطرفة ، وقوله : لم ترقل . بمعنى لم تسرع ، والضمير لائقه ، وأملوئ : السوط المنقول ، والقيد : الجلد المشقوق ، والمجصد : المنقول المشكك .

لو شئت عدت بلاد نجد عودةً فقلت بين عتيق—وزروده^(١)
وقوله :

لو شئت لم تفسد سماعة حاتم كرماً ولم تهدم مآثر خالد^(٢)
فإن كان في تعلق الفعل به غرابة ذكرت المفعول لتقرره في نفس السامع
وتؤنس به ، يقول الرجل يخبر عن عزه : لو شئت أن أرد على الأمير رددت ،
وإن شئت أن ألقى الخليفة كل يوم لقيته . وعليه قول الشاعر :

ولو شئت أن أبكى دما لبكيت^(٣) عليه ولكن ساحة الصبر أوسع^(٤)
فأما قول أبي الحسين علي بن أحمد الجوهري أحد شعراء الصاحب ابن عباد :
فلم يبق منى الشوق غير تفكرى فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا
فليس منه ، لأنه لم يرد أن يقول : فلو شئت أن أبكى تفكرا بكيت
تفكراً ، ولكنه أراد أن يقول : أفناني النحول فلم يبق منى وفى غير خواطر
تجول ، حتى لو شئت البكاء فريت جفونى وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أجده ،
ونخرج منها بدل الدمع التفكر ، فالمراد بالبكاء في الأول الحقيقي ، وفى الثانى

(١) هو للوليد بن عبيد المعروف بالبحترى ، وقوله : عدت بلاد نجد — بمعنى
عدت إليها ، وعتيق نجد وزروده موضعان به ، وخطابه للسحاب الوارد في قوله قبل
هذا البيت في مطلع القصيدة :

يا عارضا متلفعا يروده يختال بين بروقه ووروده .

(٢) هو للبحترى أيضاً ، والمراد بحاتم : حاتم الطائى ، وبخالد : خالد بن إصبع
النهائى الذى نزل عليه امرؤ القيس الشاعر .

(٣) هو لأبي يعقوب إسحاق بن حسان الحريرى — بالراء — فى رثاء أبى الهيثم عامر
ابن عمارة الحريرى كما فى — لبيان والتبيين ونهاية الأرب — وهو من قصيدة له مطلعها :
قضى وطراً منك الحبيب للودع وحـل الذى لا يستطيع فيدفع
ولشاهد فى قوله — ولو شئت أن أبكى دماً — لأن بكاء الدم غريب .

غير الحقيقي ، فالثاني لا يصلح لأن يكون تفسيراً للأول^(١) .

وإما لدفع أن يتوهم السامع في أول الأمر إرادة شيء غير المراد كقول البهتري :

وكم ذدت عني من تحامل حادث وسورة أيام حزن إلى العظم^(٢)

إذ لو قال — حزن اللحم — لجاز أن يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده أن الحزن كان في بعض اللحم ولم ينته إلى العظم ، فترك ذكر اللحم ليبرىء السامع من هذا الوهم ، وبصور في نفسه من أول الأمر أن الحزن مضى في اللحم حتى لم يردّه إلا العظم^(٣) .

وإما لأنه أريد ذكره ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه إظهاراً لسكال العناية بوقوعه عليه^(٤) كقول البهتري أيضاً :

قد طلبنا فلم نجد لك في الشؤ ددٍ والجد والمكارم مثلاً^(٥)

أى قد طلبنا لك مثلاً في السؤدد والجد والمكارم ، فحذف المثل إذ كان غرضه أن يوقع في الوجود على صريح لفظ المثل^(٦) ولأجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرئة في قوله :

(١) لهذا ذكر الأول ولم يحذف . (٢) هو الوليد بن عبيد المعروف بالبهتري يمدح أبا الصقر الشيباني ، وقوله ذدت : بمعنى دفعت ، وكم خبرية في موضع نصب مفعول به مقدم ، ويميزها — من تحامل حادث — وقيل : إن التقدير كم مرة ، فتكون — من — زائدة في الإثبات على قول بعض النحاة ، والسورة : الشدة والصورة . (٣) لاشك أنه يمكن تأدية هذا الغرض بتأخير المفعول . بأن يقول : حزن إلى العظم اللحم . ولكن تأخير المفعول لا يعمل لذكره فائدة .

(٤) هذه نسكتة الإتيان بصريح اسم المفعول ثانياً ، وأما نسكتة حذفه أولاً فهي لزوم التكرار مع ذكره ثانياً . (٥) المثل : الشبه والتظير ، والبيت من قصيدة له في مدح العترة . (٦) إنما كان هذا غرضه لأنه آكد في كمال المدح ، ولوعكس مصرح أولاً وأضمر ثانياً إقامات هذا الغرض ؛ لأنه قد يتوهم عود الضمير على غيره .

ولم أمدح لأرضية بشعري لئلا أن يكون أصاب مالا^(١)

فإنه أعمل الفصل الأول الذى هو - أمدح - فى لفظ التثنية ، والناسى الذى هو - أرضى - فى ضميره ، إذ كان غرضه إيقاع نقي المدح على التثنية صريحاً دون الإرضاء ، ويجوز أن يكون سبب الحذف فى بيت البعثرى قصد المبالغة فى التأدب مع المدوح بترك مواجهته بالتصريح بما يدل على تجويز أن يكون له مثل ، فإن للماثل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده^(٢) .

وإما لقصد إلى التعميم^(٣) فى المفعول والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار ، كما تقول - قد كان منك ما يؤلم - أى ما الشرط فى مثله أن يؤلم كل أحد وكل إنسان^(٤) ، وعليه قوله^(٥) تعالى : (والله يدعوا إلى دار السلام) أى يدعو كل أحد^(٦) .

وإما للرعاية على الفاصلة^(٧) كقوله^(٨) سبعانه وتعالى : (والضحى ، والليل إذا سبى ، ما ودّعك ربك وما قلى) أى وما قلاك^(٩) .

(١) هو أنيلان بن عقبة المعروف بذى الرمة يمدح بلال بن أبى بردة ، وبعده :

ولكن الكرام لهم ثنائى فلا أجزى إلى ما قبل فلا

والضمير فى قوله - لأرضيه - يعود إلى لئلا ، وقوله - أن يكون - فى تأويل

مصدر ، مجرور بلام التعليل المحذوفة . (٢) يجوز أيضاً أن يكون الحذف فيه

لقصد لبيان بعد الإبهام . (٣) التعميم يؤخذ فى الحقيقة من قرينة المقام ، ولا يؤخذ

من الحذف لوجوده مع الذكر ، ولكن الحذف له فيه تأثير فى الجملة ، لأن تقدير

مفعول خاص فيه دون آخر ترجيح بلا مرجح ، وبهذا يحمل على العموم ، وهذا إلى

ما فيه من الاختصار كما ذكره بعد . (٤) بقرينة أن المقام مقام مبالغة .

(٥) - ي - ٢٥ - س - ١٠ (٦) الآية تفيد العموم تحقيقاً ، وأمثال يفيد

مبالغة . (٧) لا يخفى أن هذا يقصد لخص بديهي فيكون مطلوباً من أجله ،

ويقدر فى البلاغة بقدره (٨) - ي - ١ - ٢ - س ٩٣

(٩) سيأتى أنه حذف أيضاً لصونه عن نسبة (قلى) إليه ، وهذا إلى أن ذكره =

ولما لاستهجان ذكره ، كما روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت :
« ما رأيت منه ولا رأى منى » ^(١) نفى المودة .

ولما لجرد الاختصار ، كقولك — أصغيت إليه .. أى أذنى ، وأغضيت عليه : أى بصرى ومنه قوله ^(٢) تعالى : (أرني أنظر إليك) أى ذاتك . وقوله تعالى ^(٣) : (أهذا الذى بعت الله رسولا) أى بعت . وقوله ^(٤) تعالى : (فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون) أى أنه لا يماثل أو ما يئنه وبينها من التفاوت أو أنها لا تفعل كفعله ، كقوله ^(٥) : (هل من شركائكم من يفعل من ذلِكُم من شئ) . ويعتدل أن يكون المقصود نفس الفعل من غير تعميم ، أى وأنتم من أهل العلم والمعرفة ^(٦) ثم ما أنتم عليه فى أمر ديانتمكم من جعل الأصنام لله أندادا غاية الجهل . ومما عد السكاكى ^(٧) الحذف فيه لجرد الاختصار قوله ^(٨) تعالى : (ولما ورد

ماء مدين وجدَّ عليه أمة من الناس يسقون ، ووجد من دونهم امرأتين تذودان ، قال ما خطبكما ؟ .. قائلًا لانسقى حتى يُصدر الرعاء ، وأبو ناس شَيْخٌ كبيرٌ . فسقى لهما) والأولى أن يعمل لإثبات المعنى فى نفسه للشئ على الإطلاق كما مر ^(٩) وهو ظاهر قول الزمخشري ، فإنه قال : ترك المفعول لأن الفرض هو القعل لا المفعول ، ألا ترى أنه رجعها لأنهما كانتا على الذيادة وهم على السقى ، ولم يرجعها لأن مذودها

== فى (ودعك) ينفى عن ذكره فى (قل) فلا يكون حذفه لجرد ذلك المحسن البديعى .

(١) هو من قولها : « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء

واحد ، فما رأيت منه ولا رأى منى » . (٢) — ي — ١٤٣ — س — ٧

(٣) — ي — ٤١ — س — ٢٥ (٤) — ي — ٢٤ — س — ٢

(٥) — ي — ٤٠ — س — ٣٠ والكاف للتظهير للوجه الأخير وهو أنها

لا تفعل كفعله (٦) فيكون من القسم الثانى من الضرب الأول (٧) ١٣٣ — المتناح .

(٨) — ي — ٢٣ — س — ٢٨ ومحل الشاهد فيه (يسقون — تذودان — نسقى) .

(٩) فيكون من القسم الثانى من الضرب الأول ، وجعله عبد القاهر ما قصد

فيه إلى مفعول خاص ثم حذف لتوفر العناية على إثبات القعل للفاعل .

غيم ومستقيهم إبل مثلاً ، وكذلك قولها (لانسقى حتى يُصدر الرعاء) المقصود منه السقى لا المسقى^١ .

واعلم أنه قد يشقبه الحال في أمر الحذف وعدمه لعدم تحصيل معنى الفعل ، كافي قوله^(١) تعالى : (قل ادعُوا اللَّهَ أَوْ ادعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) فإنه يُظن أن الدعاء فيه بمعنى النداء فلا يقدر في الكلام محذوف . وليس بمعناه ، لأنه لو كان بمعناه لزم إما الإشراك أو عطف الشيء على نفسه ، لأنه إن كان مسمى أحدهما غير مسمى الآخر لزم الأول ، وإن كان مساهما واحداً لزم الثاني ، وكلاهما باطل ، تعالى كلام الله عز وجل عن ذلك ، فالدعاء في الآية بمعنى التسمية التي تتعدى إلى مفعولين ، أى سمّوه الله أو الرحمن أيأما تسموه فله الأسماء الحسنى^(٢) كما يقال - فلان يدعى الأمير - أى يسمى الأمير ، وكما في قراءة^(٣) من قرأ : (وقالت اليهودُ عزيزُ ابنُ الله) بغير تنوين على القول بأن سقوط التنوين لكون الابن صفة واقعة بين علمين ، كما في قولنا - زيد بن عمرو قائم - فإنه قد يُظن أن فعل القول فيه لحكاية الجله كما هو أصله^(٤) فقيل : تقدير الكلام - عزيز بن الله معبودنا وهذا باطل ، لأن التصديق والتكذيب إنما ينصرفان إلى الإسناد لا إلى وصف ما يقع في الكلام موصوفاً بصفة ، كما إذا حكيت عن إنسان أنه قال - زيد ابن عمرو سيد - ثم كذبه فيه ، ولم يكن تكذيبك أن يكون زيد بن عمرو ، ولكن أن يكون زيد سيداً ، فلو كان التقدير ما ذكر لكان الإنكار راجعاً إلى أنه معبودهم ، وفيه تقرير أن عزيزاً ابن الله ، تعالى عن ذلك ، فالقول في الآية بمعنى الذكر^(٥) لأن الغرض الدلالة على أن اليهود قد بلغوا في الرسوخ في الجهل

(١) — ي — ١١٠ — س — ١٧ (٢) الحذف فيه لجرد الاختصار .

(٣) — ي — ٣٠ — س — ٩ — وهذا من باب التنظير في اشتباه ، لأن في أمر الحذف وعدمه ، لأن ما هنا ليس من حذف المفعول به .

(٤) أى كما هو الأصل في القول ، لأن الأصل فيه أن يكون لحكاية الجملة .

(٥) أى على قراءة (ابن) بغير تنوين ، وطى هذا لا يحتاج إلى تقدير محذوف =

والشرك إلى أنهم كانوا يذكرون عزيزاً هذا الذكر ، كما نقول في قوم تريد أن تصفهم بالغلو في أمر صاحبهم وتفضيحه : إني أراهم قد اعتقدوا أمراً عظيماً . فهم يقولون أبداً - زيد الأمير - تريد أنه كذلك يكون ذكركم له إذا ذكروه .

واعلم أن لحذف التنوين من عزيز في الآية وجهين ^(١) :

أحدهما أن يكون لمنعه من الصرف لعجمته وتعريفه كـ ^(٢) كـ ^(٣) .

والثاني أن يكون لانتفاء الساكنين كقراءة ^(٤) من قرأ : (قل هو الله أحدُ الله الصمدُ) بحذف التنوين من (أحد) وكما حكى عن عمار بن عقيل أنه قرأ : ^(٥) (ولا الليل سابق النهار) بحذف التنوين من (سابق) ونصب (النهار) فقليل له : وما تريد ؟ ... فقال : (سابق النهار) . فالمنى على هذين الوجهين كالمنى على إثبات التنوين ، فعزير مبتدأ وابن الله خبره ، و (وقال) على أصله ^(٥) والله أعلم .

= في ذلك ليكون جملة . (١) أي غير الوجه السابق وهو أن حذف تنوينه ليكون

الابن صفة واقعة بين علمين فيحذف تنوين العلم قبله . فتكون الوجوه في ذلك ثلاثة .

(٢) من يصرف عزيزاً مع عجمته وتعريفه يرى أن خفته عارضت ذلك فصرفته .

(٣) — ي — ١ ، ٢ — س ١١٢ (٤) — ي — ٤٠ — س ٣٦

(٥) من الدخول على الجملة ، ولا حاجة إلى تأويله بمعنى الله ذكر ، كما أول به في

الوجه السابق الذي جعل فيه الابن صفة لاخبراً .

هذا ، وقد يكون حذف للمفعول لأغراض أخرى : منها إخفاؤه خوفاً عليه ، ومنها

تعيينه حقيقة أو ادعاء ، ومنها صونه عن اللسان أو صون اللسان عنه . وقد قيل في قوله

تعالى — ي — ٢ — س — ٩٣ — (ما ودعك ربك وما قلى) إنه يجوز أن يكون حذف

لمفعول (قلى) أصونه صلى الله عليه وسلم عن التصريح بتعلقه به وإن كان على جهة النفي ،

وهذا بخلاف (ودعك) لأنه يدل على الترك تقطع ولا يدل على البغض كما يدل عليه (قلى)

وقد تقول — نحمدونشكر — أي أنه فتحذفه لتعينه ، وتقول — اعن الله وأخرى —

أي الشيطان فتحذفه لصون لسانك عنه .

تمرينات على الذكر والحذف

تمرين — ١

١ — لماذا حذف المفعول في قوله تعالى : (ليفذر بأساً شديداً من لدنه ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً حسناً) .

— ي — ٢ — س — ١٨ —

٢ — من أى ضربى حذف المفعول قول الشاعر :

برّد حشائى إن استطعت بلفظة فلقد تضرّ إذا نشاء وتنفع

تمرين — ٢

١ — لماذا ذكر الحال في قوله تعالى : (فتبسّم ضاحكاً من قولها)

— ي — ١٩ — س — ٢٧ —

٢ — من أى ضربى حذف المفعول حذفه أولاً وثانياً في قوله تعالى : (إنك لا تهدي من أحببت ، ولكن الله يهدي من يشاء) — ي — ٥٦ — س — ٢٨ —

تمرين — ٣

١ — لماذا ذكر المفعول المطلق في قوله تعالى : (لقد استكبروا في أنفسهم وعتو عتوا كبيراً) — ي — ٢١ — س — ٢٥ —

٢ — لماذا حذف وصف المضاف إلى المفعول في قوله تعالى : (وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصباً) — ي — ٧٩ — س — ١٨ —

٣ — لماذا حذف المفعول في قول الشاعر :

إذا بعدت أبنت وإن قربت شفت فهجرائها يبلى ولقيائها بشق

تمرين — ٤

١ — من أى ضربى حذف للمفعول حذفه في قول الشاعر :

وإذا النية أنشبت أظفارها ألقيت كل تيمة لا تنفع

٢ — لماذا حذف المفعول في قول الشاعر :

ولا المشقة ساء الناس كلمهم الجود يفقر والإقدام قتال

أغراض تقديم المتعلقات على الفعل: وأما تقديم مفعوله ونحوه ^(١) عليه فلرد الخطأ في التعمين ^(٢) كقولك - زيداً عرفت - لمن اعتقد أنك عرفت إنساناً وأنه غير زيد وأصاب في الأول دون الثاني، وتقول لنا كيدته وتقريره - زيداً عرفت لا غيره - ولذلك لا يصح أن يقال - ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس - لتناقض دلالاتي الأول والثاني ^(٣) ولا أن تعقب الفعل النفي بإثبات ضده، كقولك - ما زيداً ضربت ولكن أكرمته - لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ في الضرب فترده إلى الصواب في الإكرام، وإنما هو على أن الخطأ في المضروب حين اعتقد أنه زيد، فرده إلى الصواب أن تقول: ولكن عمراً ^(٤).

وأما نحو قولك: زيداً عرفته ^(٥) فإن قدر المفسر المحذوف قبل المنصوب أى عرفت زيداً عرفته. فهو من باب التوكيد، أعنى تكرير اللفظ، وإن قدر بعده أى زيداً عرفت عرفته، أفاد التخصيص، وأما نحو ^(٦) قوله ^(٧) تهالى: (وأما نعود فمديناهم)

(١) من كل متعلقات الفعل التي يجوز تقديمها عليه، وذلك كالظرف والجار والمجرور والحال ونحوها. (٢) أو في اعتقاد الشركة، وذلك كقولك - زيداً عرفت وحده - كما سبق في تقديم السند إليه. (٣) يريد بالأول - ما زيداً ضربت - وبالثاني - ولا أحداً من الناس - لأن الثاني يناقض ما يفيد الأول من ضرب غير زيد من الناس، وإنما لا يصح أن يقال إذا كان التقديم للتخصيص لا للمجرد الاهتمام. (٤) هذا أيضاً على أن التقديم للتخصيص لا للمجرد الاهتمام.

(٥) نحوه كل ما يكون التقديم فيه من باب الاشتغال، وقد ذهب الرخشي إلى أن التقديم فيه للتخصيص مطلقاً، وإنى أرى أنه لا يفيد إلا التوكيد لأنه يفيد التخصيص من غير الاشتغال، فالمدلول إليه لا يكون إلا لغرض غير التخصيص. ولأنه يجب تقدير الفعل قبل الاسم الظاهر ليوافق مفسره في تقدمه على الضمير.

(٦) يريد بهذا تقييد ما ذكره من حكم التقديم في الاشتغال.

فيمن قرأ بالنصب^(١) فلا يفيد إلا التخصيص ، لامتناع تقدير : أما هدينا ثمود^(٢)
وكذلك إذا قلت — بزيدمرت — أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك
بغير زيد ، فأزالت عنه الخطأ مخصصاً مرورك بزيد دون غيره^(٣) .

والتخصيص في غالب الأمر لازم للتقديم ، ولذلك يقال في قوله تعالى^(٤) : (إياك
عبد وإياك نستعين) معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ، ونخصك بالاستعانة لانستعين
غيرك . وفي قوله^(٥) تعالى : (إن كنتم إياه تعبدون) معناه إن كنتم تخصونه
بالعبادة وفي قوله^(٦) تعالى : (اشكروا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً)
أخرت صلة الشهادة في الأول وقدمت في الثاني ، لأن الغرض في الأول إثبات شهادتهم
على الأمم ، وفي الثاني اختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهم ، وفي قوله^(٧) تعالى :
(إلهي الله تحشرون) معناه إلهي لا إلهي غيره ، وفي قوله^(٨) تعالى : (وأرسلناك للناس
رسولاً) معناه لجميع الناس من العرب والعجم ؛ على أن التعريف للاستفراق ، لا لبعضهم
المعين على أنه للهمد ، أي للعرب ، ولا لمسمى الناس على أنه للجنس ، لئلا يلزم من
الأول^(٩) اختصاصه بالعرب دون العجم لا تحصار الناس في الصنفين ، ومن

(١) يعني نصب (ثمود) .

(٢) لوجوب الفصل بين أما والفاء ، وإنما بالتقدير : أما ثمود هدينا هديناهم وقد
يقال : إن هذا إنما يقتضي امتناع ذكره لامتناع تقديره ، لأن كثيراً مما يقدر يمنع
ذكره ولا يمنع تقديره ، كالضمير للمستتر وجوبا ونحوه ، والحق أن التقديم في ذلك
لإصلاح اللفظ لا للتخصيص ، لأن غير ثمود مثلها في ذلك الحكم .

(٣) مثل تقدير الجار والمجرور في ذلك : تقديم غيره ، كقولك : يوم الجمعة
سرت وتأدياً ضربت ، وما شيا حجت . ومن تقديم الجار والمجرور للتخصيص قوله
تعالى : (إلى ربك يومئذ المساق) — ي — ٣٠ — س ٧٥ .

(٤) — س ٤ — ١ — (٥) — ي ١٧٢ — س ٢ — (٦) — ي ١٤٣ — س ٢ —

(٧) — ي ١٥٨ — س ٣ — (٨) — ي ٧٩ — س ٤ — (٩) هو أنه للهمد .

الثانى ^(١) اختصاصه بالإنس دون الجن لا محصار من يتصور الإرسال إليهم من أهل الأرض فيهما ، وعلى تقدير الاستغراق لا يلزم شيء من ذلك ، لأن التقديم لما كان مفيداً لثبوت الحكم للمقدم ونفيه عما يقابله كان تقديم (للناس) على (رسولا) مفيداً لنفي كونه رسولا لبعضهم خاصة ^(٢) ، لأنه هو المقابل لجميع الناس ، لا لبعضهم مطلقاً ولا لغير جنس الناس ^(٣) .

وكذلك يُذهب في معنى قوله ^(٤) تعالى : (وبالأخرة هم يوقنون) إلى أنه تعريض بأن الآخرة التي عليها أهل الكتاب فيما يقولون - إنه لا يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى ، وإنه لا تمسهم النار إلا أياماً معدودات ، وإن أهل الجنة لا يتلذذون في الجنة إلا بالنسيم والأرواح العقيقة والسماع اللذيذ ^(٥) - ليست الآخرة ^(٦) وإيقانهم بمثلها ليس من الإيقان بالتي هي الآخرة عند الله في شيء ، أى بالآخرة يوقنون لا بغيرها كأهل الكتاب .

ويفيد التقديم في جميع ذلك وراء التخصيص اهتماماً بشأن المقدم ، ولهذا قدر المحذوف في قوله (بِسْمِ اللَّهِ) مؤخراً ، وأورد قوله ^(٧) تعالى (اقرأ باسم ربك) فإن الفعل فيه مقدم ، وأجيب بأن تقديم الفعل هناك ^(٨) أهم لأنها أول سورة نزلت ، وأجاب السكاكي ^(٩) بأن (باسم ربك) متعلق بأقرأ

(١) هو أنه للجنس .

(٢) يعنى قومه من العرب ، لأنهم هم الذين يتوهم أنه أرسل إليهم دون غيرهم .

(٣) لأن كلا منهما لا يقابل جميع الناس ، وإنما يقابل الأول تعريف العهد ، وبقابل الثانى تعريف الجنس . هذا ويجوز أن يكون (للناس) متعلقاً بقوله (وأرسلناك) فلا يكون فيه تقديم ولا تعين للام فيه للاستغراق وإن كان هو الظاهر .

(٤) ي - ع - ٤ - س - ٢ (٥) لأنهم ينكرون أن تكون فيها

لغات جثمانية . (٦) جملة ليس ونسما وخبرها خبر أن وقوله - بأن الآخرة الخ

(٧) ي - ع - ١ - س - ١٦ (٨) أى في قوله (اقرأ باسم ربك)

(٩) ١٢٧ - للنجاح .

الثاني^(١) ومعنى الأول : افعل القراءة وأوجد لها على نحو ما تقدم في قولهم - فلان يخطى ويمنع - يعنى إذا لم يحمل على العموم^(٢) وهو بعيد^(٣) .
أغراض تقديم بعض الممولات على بعض :

وأما تقديم بعض معمولاته على بعض فهو :
إما لأن أصله التقديم ولا مقتضى للمدول عنه^(٤) كتقديم الفاعل على المفعول^(٥) نحو - ضرب زيد عمراً - وتقديم المفعول الأول على الثانى ،
نحو : أعطيت زيدا درهما .
وإما لأن ذكره أهم والعناية به أتم^(٦) .

(١) فى قوله بعده (اقرأ وربك الأكرم) .
(٢) أى العموم فى المفعول ، فإن السكاكى يجعله محتملا للعموم فى المفعول والعموم فى أفراد الفعل ، وعلى هذا يكون (اقرأ) الأول منزلا منزلة اللازم .
(٣) لأنه خلاف ظاهر نظم الآيتين ، لبعدهما بين (اقرأ) الثانى والجار والمجرور الذى يراد تعليقه به .

هذا ، وقد يأتى التقديم لأغراض أخرى : منها مجرد الاهتمام ، وقصد التبرك ، والالتذاذ ، وموافقة كلام السامع ونحو ذلك ، كقولك - العلم طابت ، ومحمداً اتبعت ، ولبلى أحببت - ومن ذلك قوله تعالى : (وهبنا له إسحاق ويعقوب ، كلا هدينا ، ونوحاً هدينا من قبل) . - ي - ٨٤ - ن - ٦ -

(٤) قد سبق أن مثل هذا لا يصح أن يعد فى وجوه البلاغة ، لأن الكلام معه لا يفيد معنى ثانوياً يعتد به .

(٥) تقديم الفاعل على المفعول لا يدخل فى تقديم الممولات ، فذكره هنا استطراداً ، وليان اختلاف الغرض عند تقديم كل منهما على الآخر .

(٦) لابد أن يكون هذا الغرض من الأغراض كما سيأتى فى الأتمته ، لأنه لا يكفى كما ذكر عبد التاھر أن يقال قدم للعناية من غير معرفة وجهها .

فيقدم للمفعول على الفاعل إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه ، كما إذا خرج رجل على السلطان وعاث في البلاد وكثر منه الأذى فقتل وأردت أن تخبر بقتله ، فتقول — قتل الخارجى فلان — إذ نيس للناس فائدة في أن يعرفوا قاتله ، وإنما الذى يريدون علمه هو وقوع القتل به ليخلصوا من شره .

وبقدم الفاعل على المفعول إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل ممن وقع منه ، لا وقوعه على من وقع عليه ، كما إذا كان رجل ليس له بأس ولا يقدر فيه أن يقتل ، فقتل رجلاً وأردت أن تخبر بذلك ، فتقول — قتل فلان رجلاً — بتقديم القتلى ، لأن القدى يعنى الناس من شأن هذا القتل ندوره وبمده من الظن ، ومعلوم أنه لم يكن نادراً ولا بعيداً من حيث كان واقعاً على من وقع عليه ، بل من حيث كان واقعاً ممن وقع منه .

وعليه قوله ^(١) تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم) وقوله ^(٢) تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم) قدم الخطابين ^(٣) في الأولى دون الثانية ، لأن الخطاب في الأولى للفقراء بدليل قوله تعالى (من إملاق) فكان رزقهم أهم عندهم من رزق أولادهم ، فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم ، والخطاب في الثانية للأغنياء بدليل قوله (خشية إملاق) فإن الخشية إنما تكون مما لم يقع ، فكان رزق أولادهم هو المطلوب دون رزقهم لأنه حاصل ، فكان ^(٤) أهم ، فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم .

وإما لأن في التأخير إخلالاً ببيان المعنى ، كقوله ^(٥) تعالى : (وقال رجل

(١) — ي — ١٥١ — س — ٦ — (٢) — ي — ٣١ — س — ٧ :

(٣) يعنى غيرهم في قوله : « نرزقكم » في الأولى ، وقوله « وإياكم » في الثانية :

(٤) أى رزق أولادهم . (٥) — ي — ٢٨ — س — ١٠ :

مؤمن من آل فرعون بكم إيماناً) فإنه لو أخر (من آل فرعون) عن (بكم إيماناً) لتوهم أن (من) متعلقة بكم ، فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون^(١) أو التناسب كمرعاة الفاصلة ، نحو : (فأوجس في نفسه خيفة موسى)^(٢) .
وإما لاعتبار آخر مناسب^(٣) .

وقسم السكاكي^(٤) التقديم للمناية مطلقاً^(٥) قسمين :

أحدهما أن يكون أصل ما قدّم في الكلام هو التقديم ولا مقتضى للدول عنه ، كالابتداء المعروف^(٦) فإن أصله التقديم على الخبر ، نحو — زيد عارف — وكذا الحال المعروف فإن أصله التقديم على الحال ؛ نحو — جاء زيد راكباً — وكالعامل فإن أصله التقديم على معموله ، نحو — عرف زيد عمراً ، وكان زيد عارفاً ، وإن زيدا عارف — وكانفاعل ، فإن أصله التقديم على المفعولات وما يشبهها من الحال والتمييز ، نحو — ضرب زيد الجاني بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضرباً شديداً تأديباً له ممتلئاً من الغضب ، وامتلاً الإناء ماء — وكالتى يكون في حكم الابتداء من مفعولى باب علت^(٧) نحو — علت زيدا منطلقاً — أو في حكم الفاعل من مفعولى باب أعطيت وكسوت^(٨) . نحو — أعطيت زيدا

(١) فالتقديم في ذلك لدفع اللبس ، لأن الأصل عند اختلاف النعت تقديم النعت للفردم الطرف ثم الجملة . (٢) — ي — ٦٧ — من — ٢٠ وقد سبق أن مثل هذا إنما يفوت به محسن بديعى ، تكون منزلة في البلاغة بقدر الغرض منه ، ويمكن أن يكون تقديم (في نفسه) على (خيفة) لأنه لو أخر عنه لتوهم تعلقه به لا بقوله (فأوجس) وهو المقصود (٣) كإفادة التخصيص في نحو — جاء راكباً زيد — كما ذهب إليه ابن الأثير ، وهو خلاف مذهب الجمهور . (٤) ١٢٧ — للفتح . (٥) أى في المفعولات وغيرها . (٦) أما النكر فإنه يتقدم عليه الخبر لتوضيح الابتداء به ، وكذلك صاحب الحال للنكر . (٧) باب كل مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر . (٨) باب كل مفعولين أولهما فاعل في المعنى .

درهماً وكسوت حمراء جبة^(١) وكالمفعول المتعمدّ إلى به غير واسطة فإن التقديم على المتعمدّ إليه بواسطة نحو — ضربت الجاني بالسوط — وكالتوابع فإن أصلها أن تذكر بعد المتبوعات^(٢).

فإنهما أن تكون العناية بتقديمه والاعتناء بشأنه لكونه في نفسه نُصَبَ عينك ، والتفات خاطرك إليه في التزايد ، كما تجدك قد مُنِيتَ بهجر حبيبك وقيل لك : ماتمني ؟ ... تقول — وجه الحبيب أنمى — وعليه قوله^(٣) تعالى : (وجعلوا لله شركاء) أى على القول^(٤) بأن (لله شركاء) مفعولاً (جعلوا) . أو لما رُضَ بورثه ذلك^(٥) ، كما إذا توهمت أن مخاطبك ملتفت الخاطر إليه ينتظر أن تذكره ، فيبرز في معرض أمر يتجدد في شأنه للتقاضى ساعة فساعة ، فتجده مجالاً للذكر صالحاً أو ردتاً ، نحو قوله^(٦) تعالى : (وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى) قدّم فيه المجرور لاشتغال ما قبله على سوء معاملة أهل القرية الرسل من إصرارهم على تكذيبهم ، فكان مظنة أن يامن السامع على مجرى المادة تلك القرية ، ويبقى مجيلاً في فكره : أ كانت كلها كذلك أم

(١) فكل من زيد وعمرو في حكم الفاعل ، لأن زيدا هو الآخذ ، والدرهم مأخوذ. وعمرو هو اللابس والحية ملبوسة .

(٢) فلا تقدم عليها ولا يتقدم عليها غيرها بعدها ، كالحال في نحو — جاء زيد الطويل راكباً .

(٣) — ي — ١٠٠ — س — ٦ .

(٤) هناك قول هذه الآية : « وجعلوا لله شركاء الجن » بأن « شركاء الجن » هم المفعولان ، والجار والمجرور متعلق بشركاء ، ولا يخفى أن الاستشهاد حار على أيضاً ، لأن الشاهد في تقديم « الله » لكونه في نفسه مما يلتفت إليه .

(٥) معطوف على قوله : لكونه في نفسه . والمقابلة ظاهرة .

(٦) — ي — ٢٠ — س — ٣٦ .

كان فيها قطر دان أم قاص منبت خير ؟ منتظراً للإلام الحديث به ، بخلاف ما في سورة القصص^(١) .

أو كما إذا وعدت^(٢) ما ستبعد وقوعه من جهتين : إحداهما أدخل في تبعيده من الأخرى ، فإنك حال التفات خاطرك إلى وقوعه باعتبارها تجد تفاوتاً في إنكارك إياه قوة وضعفاً بالنسبة ، ولا امتناع إنكاره بطون القصد إليه يستقيم تفاوته ذلك تفاوتاً في القصد إليه والاعتناء بذكره ، فالبلغة توجب أنك إذا أنكرت تقول في الأول^(٣) : شيء حاله في البعد عن الوقوع هذه أنى يكون ؟ . . . لقد وعدت هذا أنا وأبى وجدى : فتقدم النكر على المرفوع^(٤) وفي الثانى : لقد وعدت أنا وأبى وجدى هذا : فتؤخر ، وعليه قوله تعالى^(٥) في سورة النمل : (لَقَدْ وَعِدْنَا هَـٰذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا) وقوله تعالى^(٦) في سورة المؤمنون : (لَقَدْ وَعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَـٰذَا) فإن ما قبل الأولى : (إِذَا كُنَّا تَرَابًا وَآبَاؤُنَا أَتْنَا لَنُخْرَجَنَّهُ) وما قبل الثانية : (إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَتْنَا لَنُبْعثَنَّهُنَّ) فالجهة للنظر فيها هناك كونهم أنفسهم وآبائهم تَرَابًا ،

(١) هو قوله تعالى في قصة موسى : « وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى » — ي — ٢٠ — س — ٢٨ — وقد جاء الكلام فيها على أصله من تأخير الجار والمجرور ، لأنه ليس فيها من ذلك ما يقتضى تقديمهما في الآية الأولى لتبكيك أولئك القوم بكون البعيد عما شاهدوا ينصح لهم ما لم ينصحوه لأنفسهم .

(٢) معطوف على قوله : كما إذا توهمت . (٣) أى في الحال الأول وهو ما كانت جهته أدخل في تبعيد ذلك ، فتجعل العناية بذكره أهم ، والثانى هو ما كانت جهته أضعف في تبعيد ذلك ، فلا تكون هناك عناية بذكره قبل غيره .

(٤) النكر هو اسم الإشارة — هذا — لأنه هو المستبعد ، والمرفوع هو مؤكد نائب التفاعل — أنا — وما عطف إليه .

(٥) — ي — ٦٨ — س — ٢٧ . (٦) — ي — ٨٣ — س — ٢٣ .

والجهة المنظور فيها هنا كونهم تراباً وعظاماً ، ولا شبهة أن الأولى أدخل مندم
في تبييد البعث ^(١) .

أو كما إذا عرفت في التأخير مانعاً ^(٢) كما في قوله تعالى ^(٣) في سورة المؤمنون :
(وقال الملا من قومه الذين كفروا وكذبوا بقاء الآخرة وأترفناهم) بتقديم المجرور
على الوصف ^(٤) لأنه لو أخر عنه - وأنت تعلم أن تمام الوصف بتمام ما يدخل في صلة
الموصول ، وتمامه (وأترفناهم في الحياة الدنيا) لاحتمل أن يكون من صلة الدنيا ،
واشتبه الأمر في القائلين ، أنهم من قومه أم لا . بخلاف قوله تعالى ^(٥) في موضع آخر
منها : (فقال الملا الذين كفروا من قومه) فإنه جاء على الأصل ^(٦) لعدم المانع ،
وكان في قوله تعالى ^(٧) في سورة طه : (آمنّا برّب هارون وموسى) للمحافظة على
الفاصلة بخلاف قوله تعالى ^(٨) في سورة الشعراء : (رّب موسى وهارون) .

وفيما ذكره نظر من وجوه :

أحدهما أنه جعل تقديم (لله) على (شركاء) لامناية والاهتمام ، وليس كذلك ،
فإن الآية مسوقة للإنكار التوبييخي فيمنع أن يكون تعلق (جعلوا) بالله متكرراً
اعتبار تعلقه بشركاء ، إذ لا ينكر أن يكون جعل ما متعلقاً به ، فيتمين أن يكون
إنكار تعلقه به باعتبار تعلقه بشركاء ، وتعلقه بشركاء كذلك منكر باعتبار تعلقه

(١) لأنهم صاروا فيها إلى تراب ولم يبق لهم فيها عظام ، وقد قيل في سر التقديم
والتأخير في الآيتين إن قوله : « لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا » جاء على أسلوب ما قبله
« إذا كنا تراباً وآباؤنا » فقدم المفعول الثاني لوعدهما قدم خبر كان على الموطوف
على اسمها ، ولأنك أن الخبر كفعول لها . (٢) معطوف على قوله - كما إذا وعدت .

(٣) — ي — ٢٣ — س — ٢٣ (٤) المجرور « قومه » والوصف « الذين »

(٥) — ي — ٢٤ — س — ٢٣ .

(٦) من تقديم الصفة على الجمال وهو الجار والمجرور لأنه متأخر الرتبة على التابع .

(٧) — ي — ٧٠ — س — ٢٠ (٨) — ي — ٤٨ — س — ٢٦

بالله ، فلم يبق فرق بين التلاوة وعكسها^(١) وقد علم بهذا أن كل فعل متعمد إلى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر أحدهما إلا باعتبار تعلقه بالآخر إذا قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية .

وثانيها أنه جعل التقديم للاحتراز على الإخلال ببيان المعنى والتقديم للرعاية على الفاصلة من القسم الثاني ، وإيسا منه^(٢) .

وثالثها أن تعلق (من قومه) بالدنيا على تقدير تأخر غير مفعول المعنى إلا على وجه بعيد^(٣) .

(١) يعنى من هذه الجهة ، فلا ينافى هذا ما سبق له في الكلام على حذف للسند وهو أن تقديم « لله » على « شركاء » لإفادة استمظام أن يتخذ له شريك ملكا كان أو جناً أو غيرهما . ويمكن الجواب عن السكاكى بأنه جعل تقديم « لله » لكونه نصب العين ، وهذا يوجب تقديمه عنده ، وإن كان ماصية له الآية من الإنكار التوبيخى يحصل عند تأخيره .

(٢) لأن المراد به تقديم ماحقه التأخير ، والجار والمجرور في قوله : « وقال للملأ » من قومه الذين كفروا . . الآية « حال من الملأ » ، واسم الموصول صفة لقومه لالملأ كما ذهب إليه السكاكى . فلا يكون الحال حقه في التأخير عنها ، لأنها ليست صفة لصاحبه ، وكذلك تقديم هارون على موسى في قوله : « آمناء رب هارون وموسى » لأن المتعاطفين بالواو ليس من حق أحدهما التأخر عن الآخر ، وقد أجيب عن السكاكى بأن تسيمة التقديم للعناية مبنى على أن العناية في القسم الأول ترجع إلى مجرد أن التقديم فيه هو الأصل ، وفي القسم الثانى ترجع إلى الأمور التى ذكرها ، وليس مبني على أن التقديم في القسم الأول تقديم ما أصله التقديم ، وفي القسم الثانى تقديم ماحقه التأخير حتى يصح الاعتراض عليه بذلك .

(٣) أجيب عن هذا بأن احتمال ذلك فيه — ولو كان بعيداً — يكفى في إثبات ما ذكره السكاكى في تكتة تقديمه ، ولكن الأوجه من هذا أن يحمل المانع من تأخير طول الصفة بالصلة وما عطف عليها ، فلو أخر عنها لطلال الفصل بين ضمير « قومه » ومرجعه .

تمريبات على التقديم والتأخير

تمرين — ١

- (١) لماذا قدم الظرف على الفعل في قول الشاعر :
بعد المشيب المنقضى في الدوابِ تحاول وصل الغانيات للكواعب
(٢) هل تقديم الجار والجرور للتخصيص أو الجرد للاهتمام في قول الشاعر :
على الأخلاق خُطوا الملك وابنوا فليس وراءها للعز ركن

تمرين — ٢

- (١) لماذا قدم المفعول الثانى على نائب الفاعل في قول الشاعر :
أفى الحق أن يعطى ثلاثون شاعراً ويُحرّم ما دون الرضى شاعر مثلى
(٢) لماذا قدم الجار والجرور على مفعله وعلى الفاعل في قوله تعالى : (قالوا
لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) — ي — ٩١ — س — ٢٠ —

تمرين — ٣

- (١) ما العرض من تقديم المفعول على الفعل في قول الشاعر :
صهوة الجوّ اعتلوا نحسبهم جمع أفلاك على الخليل تسمى
(٢) ما الغرض من تقديم الجار والجرور على الفعل في قول الشاعر :
إذا شئت يوماً أن تسود عشيرة فبالحم سُدْ لا بالتسرع والشم

تمرين — ٤

- (١) لماذا قدم المفعول على الفعل في قوله تعالى : (وربك فكبر ،
ونيا بك فطهر) . — ي — ٣ ، ٤ — س — ٧٤ .
(٢) ما الغرض من تقديم بعض المفعولات على بعض في قول الشاعر :
ألفت مقليدها الدنيا إلى رجل مازال وقفاً عليه الجود والكرم
(٣) هل تقديم الجار والجرور للاهتمام أو التخصيص في قول الشاعر :
بك اقتدت الأيام في حسناتها وشيئتها لولاك هم وتكريب

مباحث الجزء الأول

الموضوع	ص
تقديم : للشارح	٣
خطبة الإيضاح	٩
للمقدمة : في تفسير الفصاحة والبلاغة	١٠
— ١٠ — الخلاف في تفسير الفصاحة والبلاغة — ١٢ — فصاحة المفرد	
١٧ — فصاحة الكلام — ٢٥ — فصاحة التكلم — ٢٦ — بلاغة	
الكلام — ٣١ — بلاغة التكلم — ٣١ — حصر علوم البلاغة	
٣٣ — تمرينات على الفصاحة والبلاغة .	
الفن الأول : علم المعاني .	٢٥
— ٣٥ — تعريف علم المعاني — ٣٧ — أبواب علم المعاني —	
٣٨ — تنبيه : انحصار الخبر في الصادق والكاذب — ٤٠ — تنبيه آخر	
القول في أحوال الإسناد الخبري	٤٢
— ٤٢ — أغراض الخبر — ٤٥ — أضرب الخبر — ٤٧ — تخريج	
الكلام على خلاف مقتضى الظاهر — ٥٢ — تمرينات على أغراض الخبر	
وأضربه — ٥٤ — فصل : الحقيقة والمجاز العقليان — ٦٣ — تنبيه	
٦٣ — أقسام المجاز العقلي — ٦٥ — وقوعه في القرآن — ٦٦ — تقسيم	
قرينته — ٦٧ — دقة مسلكه — ٦٨ — الخلاف في استلزامه الحقيقة	
٦٩ — إنكار السكاكي له — ٧١ — تنبيه : في بيان سبب عدم إيراد	
الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان — ٧٢ — تمرينات على الحقيقة	
والمجاز العقليين .	
القول في أحوال السند إليه .	٧٤
٧٤ — أغراض الخذف — ٧٨ — أغراض التذكير — ٨١ — تمرينات	

الموضوع

على الذكر والحذف — ٨٢ — أغراض التعريف ، وأغراض التعريف
بالإضمار — ٨٤ — أغراض التعريف بالعلية — ٨٦ — أغراض
التعريف بالموصولية — ٩٠ — أغراض التعريف بالإشارة — ٩٤ —
أغراض التعريف باللام — ١٠٠ — أغراض التعريف بالإضافة
— ١٠١ — أغراض التنكير — ١٠٦ — تمرينات على التعريف
والتنكير — ١٠٨ — أغراض الوصف — ١١٢ — أغراض التوكيد
— ١١٣ — أغراض عطف البيان — ١١٤ — أغراض للبديل ،
أغراض عطف النسق — ١١٧ — أغراض ضمير الفصل — ١١٨ —
تمرينات على التوابع — ١١٩ — أغراض التقديم — ١٤٤ — أغراض
التأخير — ١٤٥ — تمرينات على التقديم والتأخير — ١٤٧ — تخرج
السند إليه على خلاف مقتضى الظاهر — ١٤٧ — وضع المضمير موضع
المظهر — ١٤٨ — وضع المظهر موضع المضمير — ١٥١ — الالتفات
— ١٥٩ — الأسلوب الحكيم — ١٦٢ — التعبير عن المستقبل
بلفظ الماضي — ١٦٣ — القلب — ١٦٩ — تمرينات على تخرج
السند إليه على خلاف مقتضى الظاهر .

١٧١ القول في أحوال السند

— ١٧١ — أغراض الحذف — ١٧٩ — أغراض الذكر — ١٨١ —
تمرينات على الذكر والحذف — ١٨٢ — أغراض الإفراد — ١٨٣ —
أغراض كون السند فعلاً أو اسماً — ١٨٥ — أغراض تقييد الفعل
بمفعول ونحوه وترك تقييده — ١٨٦ — أغراض تقييد الفعل بالشرط :
إن وإذا — ١٩١ — استطراد إلى التغليب — ١٩٦ — لو —
٢٠١ — تمرينات على إفراد السند واسميته وفعلية وتقييده وترك تقييده .

الموضوع

ص

- ٢٠٢ — أغراض التنكير — ٢٠٢ — أغراض التخصيص بالإضافة أو الوصف وتركه — ٢٠٣ — غرض التعريف — ٢٠٦ — أغراض كون المسند جملة — ٢٠٩ — تمرينات على تعريف المسند وتنكيره وكونه جملة — ٢١١ — أغراض التأخير، أغراض التقديم — ٢١٣ — تنبيه : في بيان عدم اختصاص كثير مما ذكر في هذا الباب والذي قبله بالمسند إليه والمسند — ٢١٤ — تمرينات على التقديم والتأخير

٢١٥ القول في أحوال متعلقات الفعل

- ٢١٥ — حال الفعل مع المفعول والفاعل — ٢٢٠ — أغراض حذف المفعول به — ٢٢٦ — تمرينات على الذكر والحذف — ٢٢٧ — أغراض تقديم المتعلقات على الفعل — ٢٣٠ — أغراض تقديم بعض الممولات على بعض — ٢٣٧ — تمرينات على التقديم والتأخير .